

والاقتداء به ورجاء على الشيطان الرحيم واذايه للشيطان حيث قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم من قال بسم الله الرحمن الرحيم يذوب الشيطان كما  
 يذوب الرصاص في النار ورغما للكافرين المضلين عن سبيل الهداية و  
 الرشاد حيث ابتدءوا باسماء الهتهم الباطلة او كحصول كثرة الشافعين  
 كما صلب من حروف التسعة عشر فان الله تعالى يخلق بفضله بمائة  
 كل حرف ملكا يسبح الى يوم الساعة للقاري بل بعد الساعة ايها  
 للتبسم والتبرك والمتابعة الحديث القدسي حيث قال الله تعالى  
 الى القلم بعد خلقته اكتب مقدراتي فاول ما كتب القلم لبسم الله  
 الرحمن الرحيم وغيرها من الفضائل التي جاءت في شأنه حيث  
 ذكرها بعض الفضلاء ونظمها هشت كليم درجنت نعيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم گشت رقم روز ازل اي فهم بسم الله  
 الرحمن الرحيم هشت پنا از عذاب اليم بسم الله الرحمن الرحيم  
 در پندم است ز بحر عظيم بسم الله الرحمن الرحيم جويي بهشت  
 است روان زير ميم بسم الله الرحمن الرحيم قالن من از نقص  
 علل شد سليم بسم الله الرحمن الرحيم كان علومه است زهر  
 چشم ميم بسم الله الرحمن الرحيم حصن حصين است زديو  
 زعيم بسم الله الرحمن الرحيم وفي قوله عملا بالحديث نظير  
 من وجوه الاول ان تسمية ايضا امر ذي بال فينبغي ان يشهد به  
 بتسمية اخرى اجيب عنه بان الحديث الواقع في شأنه مؤل  
 يفو لنا كل امر ذي بال غير البسمة والا يلزم ابتداء الفتي بنفسه وذا  
 غير جائز او يلزم التسلسل وفيه لا يقال ان القطع في التسلسل جائز  
 فيأتي بالامور ثم يقطع لا نأقول ان التسلسل على نوعين حقيقة  
 وهو ثابت بدليل ظاهر كما في حق البسمة وهو ذي بالية واعتبارية  
 وهو ما ثبت باعتبار الفاعل والقطع اما يجوز في التسلسل الاعتباري  
 لا في الحقيقة وهذا حقيقة تأمل واما جاز فيه القطع لان الفاعل لما  
 اعتبر ترتيب ذلك الامور جاز ان يعتبر قطعها ايضا كما في بعض  
 الحواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هناك الثاني



رج على الفوائد الضمانية فاطلب هناك انتهى فيكون التسمية جملة فعلية غير  
 المتعلقة عند المصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة اسمية لا متاوقعت في محل الخبر  
 فيكون التقدير هكذا التند انتهى ثابت باسم الله تعالى فيكون متعلقه اسم مقدّم  
 عليه وبوجهه أن الجار مع المجرور وقعت في محل الخبر من المبتدأ والأصل فيه  
 الافراد وأن تجاز الجملة وإنما صار الافراد أصلا لعدم احتياجه الى الرابط  
 بخلاف الجملة فإنه لا بد فيها من العائد حتى يرتبطها بالمبتدأ لأن الجملة  
 مستقلة بنفسها لا يقتضي ارتباطها بما قبلها إلا بالعائد بخو زيد قام بوجه  
 ووجه الاستقلال لأنها مستقلة على المحكوم عليه والنسبة الحكمية على الحكم  
 وأما وجه التقدير فلأن المتعلق عامل معنى اتفاقا في الجار والمجرور والعامل  
 مفرد محل المفعول فان قيل فلهذا يلزم إيراد العاملين على مفعول واحد  
 وهو غير جائز قلنا بان المتعلق عامل في الكل أعني الجار والمجرور ثم الجار  
 عامل في المجرور وحده فيكون مفعول المتعلق كل ومفعول الجار جزء فلا يلزم  
 إيراد العاملين على مفعول واحد انتهى ثم في قوله الرحمن الرحيم يجوز فيه ثلاثة  
 أوجه رفعها بالخبرية عن المبتدأ المجرور أي هو الرحمن الرحيم ونصبها  
 بالمفعولية للفعل المقتدر وهو أعني تقديره أعني الرحمن الرحيم وجرحها  
 على الصفة وأعلم أن المشهور في مقام الملاح الترتي من الأدنى الى الأعلى  
 كما يقال فلان عالم فياصن جواد مخزئ وتزكيب بسم الله الرحمن الرحيم خلا  
 مقتضى العقل والقياس لأن العقل والقياس يقتضيه ان يكون الرحيم  
 أولا ثم الرحمن ثم الله حتى يحصل الترتي من الأدنى الى الأعلى ولكن الله اعلم  
 بأسرار هذا التركيب قوله الحمد لله ابتداء بحمد الله اقتداء بكتاب الله تعالى  
 وعلا بالمديت الواقعة في شأنه حيث قال كل أمر ذي بال لم يبدأ بحمد الله  
 فهو اقظم واجز وأجرا الطريق السلف وغيرها من الفضائل التي جاءت  
 في حق الحمد فان قيل الابتداء لا يكون إلا بشئ واحد لا بأمور متعددة  
 فكيف يصح العمل بالحد يشين اجيب عنه بان الابتداء على نوعين حقيقة  
 وإضافي الحقيقة هو الذي يكون مقدما على المقصود وغير المقصود ولا الضم  
 الذي يكون مقدما على المقصود متلخا عن غير المقصود فالمراد من الحديث  
 الواقع في شأن التسمية هو الابتداء بالحقيقة ومن الحديث الواقع في شأن التسمية

وهو الترتي من الأدنى الى الأعلى  
 ان الله تعالى هو الرحمن الرحيم  
 وهو الذي لا يشاء ان يكون له  
 شريك في ملكه ولا في حكمه ولا في  
 علمه ولا في قوته ولا في جلاله ولا في  
 كبره ولا في عظمته ولا في  
 قوته ولا في جلاله ولا في كبره ولا في  
 عظمته ولا في قوته ولا في جلاله ولا في كبره ولا في عظمته



بالبیان بیان الوصف وذكر الذات لاجل تعلق الوصف به لا المقصد من محجب  
نقدیه الوصف على الذات ايضا لان الوصف ان كان وصفا لكنه صار مقصودا  
والذات وان كان ذاتا لكنه ليست مقصودا مقدما على غيره تاسل وانما لم يقل  
الشكر لله مع ان صيغة الشكر هي النسب واخرى لان التاليف رتبة من النعماء  
والشكر واجب بمقابلة النعمة اجيب بوجهين الاول ان صيغة الحمد اذا كان  
بمقابلة النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل كل شئ اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير  
كالتيه في محل الوصول له اسكام الوضوء والثاني ان الشكر شتم بمقابلة النعمة غير  
والحمد عام فالله سبحانه اليق بالحمد سواء كان الحمد بالنعمة او لا وانما لم يقل المديح  
لله لان الحمد يختص بذي العلم والمدح عام يتعلق بذي العلم وغيره كما يقال  
مدحت اللؤلؤ على الصفاء فهنا وقعت بغير ذي علم ومدحت السلطان بالعدا  
وهو لذي علم والله سبحانه عليم بصبر انتم وانما قال لله ولم يقل للرحمن  
الرحيم لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي فالاسم الذاتي اشرف من الالهة الصغرى  
لانها بمنزلة المقرد واسم الصفات بمنزلة المركب لدلالته على الذات مع الوصف  
بخلاف الاسم الذاتي فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرف بالتقدم من  
المركب اولانه اسم جامع لجميع اسماء الله تعالى ذاتية كانت او صفائية لانه لا يتر  
على الذات المستتحة بجميع المحامد والصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله  
تعالى وبوحدة اياته كذلك واجب بجميع صفات الله واسمائه حتى ان الرجل  
اذ انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا في عمدة الاسلام  
فلو لم يكن اسما جامعاً لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله شتم  
رسول الله مؤمنا ومبطل لانه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله تعالى والاهم  
بمخلافه فعلم ان اسم الله جامع لما كذا في العقيدة رتب العلمين صفة الله  
مضاف الى العلمين اضافة معنوية لان معنى الرب مضاف الى الاستمرار وكما  
هو الاستمرار فهو من قبيل الاضافة المعنوية لان الرب وان كان بمعنى الرب  
اسم فاعلمنا لانه بمعنى الماضي الكائن في ضمن الاستمرار في قوله تعالى الخالق  
الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده فلا يكون  
مضافا الى معنوطا ولانه بعد التخفيف بمنزلة اعلام الغالب فصار كالاسم  
لا الصفة واشترط في الاضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة الى معنوط

كذا في العهد وان تم الرب لا يعبر وولد رانكوبيل ومالك رايدر كوريل  
 الاصطلاح هو الوجود المسمى وقيل لا يعبر وقيل هو الذي سلم كل شيء  
 كماله ولم يعلم سلوغة ليد العالمين جميع العالم والعالم ما سأل الله وامانته  
 الله عالم لان لفظ العالم واحد من العلم هو علامه وما سأل الله علامه  
 على وجود الله تعالى وان قيل اذا كان لفظ المبرد يدل على جميع ما سوى الله  
 فلا حاجة الى جمعه احب عنه الامر كذا الا ان ذكر لكم لكثره انواع  
 العالم واحاسه وان قيل الحجم بالواو والون محض باولى العلم وما سوى  
 الله على ان يسمي علم وعبر دي علم جميع العالمين بالواو والون هو ما ليس  
 بصحيفة كتبت في محله احب عنه هذا باعتبار علمه دي علم على علم  
 لان دي العلم اسرف من غيره او يكون هذا الحجم من الحجم السادة كسب  
 وارصه ونحوها فمثل وقيل اما سمى مخلوق الله تعالى عالم لان العالم هو  
 المعبود والمخلوق يعبر من حاله الى حالة اخرى انا فانا تم قوله رانكوبيل  
 يحور فيه ثلاثة اوجه بلحرج على ايه صفة الله والوصوف محرو ولا يقال  
 انه لا يصلح اضاؤه به لان لفظ الله معروفا ولفظ الرب بكثرة لا انما  
 هذا اذا مرص اضاؤه الرب الى العالمين اضاؤه لفظه لان الاضاؤه  
 اللفظة لا تقبل لتشي الا التحصيف واما اذا كان من قبل الاضاؤه المعوية  
 فلا اشكال فيه وهو كذا لا غير لان اسم الماعل اذا كان مع الما صي  
 اية للزمان الما صي بالاسم لال كقوله تعالى الخجل لله فاطر السموات  
 الارض اوى صم الاسم رانكوبيل تعالى لا اله الا الله خالق الليل و  
 النهار وحسب الاضاؤه الى ما بعده اضاؤه معونه فيصم كونه كذا  
 في الفوائد الصاشية في تحت اسم الماعل بامل وبحور بالرفع على الخبر  
 للمساءة الخبر وف وهو هو وبحور بالصب بالفعول له للفعل المنقول  
 هو اية قوله والعاقبة للمتقين اى حذر العاقبة للمتقين على حد  
 المصاف والافا لعاقة مساولة للخبر والشر ولا تصير شره للمصير  
 هذا جملة اعتراضات وقب لبيان نكتة وهي اما اشارته الى ان النبوة  
 بعده من بين الاعمال او اشارته الى ان الحياة من المصالح ووجد الدارح

۱- قوت و کمال  
 ۲- قوت و کمال  
 ۳- قوت و کمال  
 ۴- قوت و کمال  
 ۵- قوت و کمال  
 ۶- قوت و کمال  
 ۷- قوت و کمال  
 ۸- قوت و کمال  
 ۹- قوت و کمال  
 ۱۰- قوت و کمال



فان كان الوقت اوجب الى العبد من الحبل فكيف يكون العبد بعدا من الله  
تعالى سبحانه واجيب عنه بان الله تعالى قهرنا بالسلا متلف ورس  
والطير الى قدره والعبد بعيد منه والطير الى قدر الاعمال اللانفة بحال  
العبودية لله تعالى فكون قهرنا من جهة وبعيدنا من جهة اخرى فلا ساقط  
فيما لا في الساقط بشرط تمامه وحادا ان اتحاد المكاب والرومان و  
الموسوع والمجول وغيره ما جاء في يد الميراث واطلب شيك وان وصل  
الصلوة معيين لغوى واصطلاحى اما اللغو فحققة في الدعاء والاسم  
والاسم عمار والرجوع عمار عند السيد الشريف وحقيقة في تحريك الصلوة  
عند حبس الكسوف ربح في الاصطلاح هي الاركان الخمسة وادفعها  
المحتمل فاني انفس برادها لا يصلح لانه ان اريد المعنى الاصطلاحى فيكون  
المعنى والصلوة والسند عليه اى ناسد عمار بان حصر رسول صلح  
وهو صرحا لان هذا عمنه عليه وان اريد المعنى اللغوى فمر بالحوالما  
ان يراد الجموع او يراد احداها وان اريد الجموع فملزم الحكم بين الحقيقة والحال  
وان اريد احداها فادل للقرينة وهما السند ووجد القرينة مائل واحتمل  
الامر كذلك الا انه اريد من الصلوة هياكلهم والحار وهو اى المعنى العمار  
الذى هو اعم من الحقيقة والحال اى يستعمل لها وهو اواضع المحرو  
انصال المعنى الى السمع كذا في بعض السروج وان قيل ادا كان الصلوة  
حققة في الدعاء واما المسألة ليست في الاركان الخمسة وادفعها  
عنه بانه يقال للصلوة صلوة تشبه بالدعاء بالمصلحة في التفسير فلو  
بحار اسمعاري ادا كان الصلوة حقيقة في تحريك الصلوة واستعمال  
في الصلوة لوجود التحريك منه ثم في الدعاء تشبه بالدعاء بالمصلحة  
في تحصيلها فيكون في الصلوة محارا أمر سلا في الدعاء اسمعاري  
فان قيل الدعاء ادا استعمل مع كلمة على يكون بمعنى الترو والصلوة بمعنى  
الدعاء لانه المتبادر ولا يصلح الترو على السمع عليه السلام احب عنه  
هذا ادا كان على صلة للعط الداء صرحا كما يقال دعاء عليه وهما  
ليس كذلك لانه هياكله الصلوة صرحا لا للدعاء ترو الصلوة  
مسند اسمعاري عطف عليه والحوار والمجمر رحمة والرسول يقول

هذا هو المعنى اللغوى  
وهو الذى هو اعم من الحقيقة والحال  
اى يستعمل لها وهو اواضع المحرو  
انصال المعنى الى السمع كذا في بعض السروج  
فان قيل الدعاء ادا استعمل مع كلمة على يكون بمعنى الترو والصلوة بمعنى الدعاء لانه المتبادر ولا يصلح الترو على السمع عليه السلام احب عنه هذا ادا كان على صلة للعط الداء صرحا كما يقال دعاء عليه وهما ليس كذلك لانه هياكله الصلوة صرحا لا للدعاء ترو الصلوة مسند اسمعاري عطف عليه والحوار والمجمر رحمة والرسول يقول



من المفعول أي فرستاده شده لغة وفي الاصطلاح هو انسان بعينه الله  
 الله تعالى إلى الخلق لتبليغ احكام الشريعة معه كتاب متحد داملا انما  
 قال هو انسان ولم يقل هو منذ كبريته الله تعالى ليتناول ببعض انزاد  
 النساء ايضا كما في بعض الاحاديث جاءت على فاطمة الزهراء رضي الله عنها  
 في حق عائشة رضي الله عنها وكن في حق مريم ايضا لكتبتها غير سبب كذا  
 ذكر المولى قدس سره العزير قوله متحد اما بدل عن الرسول او  
 عطف بيان له هذا اذا كان محجورا او اما اذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدئ  
 محذوف أي هو محمد ثم هو في اللغة ستوده شده وفي الاصطلاح هو  
 علم الرسول الله ابن عبد الله المطلب ابن اليها شيم ابن المنف القرشي  
 الايطي للصريح قامت شريعته إلى القيامة قوله وعلى الله واصحابه  
 اجمعين أي افاضة الخير من رب المعبود نازلة على الله واصحابه  
 ثم الصلوة على الله ايضا ثابتة بالنقل والعقل اما النقل فلقوله عليه  
 السلام من ذكرني ولم يذكرني فقد خفاني واما العقل فلا يكون  
 رسول الله في غاية الكمال بالنسبة اليها فلا بد من واسطة والله و  
 اصحابه الذين فاضوا منه بحظ جسيم اقرب اليه من انما الال والاعوان  
 نسبي وحسبي فالمراد ههنا نسبي يجعل الواسطة بيننا وبين النبي  
 عليه السلام قبل اصل الال اول على وزن فعل قلت الواو الفاء  
 ثم يسمي به القرابة لرجعهم اليه والال هو الرجوع وقيل اصله اهل  
 تصغيره على اهيل ابدا لاله همة ثم الهمة الفاء ثم استعمال الال  
 في الاشراف ومن له حظ في الدنيا فقط كفرعون واستعمال الال  
 يعر في الاشراف وغيره قوله واصحابه جمع صحب او صحب صاحب  
 بناء على ان الفاعل لا يجمع على افعال وهو الذي شرف بصحبه  
 النبي عليه السلام مع الايمان ولو كان ساعة فيين الال والاضحى  
 عموم وخصوص من وجه فاطلب في كتب الفقه قوله اما بعد  
 كلمة اما للشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف فيما لا يكون  
 قبله اجمالا لا خارجا ولا ذهنا كما في الواقعة في اوائل الكتب وثانيها  
 لتفصيل ما اجل المتكلم ذكره في الخارج او في الذهن وههنا الاستيناف

بعد مسيق الاحمال تامل وكلية بعد من الظروف الروايب المفقوت  
 عن الاضافه مسمى على الصم محر النقصان الذي هو وحده المصا  
 اليه عوض عنه الصم اذ التقدر به كذا اما بعد السملة والحركة  
 والصلوة فحدف السملة والحركة والصلوة وعوض الصم عنه  
 ليكون حذرة عنه تاقل ثم في كلمة اماما اصب بعد الحلال اصله  
 هما اللت الهاء هرة لقرب محرجهما فصارا ما اتم قدم الحيرة على اليمين  
 لاقتصانها الصلوة وحر ك بصارا ما اتم ادم الم في المم فصارا ما  
 ورد على هذا المم اصب ال هما اسم السطر وكلية اما حرف الترتيب فخرج  
 التتعي عن دابة بالاد عام غير معروف وطا مبعود بل صار الطن حذرا عند السملة  
 كلمة رايها الاما في الاصل في الحز حذو الصم وهذا المم اصب هو الاصل  
 وعند البعض اصله ان ردا ب يحدو كذا راد بعد سا راد واد الترتيب  
 فصارا ما اتم ادم السور في المم لقرب السور الى اليمين في المحج فصاوا  
 اتم اللت اسرة الهرة فحقه لئلا يلتبس بكلمة اما للبردين فصارب  
 وقل اصله ما افاكر هو ابوال ليس اللت الالف هرة ثم قدس ثم  
 ادمب فصارا ما وقل عند ذلك اهي والمعنى اما يكن من سى السملة  
 والحركة والصلوة فحدف المختصر فحدف فعل السطر لئلا له حرف  
 السطر عليه فصارا ما بعد السملة ثم حدف المصا المم للاختصار  
 والاختصار وعوض عنها الصم فصارا ما بعد فحدف المختصر والعامل  
 في كلمة بعد هو فعل السطر المحذوف قوله فحدف المختصر اى ما  
 يقرر في الدرس او فحدف الحاردين باعتبار الاحتياط اى فحدف  
 كتاب مختصر ما على ان المختصر صفة لاند لها من الموصوف ولا  
 يرد ان استعمال هذا كما ليس محله اذ الترتيب في استعماله ان يكون المختصر  
 والكتاب ههنا ليس محسوسا لانه محاذ بان المحسوس على عين حقيقة حكم  
 فكما انقرد في الادهان فهو في حكم المحسوساتى لانه مرئى حكما التخصا  
 وفيه كلام طويل ذكره في رسالة الحاربة واطلب هناك حاصله ان  
 ما مختصر بال الرجل فهو ليس محسوسا له فقوله هذا اسد اء ومختصر  
 حذره وقوله مصبوط صفة المختصر ولهذا لا يجوز تائده بغيره لا تقم



حجم ما ذكر في الكافية لانه لم يكن يحضر وان قيل مسئلة السادى  
 مؤخر عن مسئلة الحد وروى ما اخصر عاملة في هذا المختصر وعل  
 ذلك لا يكون على ترتيب الكافية لان هناك مسئلة السادى معده و  
 كذا لحد الاسم والفعل والحرف مع خواص كل واحد منها ذكر في هذا  
 المختصر ضد الكتاب ولم يذكر في ضد الكافية بل يكون هناك حد  
 الاسم وخواصه في موضعه وحد الفعل مع خواصه في موضعه ايضا  
 كذا الحرف وكذا اقله منه الكتاب من تعريف الحي وعرضه وموصوفه  
 ما ذكر في المختصر ولم يذكر في الكافية معده الكتاب وكذا غير هلم  
 المسائل تامل في المسئلة لا يكون ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية  
 قلنا الامر كذلك والحواس من الال ان البراد بالترتيب المذكور ترتيب  
 الاقسام والاحكام الكلمة لا ترتيب مسائلها الحرفية والترتيب انما  
 الى الاقسام والاحكام الكلمة كذلك تامل واما الحواس عن الحد وروى  
 والخواص فلا ولا لا تسلم انما لم يذكر في ضد الكافية بل هناك ايضا  
 مذكور حكما لثبتهما تصور داني ضمن دليل المختصر حيث قال صلح الكافية  
 وروى علم يد لك حد كل واحد منها فكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية  
 لكن استكمل في خواص الفعل والحرف لانهما ذكرت في ضد الكتاب ضد  
 وفي كتاب الكافية في بحسب الال ان احاط ان ذكر خواص الفعل والحرف  
 ههنا المتابعة خواص الاسم والله اعلم بالصواب واما الحواس عن مقابل  
 الكلمات واما توطئة ومهتد للشرح في علم الحي ولا يكون من مسائل  
 المختصر ولا من مسائل الكافية بل يكون كحكمة معترضة فيكون وحكم  
 السقوط فكان ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تامل في  
 الترتيب في اللغة ساحات شتى وفي الاصطلاح وضع كل شى في مرتبة  
 وقيل جعل الاشياء المتعددة بحسب بطلان علمها اسم الواحد وبعضها  
 في مفهومها النسبة بالقدرة والباحث ثم كلمة على في قوله على ترتيب  
 الكافية ههنا بمعنى الباء لان المعنى ههنا على الا لسان الاستعلاء  
 تامل بقدره في فهم فيه مهمات الحيو جمعا لمتصفاتها بترتيب الكافية و  
 التجار مع البحر وطرف بعقول له فجمعها انتهى اعلم ان الاشياء في الكافية

٩  
 الحواس  
 الكافية  
 الاشياء  
 المتعددة  
 بحسب  
 بطلان  
 علمها

ما لتأنيب الموصوف المقدر اى الرسالة الكافية واما للمبالغة كتاب  
 نسبة واما للحكاية بان المصنف رحمه الله في هذا اللفظ من موضع اخر  
 واما اسمية بان كان من حروف الكلمة لانه نقل من الوصفية الى  
 لاسمية قوله مبوءا ومفضلا لانه من فاعل قوله فجمعت هذا  
 على تقدير اسم الفاعل فيكون المعنى جمع كرم مهمات راد ان حالتي كرم  
 باب باب كسند وفصل فصل كسند فودع من ان مهمات راد العامل  
 فيما لفظ جمعت ويحتمل ان يكون على صيغة اسم المفعول فيكونا جالين  
 عن المهمات او الضمير المجرد وفيه فيكون المعنى هكذا اجمع كرم  
 مهمات راد رين مختصر ذرا ان حالتي كرم مهمات باب باب وفصل  
 فصل كرمه شده بود انتى قوله بعبارة واضحة الجار والمجرور متعلق  
 بقوله مبوءا ومفضلا وقوله واضحة صفة العبادة الواضحة ما  
 يفهم منه المعنى ببادى النظر باول النظر كانه لنفع الوهم لانه لما قال  
 على ترتيب الكافية لتوهم ان عبارته كذلك فقال بعبارة واضحة لا  
 بعبارة الكافية لانها مغلقة قوله مع ايراد الامثلة في جميع مسائلها  
 الظرف مع المضاف اليه متعلق بقوله واضحة او ضقة للعبادة ايضا  
 باعتبار المتعلق بتقديره بعبارة واضحة وكاشة مع ايراد الامثلة و  
 كلمة في في قوله في جميع مسائلها بمعنى الامر لان المعنى ههنا على الاختصاص  
 من قبيل الجمل للفرس لاعلى الظرفية تأمل والمسائل جمع مسئلة و  
 هي صيغة ظرف من باب سال ليسال وهي في اللغة جاسئ سوال وقت  
 سوال وفي الاصطلاح اسناد الامر الى الله سبحانه وتعالى والى النبي  
 عليه السلام والى راي المجتهدين على الافراد او بطريق الاجتماع  
 وان شئت الاطلاع عليها فانصرف الى كتب الفقه انتهى فان قيل  
 الضمير في مسائلها راجع الى المختصر وهو مذكرو الضمير مؤنث  
 فلم يوجد المطابقة بين الضمير والمرجع وهو بشرط في ضمير الغائب  
 دون المخاطب والذكر واجيب عنه الضمير الراجع الى المختصر  
 باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختصر كمسائل الكافية فيكون  
 المختصر كالكافية مؤنث فان قيل الكافية ليس بمؤنث بل هو مؤنث

في بيان  
 في بيان  
 في بيان

لا التاء فيه ليست للتأنيث بل هي للمبالغة كما هو رد ولخصها  
 الامر كذلك الا ان وضعها للمباينة فلم يخرج عن معنى المباينة في  
 حالة المبالغة ايضا ولهذا لا يطلق على الله تعالى لفظ علمه مع انه  
 خدرو اخرى للمبالغة لتأنيث فيه تأمل كما قال عبد العفو  
 ويحاج عنه بان المصدر راجع الى الكافية لا الى المختصر لان مسائل  
 المختصر مثل مسائل الكافية بايراد الامثلة لمسائل الكافية بايراد الامثلة  
 لمسائل المختصر ايضا لان اسناد الشيء الى مصادي الشيء اسناد الى ذلك  
 الشيء تأمل ويحاج عنه بان المصدر راجع الى المختصر باعتبار الرسالة  
 انتهى قوله من غير تعرض الى الادلة والعلل الحار والحرور معلون بقوله  
 مع اراد الامثلة في التعرض والاعتراض مع واحد وهو الاقدام على  
 والاعتراض والاعتراض ايضا مع واحد وهو الرجوع عن الشيء والمعنى حكى  
 اى من غير اقامته للادلة والعلل والادلة جميع دليل والذليل في اللغة  
 رهيما يئدين وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به العلم لشيء آخر  
 فيكون الدليل من قبيل الشيء المرد عند المحقق وعند السطحيين  
 هو قول تركب من المذهب من يعيد العلم على المطلوب والعلل جميع  
 علة والعلة في اللغة هي المؤثرة في الاصطلاح ما يوقف عليه  
 الشيء اى المعلول او يتوقف وجود المعلول عليه والمراد به ما من  
 الدليل ما هو عند الحكماء فتأمل قوله لئلا يتشوش ذهن المشتد  
 التشوش بلسان سدن والذهن في اللغة الوهم وفي الاصطلاح  
 هي قوة موحودة في حمار الانسان سفس فيها المذهب والسدى في اللغة  
 اعمار كسده وفي الاصطلاح هو الذي شرع في الحزم الاول للشيء مع  
 قصد تحصيل باقى الاخبار وهو على نوعين طبعي واكتسائي والطبع  
 هو الذي يكسب المسائل بطبعه وفهمه والاكتسائي هو الذي  
 تكسب المسائل من الغير كالتلاميذ من الاستاد والمراد بهما الكسائي  
 لا طبع تأمل قوله ذهن السدى اما مصوب على انه مفعول المشدود  
 وفاعل مصدر راجع الى الادلة والعلل بطريق الانفراد او مفعول على  
 انه مفعول مالم يسم واعله ليشوش مصاب الى السدى اضافة

معنوية والمعنى من غير تعرض للادلة والعلل لملا يشتوش ذهن  
المبتدئ الاكتسابي اقصور ذهن المبتدئ الاكتسابي في هذا المقام  
قوله عن فهم المسائل وذلك لانه لو اشتغل بالمسئلة ثم بالمسائل  
ثم بالدليل والعللة يشتوش ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان ذهن  
المبتدئ الاكتسابي قاصر لا يسع مجموع هذه الامور الثلاثة لالعد  
ولعلم عليهما اي على الدليل والعللة والالف واللام في المسائل عهد  
واجمع الى المختصر او عوض عن المضاف اليه اي مسائل المختصر لم  
قوله سميته اي هذا المختصر بهذا النحو والباء زائدة لان باب  
سمى يسمى متعلبا بنفسه الى المفعولين احدهما الضمير المتصل وثانيهما  
الهداية وزيادته غير قياسية اذ القياس ان يكون في جبر النفي  
والاستغناء وهما ليس كذلك كما ان الباء زائدة في قوله اعلم بان  
العبد مبتلا كما هو عبارة الخلاصة في علم الفقهاء فاطلب هناك  
فيكون الهداية مفعول الثاني المضافة الى النحواضافة معنوية و  
في الاضافة الى النحواضمان احدهما ان يكون من باب اضافة المصدر  
الى المفعول فيه والفاعل والمفعول به كلاهما محذوفان فقد يراد  
بهداية المبتدئ في النحواضمان على هذا المعنى قوله رجاء ان يهدى  
الله تعالى به للطالبين مفعول لقوله ان يهدى الله تعالى وثانيهما  
ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول به والفاعل محذوف  
باقامة النحومقام من يستحق الهداية مجازا امبالغة فيه كان النحوا  
مجهولة الطريق فهذا المختصر يكون هاديا له اي للنحوا كانه اسلك  
النحوا على طريقه قوله رجاء ان يهدى الله تعالى مفعول له لقوله  
وسميته بهذا النحوا كان دفعا للوهم المستفاد من التسمية السابقة  
بان الهداية صارت صفة للمختصر والامر بخلافه لان الهداية  
صفة الله تعالى حقيقة لان الهادي هو الله تعالى حقيقة قد دفع  
بقوله رجاء الى اخره يعني ان هذه التسمية باعتبار السببية بمعنى  
ان الهادي هو الله تعالى لكن ارجو ان يهدى الله للطالبين بسبب  
هذا المختصر ثم الهداية في اللغة رهنود وفي الاصطلاح

من  
واضحايا  
لقد

الهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب هذا عند هل السبيل  
 والاتصال في الهداية الى المطلوب شرط عند هم واماعده غير  
 هي الدلالة على ما وصل به الى المطلوب كالطريقه وكجوه والاتصال  
 ليس شرط عند هم كذا في الرسالة البرهانية المحاشية لا ساعوحي  
 في علم السيل فان سبب الاطلاع عليه فليصرف اليه ولا يعتد  
 من حجاب اهل السبب الى عمر في قوله تعالى وَأَمَّا تَمُودُ فَمَدْيَانُ  
وَأَسْتَحْوِجُوكُمْ عَلَى الْهُدَىٰ على ان الله تعالى هدى الى تمود ولم يصر  
 الى صرف الاملاء فعلم ان الاتصال ليس شرط فيه احصاها  
 هذه الالة مساولة لقوله وَأَمَّا تَمُودُ فَأَصْدَاهُم اسما للهداية  
 كارسال الرسل وارسال الصحائف والكتب عليهم لا نفس الهداية  
 كذا ذكره سيد سرف في رسالة المطلق على رسالة الساعوحي  
قَوْلُهُ وَرَبَّتُهُ أي هذا المحصر على مقدمه وثلاثة اقسام قول  
 على مقدمه أي علمه فكله على ههنا معنى من التعصيص لا على  
 الاستعلاء لان الاستعلاء يستلزم التعاير بين المستعمل والمستعمل  
 عليه ولا تعاير بين المحصر وبين مقدمه وثلاثة اقسام بل يكون  
 المختص بنفس ذلك الامور هذا الإشارة الى احرار المحصر والاستشارة الى  
 احرار الكتاب من المستحبات ومن الواجبات ساء على ما قبل  
 لا بل المصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واحدة واربعه مباحة  
 اما الثلاثة الواحدة منها التسليم والحمد لله والصلوة واما الاربعه التي  
 هي سبه والا والاسم المصنف واسم الكتاب وتعيين ملاحقه و  
 احرار الكتاب وقوله على ثلاثة اقسام وهي قسم الاسم وقسم  
 الفعل وقسم الحرف وفي بعض النسخ وحاشية والطاهر انه سبه  
 من السامح لان حاشية الكتاب لم يوجد في آخره تأمل و  
 الرب لعة وسرهما امر ساء ولا بعده قوله توفيق الملك  
 العبر العلام ولما كان المؤلف والتصنيف من الامور العظام  
 محل الخطات اسبعان المصنف بالله وقال ربته توفيق الملك  
 البحر او اشاره الى هضم النفس وعمره لان صيغة ربته صيغة

ان السبب في الهداية هو العلم بالهداية



المتكلم وفيه نسبة الفعل الى نفسه ونسبة الفعل الى النفس ليس  
 من اخصه بالغير فهذا اقال ورتبته اه ثم التوفيق في اللغة دست داد  
 الذي را ذكره في الاصطلاح وجعل اسباب العبد موافقة لما هو  
 المحن في حقه الملك بادشاه العزيز ارحمته اى الغالب العالم  
 بسيار دان وانما اختار هذا الاسماء لانها اعظم الصفات وانما اختار  
 ثلاثة اسماء لان الله تعالى وتروحيات الوتر وانما اختار الثلاثة مع ان  
 الواحد والخمسة ايضا وترعلا بقوله عليه السلام خير الامور اوسطها  
 نامل قوله اما المقدمة اى المذكورة ففي المبادئ استعارة من مقصد  
 الجيش لعلاقة التشبيه بينهما في كون كل واحد منهما موقوف عليه  
 ثم المقدمة والمبادئ كلاهما بمعنى واحد لغة وشرعا لانهما في اللغة  
 راكوبيد وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشروع في العلم فان قيل  
 فعل هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو محال واجيب عنه ان  
 المراد من المقدمة المعاني الموقوف عليه وبالمبادئ الالفاظ فلا يلزم  
 ظرفية الشيء لنفسه اذ تقديره هكذا اما المعاني ففي الالفاظ اوبان  
 المراد من المقدمة الالفاظ وبالمبادئ المعاني وكلمة في معنى الامر تقيد  
 واما الالفاظ فللمعاني فعلا كلا التقديرين لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه  
 تامل ثم المراد من مقدمة الكتاب ههنا تعريف النحوي وغيره وموضوع  
 وانما صار التعريف موقوفا عليه لانه اذا لم يعلم تعريف الشيء كان  
 طالبا للشيء المجهول وهو مردود واذا لم يعلم بالغرض فيكون طلبه  
 عبثا والعبث حرام واذا لم يعلم بالموضوع لم يتميز علمه ما يشرع فيه  
 من العلم من غير ما شرع لان تغاير العلم من العلم الاخر لا يكون الا  
 بحسب الموضوعات قوله التي تجب تقديرها بكلمة التي موصولة والكلمة  
 الفعلية المشتقة بعائد الموصول صلتها والمجموع صفة المبادئ والمراد  
 بالوجوب اللزوم قوله لتوقف المسائل عليها اى على ذلك المقدمة  
 المبادئ قوله فيها اى ففي المقدمة وفي المبادئ فصول ثلاثة  
 فان قيل كلمة في ههنا ليس في محله لان الفصول عين المقدمة فيلزم  
 ظرفية الشيء لنفسه لانها في المقدمة والمقدمة شيء اخر حتى لا يلزم

س  
 تعريف على  
 اسبق  
 واحد ١٢

منه طريقة التثني لنفسه واحتمل عنه انه نزل بوله فيها  
 بقره هي فصول ثلاثة ثم ادفع الاسكال اصلا قوله الفصل  
 الاول من الفصول الثلاثة الذي هو جزء من اجزاء المقدمة  
 في تعريف النحو هو علم مستقل باصول التي تعرف بها اي مدلول الامر  
 احوال الكلم التثني من حيث الاعراب والنساء وقوله علم باصول  
 حسن يستقل المقصود وبعبارة وقوله تعرف بها احوال فصل يخرج  
 بها ما تعرف بها ارباب الكلمة كعلم الصرف وما تعرف بها معاني الكلم  
 كالمنطق وقوله او احوال الكلم التثني فصل احوال ما تعرف بها احوال  
 الاول والارسط كعلم اللغة وما تعرف بها احوال المكلفين كعلم  
 الفقه من حيث التواب والعقاب وقوله من حيث الاعراب والبناء  
 فصل اخر يخرج بها ما تعرف بها احوال الكلم لا من حيث الاعراب والنساء  
 بل من حيث موافقة العامة وغيرها كعلم العروض وعلم القوافي قوله  
 وكيفية التركيب لبعضها مع بعض فصل اخر يخرج به ما تعرف بها كيفية  
 المفردات كعلم الهيئة والاشكال والهندسة والحساب اثني والفصل  
 العلم في اللغة والناس وفي الاصطلاح خصول ضويرة السی في العقل  
 وحصول صورة التثني في العقل امر هي والنحو عبارة عن القواعد  
 المنعقدة المكتوبة ما هي للعي يضلح اطلاق لفظ العلم على النحو بها  
 واحتمل عنه بان اطلاق لفظ العلم جاء على تلاته معان احدها  
 ما ذكرنا وتأما على القواعد المكتوبة المنعقدة وتأما على المقلوبة من  
 المختلدين فالعلم هما معني الاخيرين دون الاول تأمل فان قيل  
 كثر من المسديين يقرؤن النحو ولم يعرفوا به احوال او احوال الكلم  
 التثني واحتمل عنه ان التعريف مؤل بخلاف الصافي ان  
 تعرف باسمخصارها احوال او احوال الكلم التثني لا بمجرد التلاوة والعمو  
 عليها ولا شك ان المستحضر تعرف بها احوال او احوال الكلم التثني ثم  
 قوله يا اصول اما طرف لعول للعلم واما طرف مستقر كما اشرنا اليه  
 من قبل وقوله تعرف احوال كلمة فعلية صفة الاصول والاحوال امر  
 على انه مقول مال يسم واعلم يعرف ان كان محمولا واما منصوب

في المتن

ان كان معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القارى او  
المستدى الذى يعلم من سباق الكلام فكانه مذكورا حكما ثم الاحوال  
مضاف الى الاو اخر اضافة معنوية المضاف الى الكلام الموصوف بالثلاث  
فان قيل الكلام فى الحقيقة تميز الثلاث واستعمال الثلاثة وما فوقه  
على خلاف القياس اعني للتمييز المذكور يؤتى فينبغي ان يقيم الكلام الثلاثة  
دون الثلاث واجيب عنه الامر كذلك الا ان هذا التركيب  
خرج من باب التمييز ظاهرا ونقل الى باب الصفة والموصوف  
فالمطابقة شرط بينهما لو تركت حال الاول قوله كصفة اما مرفوعه  
منصوب على الوجهين المذكورين فى الاحوال لكونه معطوفا على قوله  
لحوال او اخر التكميل الثلاث انتهى قوله الفصل الثانى من الفصول  
الثلاثة هو جزء من الاجزاء المقدمة فى الغرض الغرض منه اى من الغرض  
صيانة ذهن المستدى عن الخطاء اللفظى فى كلام العرب فان قيل  
صيانة ذهن المستدى من الخطاء اللفظى خطأ لان الذهن ليس  
يلتفت على الالفاظ بل الالتفات انما يحصل من اللسان فلو قال صيانة  
لسان المستدى عن الخطاء اللفظى لكان صوابا واجيب عنه  
بان الالتفات فى الحقيقة هو الذهن واللسان مترجمة له فصيانة  
الحقيقة صيانة الفرج ايضا او يجاب عنه بان قوله صيانة ذهن  
المستدى على حذف المضاف تقديره صيانة مبين الذهن ومبين  
الذهن هو اللسان فقوله صيانة ذهن خبر مبتداء محذوف مضافا  
الى ما بعده اضافة المصدر الى الفاعل هذا بمنزلة الجنس وقوله  
عن الخطاء اللفظى كالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن عن الخطا  
المعنى كعلم النطق لان صيانة الذهن عن الخطاء المعنى لا يكون  
بالنحو بل يكون بعلم المعانى وانما صار موقوفا عليه لانه لو لم  
يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولا لانه لو لم يعلم غرض الشئ لا يكون  
في طلب ذلك الشئ خطأ للفاعل اى الشارع قوله الفصل الثالث  
من الفصول الثلاثة وهو جزء من اجزاء المقدمة فى موضوع الغرض  
وموضوعه الكلمة والكلام اضافة المصدر الكلمة والكلام موضوع علم الغرض

لانه بحث في علم النحو عن احوال الالات وكلما بحث في علم عن احوال  
 الالات فهو موضوع ذلك العلم والكلمة والكلام موضوع علم النحو  
 فان كل موضوع العلم لا يكون الا واحدا لان بعدد الموضوع يستمر  
 تعدد العلم فمهم به ان علم النحو ليس لا علم واحد واجيب عن  
 بان البعد دعي وتحيين لفظ ومعتو كالم وعاقل وكهف فقط كساعده  
 حائس والاول مجموع وهما من قبل التل في لان الكلمة والكلام  
 وان كانا من تحت اللفظ معناه والكن في الحقيقة امر واحد لان  
 المراد منهما اللفظ الموضوع لمعني والموضوع للنحو في الحقيقة اللفظ  
 الموضوع لا المملاط والقيل لما كان موضوعين لعلم النحو والرحم  
 لتقدم الكلمة على الكلام اجيب عنه بان الكلمة وقعت جزء من الكلام  
 لفظا ومعنا اما لفظا فريد متلا جزء من قوله ردد فانه واما معنى ولان  
 معنى مجموع قوله ردد قائم حوايا باطق مع هذا الشخص ذات من له  
 القيام ومع لفظ ردد حوايا باطق مع هذا الشخص فقط ولا شك  
 الواحد المعنى انقص من الاول واداكات الكلمة جزء او الكلام كلمة  
 والجزء معناه على الكل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى معرفة فتقوله لفظ  
 حسن اسم الموصوعات والمملاط وقوله وضع لمعنى فصل صحيح به  
 المملاط وما وضع لعرض التركيب كحروف الهجاء بحوايا بان اتا حائز  
 وما وضع لعلامة الاعراب كالحركات والحروف الاعراب وقوله مرد  
 فصل اخر صحيح به ما وضع للمعنى المركب اتق اعلم ان الكلمة والكلام  
 ليسا متشعبين من الكلم وليسا متسقين منه بل هي كلمتان يرأسهما موضوع  
 بنفسها عند البعض لعدم وجود المناسبة بينهما معنى بل كان لفظا و  
 لا يتكفي في الاستعانة لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا وتو في الاستعانة  
 في الاستغناء من الكلم عند الجمهور ولو خرد المناسبة بينهما لفظا ومعنى  
 اما لفظا واطاهر واما معنى ولان بعض تاتي ارب معاينها في النفوس كما  
 يحرج في حصول الاليد وعبر بعض الشعراء عن ذلك التاترات بعن  
 الحرج حيث قال حركات اللسان لها التامة ولا يلزم ما حرج اللسان  
 وكهولة حركات اللسان اصعب من حركات اللسان وان قيل التاترات

خارجة عن المعنى فلم يوجد المناسبة المعنوية واجيب عنه  
بان المناسبة المعنوية اعم من ان يكون في المعنى المطابق او الالترافى  
والتضمن فالتأثيرات من المعنى الالترافى انتهى ثم الكلام بكسر اللام  
جنس لا يجمع عند الجمهور كحمل المفرد عليه كما في قوله تعالى اليه يصعد  
الكلم الطيب فان الطيب صفة الكلمة محمول عليه فلو كان الكلام جمعا  
لكان صفتة جمعا ايضا فينبغي ان يقال الطيبات لان المطابقة لفظ  
بين الصفة والموصوف وايضا استعمال في موضع المفردات لوقوعه  
تميز المركبات بخوقرات احد عشر كلما فان تميز المركبات لا يكون  
الا مفردا فلو كان جمعا لما وقع تميزه وايضا جاء تصغيرها على كليم  
بدون الرد الى اصله وعدم الاسترداد وظيفة الجنس وجمع عند  
البعض لعدم اطلاقه في الاستعمال على الواحد والاثنين بل على الثلاثة  
فصاعد او ما قوله تعالى الكلم الطيب فتؤول ببعض الكلم فالموصوف  
محدوف وهو مفرد وانما قال مؤول ببعض الكلم لان كل كلمة لا تصعد  
الى محل الاجابة بل ربما تكون مردودة كالكمة السيئة واما وقوعه  
تميزا عن المركبات فلا نسلم وقوعه كل وقت بل اذا كان احيانا  
فيكون متلبسا بقاء الوحدة بخوقرات احد عشر كلمة فالافراد حاصله  
من التاء واما بدون التاء فتشعر واما تصغيرها بل ارد فمشتق لان  
تصغيرها ثابت مع رد الكلم الى كلمة ثم صار كلمة كليمته انتهى والجواب  
عن جانب الجمهور ان التأويل صرف العبارة من ظاهر المعنى الى  
غيرها فلا يتركب بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا  
تأمل واما عدم اطلاقه على الواحد والاثنين فلا يكون الا في  
الاستعمال لا في الوضع والمراد الوضع لانه اصله لا استعماله لانه عارض الوضع  
فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه متحكم وهو ليس بقبول  
انتهى فان قيل في قوله الكلمة اجتماع النقيضين وهذا لا يجوز  
ذلك لان الكلمة وقعت مبتدأ ومحدد فلا يتدأية يقتضي التعريف  
والمحدد يفتضي التنكير كحصول التعريف بالحد بما بعده والا  
لصار الحد ضاعا وكذا اجتماع النقيضين في جانب الخبر ايضا

باسم لان العطف خبر واحد فالخبر منه يقتضي التكثير دون التعريف  
 لان التكرار اصل في الخبر وكونه حاد يقتضي التعريف واجبة  
 بانه لا منافس في جانب المسدء ولا في جانب الخبر لاختلاف الحكم  
 لان الحكم معروف من جهة وبكراه من جهة اخرى فاذا اختلف الحكم ارتفع  
 الساقص بامل وهذا الجواب جواب عن الساقص في الخبر ايضا وان قيل  
 اللام في الكلمة لا يحلو اما ان يكون رابدا او غير رابدا لا يسئل الى كل واحد  
 منهما لانه اكان رابدا في المسدء بكرة وان كان غير رابدا في المرفوعة  
 المعرفين ودال المحذور واجب عنه بان اجتماع المعرفة ليس بممتنع  
 مطلقا بل اذا كان من جنس واحد وهما من جنسين لان التعريف  
 باللام عارض لها لان اللام عارضة والتعريف بالحكم حقيقة لانه حقيقة  
 لها واللام عارضة لانه لا يكون التعريف ههنا ولا هناك فيه وان قلنا  
 الاسكال باق لان الالف واللام اما حسي او غيره كلها مشتركة للحقيقة  
 التي تكون التعريف باللام ايضا حقيقي قلنا الامر كذلك الا ان اشار  
 الى حقيقة التي بالالف واللام اجمالى وبالحكم تفصيلي فبين الاجمال والتفصيل  
 او ان تأمل اعلم ان الالف واللام على قسمين اسمي وحرقي والاسم  
 مما دخل على اسم الفاعل والمفعول ايضا واوقى الصفة المشبهة على الاختصاص  
 لانه مول بكلمة الذي للمذكور بكلمة التي للمؤنن والذي والتي من  
 الموصولات والموصولات قسم من الاسم وهذا الاعصار اربع  
 واما في الصفة المشبهة فذهب بعضهم الى انه موصولى ايضا اهلا  
 على اسم الفاعل ومشابهها وذهب بعضهم الى انه حرقي لا للمع  
 بدل على السوت دون الحد ولعل يتبين فيه معنى الفاعلية ثم انحرى  
 على برع رانده وآرائه مما لا يتصور معناها سقوط كما في مقولة  
 على كرم الله تعالى جهة حب قال ولما امر على الليم لستى بمصب  
 ثم فتب لا تعصى واللام في معنى اللشم رائدة على تقدير كون لستى  
 صفة اللشم لان الكلمة لا تشتمل صفة المعرفة لان الكلمة من حيث هي  
 هي مع قطع النظر الى احرازه في قوة البكرة فاذا كان كذلك فلا يصلح  
 صفة المعرفة واما اذا اعتبرت الكلمة حالها فاللام للتعريف لا

زائدة بشرط كون ذي الحال معرفة والحال نكرة ابد اما تناول الزائدة  
 ثانيا في قوله تعالى واليوم الآخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف  
 يجب ان يجزئ به عن اللام والتنوين وما يقوم مقامه واما اذا كان  
 من باب الصفة والموصوف فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا لان  
 المطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التعريف والتكثير فمثال  
 الزائدة كما في نحو النجم والصق والثريا سالة العلمية واما على تقدير  
 العلم فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا ويجوز اتيان المثال المحتل  
 للمعنيين وللمثال وللمعاني الممثل به بوجه من الوجوه بناء على ان  
 المناقشة في المثال ليس بسديد تأمل اذ كون المثال لا يضاف الى  
 به فقط وهو كاف على اى جهة كان اى سواء كان المثال محتملا او غير  
 ثم الزائد على نوعين لازم للكلمة وغير لازم لها فاللازم على ضربين  
 وغير عوضى فالزائد اللازم العوضى كما في الله فانه لازم للاحاطة  
 العلمية وعوضى لانها عوضية عن الميزة المحدوف اصله الله وزائد  
 ايضا لتخصيص التعريف بالعلمية لا باللام والزائد اللازم الغير العوضى  
 كما في النجم والصق والثريا اما كونه لازما للاحاطة العلمية واما كونه  
 زائدا لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضى  
 فانه لم يعوض عن الشيء وكذلك غير لازم على نوعين عوضى  
 وغير عوضى فالعوضى الغير اللازم كما في الناس اصله اذا سر  
 حدث الميزة وعوض عنها الالف واللام وغير لازم جدا ثم قال  
 العلمية اليها وزائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستأنز من التنوين  
 ايضا واما غير العوضى كما في قوله فيا ايها السارق ان قرأت القرآن  
 ان تكتبان شرا اما كونه زائدة فلو قومه بعد من قرأ القرآن  
 للتعريف ايضا واما كونه غير عوضى فانه لم يعوض عن شيء  
 كونه غير لازم فقد مر عوض العلمية له انتهى هذا القسم  
 للزوائد واما غير الزوائد فهو على اربعة اقسام اربعة  
 وخمسة عشر خارجي وخمسة عشر علمي اما الخارجى فمستبعد  
 المستبعد في اللغة المستبعد في العلم المستبعد في العلم

خبر من المرة وان اللام فيه حسى لانه يسد به الى حقيقة القول  
 فقط لا الى امراده وهو مد كرم من بي ادم متجاوز من حد الصبر  
 الى حد الكبر لانه ان يحط به الافراد ولا يحلوا ما ان يلاحظ جميع الافراد  
 كما في الاسعرا في او واحد منها مع في الخارج كما في الخارج او  
 مع في الدهن كما في الدهن لا يسئل الى كل واحد منها الا ان  
 يشد به الى جميع الافراد كما ان تكديس في الواقع لا كثر من افراد  
 النساء خبر من افراد الرجال كالرابعة البصرة والريضة وغيرها  
 وان اسد به الى الواحد المعلوم في الخارج ولا به لا يناسب المقام  
 وان اسد به الى الواحد المعلوم في الدهن ولا يصح عمل المحر عليه  
 لان الحكيم عليه صار مجهول لان المعروف لعهد الدهن في قوة  
 الحكم وامامه في الحسن حسا لانه يشد به الى حقيقة الشيء وهو  
 حسن فاعسار النساء اليه سمي حسا انتهى واما الاستعرا في  
 فهو الدهن يشد به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة جميع الافراد  
 بحوقوله تعالى ان الانسان لغي حصر وان اللام فيه الاستعرا في  
 وان يشد به الى حقيقة الانسان وهو حيوان باطق مع ملاحظة  
 جميع الافراد بقوله الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا  
 عملوا الصالحات لان الاستثناء لا يكون الا من الكل وان قيل فلم  
 لا يجوز ان يكون حسا او خارجا او ذهنيا واحب عنه  
 بانه لا يسئل الى كل واحد منها لانه لو كان حسا والحسن لا يحل عليه  
 لانه لا يصدر من الحقيقة المدونة الا شخاص وبان  
 سمي الحسى الحقيقة ملحوظة فقط ولو كان خارجا بالاستثناء  
 بان عنه لان الخارجى يقتضى كون الشيء معسار معلوما لم يستثن  
 وهو قوله الا الذين مجهول لا يلزم استثناء المجهول عن المعلوم واما  
 والد هن ايضا باطل لانه صريح اسم ان كره لانك قد علمت بان  
 الذهني في قوة التذكير وقد احبب عن الاشكال الاخرين وانه  
 احري بان الاستثناء لا يكون الا من امر معدد ولا تعدد في الخارج  
 ولانه الذي هي تاما برامته بالاسعرا في الخارج الاسعرا في الحقيقة



وفيه احاطة بجميع الافراد انتهى واما الخارجى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة الفرد المعين المعلوم بين المتكلم والمخاطب فى الخارج نحو قوله تعالى فَرَعَوْنَ الرَّسُولَ فانه يشير به الى حقيقة الرسول وهو فرستاده شدة مع ملاحظة الفرد الذى هو المعلوم بين المتكلم وهو سبحانه تعالى وبين المخاطب الذى هو النبى عليه السلام فى الخارج وهو موسى عليه السلام لا غيره لانه اذا فرض الجنسى فالعصيان يا باه اذ عصيان الفرعون لظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراقى وهو باطل اذ هو لاحاطة الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون عن جميع افراد الرسول اذ ليس فى زمان الفرعون جميع الرسل حتى يمكن عصيانهم ولو فرض ان الذين هم فى زمانه ايضا باطل لان عصيان الفرعون معلوم فى القصص مع موسى عليه السلام الا فى الذين تأمل واما الذين هم فى الذين يشير به الى حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم فى ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم الضمان عليه بالتكبر نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام انى اخاف ان ياكله الذئب فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة الفرد المعلوم فى ذهن يعقوب عليه السلام لانه اذا فرض الجنسى فالاكل يا باه اذا اكل الاشخاص لا للحقيقة لانها معنى لا يصلح الاكل تأمل واذا فرض الاستغراقى فهو باطل لعدم اجتماع اذ يتهدد النبى على اكل يوسف عليه السلام ولو فرض الخارجى فهو ايضا باطل لانه لا قدرة لشئ من اشياء الدنيا باكل رسول وانما يسمى ذهنبيا لانه يشير به الى امر ذهنبى كمال الخارجى يشير الى امر خارجى يسمى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربع فاعرف اصداها فالجنسى تضاد مع علامة الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تأمل والاستغراقى تضاد مع علامة الوحدة ايضا مع التعريف والخارجى يقتضى ذكر مدخوله شرط قبله والذين هم تضاد للمعرفة فعليك صحة الامر على الكلمة بالتفكر فاقسم بعمى وبأى وجه لا يصح تدبر وتأمل هذا خلافا لما حررنا ناقلنا عن غاية التحقيق

وباقى الكلام فيه فاطلب هناك فان فى النظر هذه  
 المذخورات كلها باطل لانه ان اريد اسميا فلم يكن مدحولا  
 اسم الفاعل واسم المفعول وان اريد الرائد فليمركون المنتد  
 بكه وان اريد اقسام غير زائدة هو ايضا باطل لوجود تضاد كل  
 واحد منها فامل كلها لا يمكن واحتماله ماله يمكن ان يكون  
 حسيلا ولا مافات فيه وبين الماء الوحدة بوجه اما الاول فالان  
 الوحدة على اربعة اقسام وحدة حسية وجمعية وصفية و  
 فردية فالمافات بين الحسنة والفردية لا بين الحسنة والجمعية  
 فامل واما التاني لاني التاء ههنا حركت عن الوحدة بل للتأنيث  
 ويحذف الالف طاعن بعض المعاني اذا تعد رقى الكل واحكامى قوله  
 تعالى ولسوف يعطيك وفى قوله تعالى سحى اكدى اسرى بعدا  
 لئلا للحسية والبايت ايضا غير مشايان اولاه لامافات من الحس  
 بالوحدة لا تصاف الحس بالوحدة الواحد بالحس كما يقال هذا الحس  
 واحد وذلك الواحد حس اكلان الكلمة المفردة وان كانت مع  
 كن من حيث المفهوم حس فلامافات بينهما ايضا واما الثالث فلان  
 الماء منه اسمية او حكاية لا معنى الوحدة فامل ويمكن ان يكون لا  
 استعراق والاحوية من التاء الوحدة فى الاستعراقه بحس ما فى  
 الحسنة فان يكون التاء لست للوحدة الفردية بل للوحدة الحسنة  
 والجمعية او الجمعية اولان التاء حركت عن معنى الوحدة او يكون  
 التاء اسمية او حكاية واما الخواص عن التعريف فلان الاستعراق  
 على نوعين امرادى وهو ما يصلح للحكم لكل واحد من الامراض  
 كل ما رجار وكل انسان كات ومجموعى وهو ما يصلح للحكم للجميع  
 من حيث الحس لا الفرد من الامراض حق له كل شعرة برقع الحجر  
 او كل ملة يا كل الاسد فالمراد من الاستعراق ههنا استعراق فردى  
 لا مجموعى والاستعراق الفردى لا ينافى التعريف لان الفرد عبارة عن  
 التنى الواحد والتعريف اما يكون للتنى الواحد فان قيل لا سلم اد  
 لامافات بينهما بل المافات ايضا بات لعدم اطلاق الفرد على الحقيقة

وإطلاق الحقيقة على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة واجبة  
 عنه بان المناطات إما يكون في تعريف العقود أى لا الاعتبارى وهى  
 اعتبارى ذكره للطرد وإما لم يكن هذه التعريف قصد بالان نظر النخاة  
 من اول الامر الى اجزاء الشئ وافراده لا الى التعريف فان قيل هذا الكلام  
 وتعريفه لانه صرف من ظاهر الحال الى غير ظاهر فالاولى ان يكون للجسم  
 تامل ويمكن ان يكون الخارجى بارادة الكلمة ما استعمله على السنة النخاة  
 بقرينة المقام وذكر مدخوله ما قبله ليس بشرط بل العلم عليه بشرط  
 يشار اليه ولو بقرينة من القرائن كما يفرج الامير من بلد هذا فالله  
 خارجى لوجود القرينة عليه وهو مخلو ذلك البلد عن امير الخرو وهى  
 تعين الكلمة النخوة بقرينة الكتاب والبحث عنه ويمكن ان يكون ذهنية  
 بارادة تخصيص الكلمة بقرينة المقام والكلمة والكلمات أى وان صارت  
 نكرة لكنها مخصصة والنكرة المخصصة بقرينة المبتداء تامل هذا كله فى  
 غاية التحقيق فان شئت الاطلاع عليه فانصرف اليه قوله لفظ  
 جنس يشتمل المقصود وغيره من الموضوعات والمهمات والمفردات  
 والركبات الال والاربع وهى الخطوط والنصب والاشكال  
 العقود فانها غير لفظ فيخرج به الال والاربع كما مر وكذا يخرج به  
 النقوش الهندسة نحو ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠ الى غير ذلك  
 مما وضع لمراتب العدد وكن النقوش لرقمته نحو عم - ع - ع - ع - ع - ع - ع - ع - ع - ع  
 فى اللغة الرمى سواء كان من ذوى العقول نحو اكلت التمرة ولفظت  
 النواة أى رميتها ومن غير ذوى العقول نحو لفظت الرمح الدقيق  
 وفى الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهما كان او  
 موضوعا مفردا كان او مركبا فان قيل هذا التعريف دورى فلا  
 يكون بسبب تامل قلنا المراد بما يتلفظ هو النطق وباللفظ الصورة  
 المكتوبة فانه فى الاشكال فان قيل لفظ الانسان لا يكون الا باللسان  
 فينبغ ان يكون اللسان لفظا قلنا الباء فى قوله بالتعدية فيكون المعنى  
 ما يتلفظ به الانسان او يكون الباء بمعنى على فيكون المعنى ما يتلفظ عليه

الانسان ولا شئ ان التلطف ليس على اللسان بل باللسان على شئ  
 حري يكون آلة التلطف وان قل بقيد الانسان بحرح كلمات الله  
 تعالى وكذا كلمات المشكاة وكلمات الحق احيب عنه بان كلها بما تلطف  
 به الانسان اما كلمات الله تعالى واطاهر واما كلمات المشكاة فكما قال  
 جبريل في مديح الامام علي بن ابي طالب في الحجة ظهر من لسان علي وحيث  
 واما كلمات الحق فكما قال قد حارب مكان وفروا لشرب قرح وب  
 واما قوله نكاحكم نكاحكم فاني نكاحكم كما نكحتم علي بن ابي طالب فاني نكحتم  
 من مقولة الحق بل من مقولة الانسان قال رجل في حالة علة الحرف  
 عليه فصار في ذلك الحال كما احد الحق فعلموا عليه القوم وقال لهم نكاحكم  
 الى اخره صرح به في حاشية شرح المطالع واطلب هناك فان قيل  
 كلمات الله تعالى القائمة بان الله حارجه اذا لم يكون فليتلطف به الانسان  
 واجبت عنه بان التعريف مول يقول ما يتلطف به الانسان بان  
 سانه ان يسلط به فحيث يدحل فيه وان قل كلمات الله لا يكون  
 بما يتلطف به الانسان لان يلعظ الله تعالى فلا كيف وحرف وصوت  
 و يلعظ الانسان بما واجبت عنه بان هذا من بدق القياس  
 لان من مذهب اهل السنة والجماعة وان مدعيهم ان كلمات الله تعالى  
 بما يسلط به الانسان بدلائل او لها قوله تعالى ان الله والكتاب و  
 الكتب اسم لما كتبت حروفا والكتاب ايض قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون  
 والمسه لا يكون الا بالمحسوس الطاهر وتاليتها ايض قوله تعالى واقروا  
 ما تنسروا من القرآن والقرآن اسم لدال العظم اولا وان كلمات الله تعالى  
 لولم يكن بما يتلطف به الانسان كما امر الله تعالى بقوله واقروا ما تنسروا  
 من القرآن لان الامر على الحال محال والرايع حوار الصلوة بها ولو  
 لم يكن تلطف الانسان بها لما حار الصلوة به لان حوار الصلوة لا يكون  
 الا بالقرآن وان قيل المحذوف والمبويات كلاهما اللسان قيل  
 لا يتلطف بهما فمال الجماعة حيث حكموا بالاول لفظها حقيقة  
 وبالتالي حكما واجبت عنه بان المحذوف وان اصلها  
 يكون لها اصل فسلط بها واما المبويات فلا يكون لها اصل لم يسمع

لها اللفاظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو هو  
 انت وهي ولجروا عليها احكام لفظ الظاهر تامل فبهذا الاعتبار صار  
 لفظ احكاما انتهى قوله وضع في اللغة جعل الشيء في حيز الشيء وفي  
 الاصطلاح تخصيص الشيء بشئ بحيث متى اطلق واسم الشيء الاول  
 فهم منه الشيء الثاني فان صدق عليه هذا الحد فهو الموضوع والا  
 فهمل فتأمل وفيه بحث من الوجوه الاول فلانه ان اريد بالتخصيص  
 لتخصيص اللفظ بالمعنى فخرج به الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها  
 بالمعنى الواحد بل يكون مترددة بين معانيها كما المضارع مترددة بين  
 الحال والاستقبال وكلفظ العين مترددة بين معانيه وان اريد بالتخصيص  
 المعنى باللفظ فخرج به الالفاظ المترادفة كالعقود والجلوس فان المعنى  
 مترددة بين الالفاظ واجيب عنه بان هذا الفساد كلها في  
 صيغة التخصيص فجعل صيغة التخصيص بصيغة الجعل ويقول به  
 ويقول جعل الشيء بالشيء والجعل اعم منهما تامل واماثانيا فلان  
 كلمة متى لعموم الاوقات فاذا اطلق به وقتا فهم منه المعنى واذا اطلق  
 به في وقت اخرى اطلاقا ثانيا او ثالثا الى ما لا نهاية له فلا يكون فيه  
 لان الفهم لا يكون الا من الجمل ويكون هذا الفهم من الفهم وهو  
 تخصيص الحاصل واجيب عنه بان المراد من الفهم فهم جديد فلا  
 يراد به تخصيص الحاصل واما الثالث فلانه كلمة متى للشرط  
 فوجود الشرط مستلزم بوجود المشرط فخرج عنه حروف  
 المعاني بحروف الجر وغيره وكذا كثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن  
 وغيره حيث لم يفهم منهما المعاني بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق  
 لكن جن اذا انعم عليه او مات في حال الاطلاق فلم يفهم منه المعاني  
 فينبغي ان يخرج عن حد الوضع واجيب عنه الاول بان المراد  
 من الاطلاق اطلاقا صحيحا اى كاملا فاطلاق الحروف بلا ضم  
 ضمنية لا يكون صحيحا واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد  
 بالاطلاق الاطلاق مع العلم بالمعنى واما الجواب عن الموت و  
 الجنون والاعماء فلان المراد بالاطلاق اطلاقا سادسا عن المانع

وأما ارتباطات كلمة أو التردد فلا يماثل المعرب المقصود للسبب  
 وهي للشيء كمال من حيث ما يات وأحبب عنه ناسا غير منحصرون  
 في التردد بل يسعمل تارة للوع وهما كذلك وأما أحسنها  
 يكشف عنها قوله متى أطلق فمعهم الله قوله وأحسن وأحبب  
 بأن هذه العطف لتعويل أحد الوصم الالفاظ وعرضا كن والجمع  
 وآما سادسا ولأنه كما ذكر قيد المحس ويتبع أن يدرك قدا السمع  
 لأن المعنى كالمحصل من الاطلاق يحصل من السمع انما فيسمع أن يقع أو  
 اسمع وأحبب عنه بأن السمع منذر في الاطلاق ما على الشئ  
 كالقاري انتهى قوله المعنى اللغوي هو المراد وفي الاصطلاح ما قصد  
 كلفه زيد بقصد به حيوان باطن مع التخصيص في المعنى المعنى  
 طرف أو صيغة مصدر ولا يصح أحد كل واحد منهما في هذا المقام  
 المعنى وأحبب عنه بأن الطرف والمصدر إذا بعد رافى المعنى  
 بولان يصح العفول فيكون معنى المقصود لا بمعنى المصدر والمصدر  
 فإن قيل المعنى ما حو في الوصم وذكره بعد تكرار وأحبب عنه  
 بأن ذكر المعنى بعد الوصم مسمى على تحريد الوصم من المعنى ويجازى  
 بأنه لا تكرار فيه لأن ذكر المعنى في الوصم صم في الثاني بصرح في لا  
 تكرار فإن قيل قد وضع بعض الالفاظ بأراء بعض الالفاظ الآخر  
 فكيف يصح قوله المعنى وأحبب عنه بأن المعنى ما يتعلق به المقصد  
 وهو انما من أن يكون لفظا أو معنى والنقل قد وضع بعض الالفاظ  
 المعروفة بأراء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الحجة والخبر والصلة و  
 الشرط والخبر وإن كل واحد منها يقصد المعنى المركب وأحبب  
 بأن ما يقصد عنها لا يكون إلا مفردا العذر ذلك له جزء اللفظ  
 جزء المعنى تأمل قوله مع المعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى  
 والمعنى المركب ما يحالفه هو ما محو وعلى أو صيغة المعنى أو مصوب  
 أو بدل عنه أو مصوب على أنه حال من المعنى أو من صم ووضع  
 أو مقبول المعنى المقدر أو مرفوع لأنه خبر من حيث أمجد وف أو  
 صفة الثاني للفظ وأما في الإصحاح كل واحد منها أم على بعد الخبر

الترتيب للمعنى فلا زنه بلزوم تقديم الافراد والترتيب له في قبل الوصف  
 وليس الامر كذلك بل الافراد والترتيب انما هو بعد الوصف واجيب  
 عنه بان انضافه انما هو باعتبار ما يتول إليه واما على تقدير ان نصب  
 اذا كان حالاً عن اليمين فلا ن الحال لا يكون الا من الفاعل والمفعول  
 ولقطط المعنى ليس كذلك تأمل واجيب عنه بان المجزوء في حكم المفعول  
 به وان قيل الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه فينبغي ان يقدم  
 منه في اليمين واجيب عنه بان هذا التقديم اذا لم يكن ذي الحال  
 فيكون او اما اذا كان غير ذى الحال فيجوز تقديمه عليه لان الحال تابع له  
 لذى اليمين في التقديم المجزوء لبار منوع فالتابع اى تقديم تابع المجزوء ومنوع على الجار  
 بطريق الاولى فان قيل الحال لا يصح من ضمير الوصف لانه يشترط  
 في باب الحال اتحاد الحال مع ذي الحال وجودا واما ذى الوصف مقدم  
 وجزء اعلى الافراد والترتيب واجيب عنه بان اتحاد الزمان  
 كاف لصحة الكاليت تأمل فان قيل لو كان حالاً عن ضمير وضع مكان  
 في جزمه وهما وقم الفصل بينهما واجيب عنه بان الفصل لا يجزئ  
 ممنوع لا بمقتضى الوصف قوله وهي مختصرة في ثلاثة اقسام اسم  
 وقمل وحرف لانها ما ان كذلك اى ذلك الكلمة علم معنى كائن في نفسها  
 وهو الحرف او تدل ويقتدر معناها بالحد الثلاثة وهو الفعل والفاعل  
 وليقتدر معناها به وهو الاسم فالحال الكلمة لا يتخلو عن هذه  
 الثلاثة ولهذا انحصرت الكلمة في ثلثة اقسام وفيه نظرون وجهين  
 الاول انه لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة في ثلثة اقسام  
 لانه ان اريد التقسيمان الدان في الدليل فيقتضى ان يكون الكلمة  
 على اربعة اقسام احد هما ما يدل وثانيهما ما لا يدل وثالثهما ما يقتدر  
 ورابعهما ما لا يقتدر وان اريد احد هما يقتضى ان يكون الكلمة على  
 قسمين تأمل واجيب عنه بان المراد كلا التقسيمان لكن  
 التقسيم الاول من التامير والتقسيم الثاني اعنى الاقتران وعدم  
 الاقتران من قسم تقسيم الاول فعلى هذا انحصرت الكلمة في ثلاثة  
 اقسام ولا يخفى عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى دليل انحصار

الكلمة التي في عبارة الكافية لان ههنا تقسمان لا الى دليل  
 حصر الكلمة في هذا المختصر وان ليس ههنا تقسمان واما  
 البطر الثاني فتوجه الى الكافية والمختصر ايضا جميعا بامل واما الثاني  
 فلان هذا الدليل لا يرتبط بالاحتصار لان الدلالة والاقران  
 ليسا مع كودس في حقيقة الكلمة لان حقيقة الكلمة لفظ وضع  
 لي مع مفرد واحبب عمله بان الدلالة والاقران وان لم يكونا  
 عند كودس في حقيقة الكلمة لفظا الا انها مع كودس بقدر الابد ذكر  
 في حقيقة الكلمة صيغة الوضع والوضع ليس له الدلالة والاقران  
 كذا في بعض الترويح للكاتب وفي هذا الدليل بطرس وحده  
 ذكر في عائلة الشخص ما طلب ههنا قوله محمد الاسم اي حقيقة  
 الاسم الحدي في اللغة المعروفي الا اصطلاح هو قول دال على حقيقة  
 الشيء من غير زياده ونقصان اعلم ان التعريف في اللغة العلامة  
 وفي الاصطلاح ما يعرف به الشيء وهي على صري من حدى وهو ما  
 يوجد فيه صفات الشيء كتعريف الانسان بالحيوان الباطق حدى  
 ويكونه عريص الاطعام يادى الشرة مسقيم القامة صحاح والطعم  
 رسي ما دأرت هذا واعلم ان سمية الحدي ههنا النسب بمعنى الحقيقة  
 بل معنى التعريف قوله كلمة بذلك اي ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها  
 اي الكلمة غير مفترق واحد الارملة الثلاثة اعنى الماصي والحال  
 الاستقبال كرحل وعلم فاقبل كلمة في ههنا النسب في محله بعد طرية  
 الكلمة للمعنى وهي تقتضى الطرية فامل واحبب عمله بان كلمة  
 في معنى الماء اي نفسه لكن المصنف الى كلمة في لانها تادلت على معنى  
 بنفسها من غير احتياج الى صم كلمة اخرى فكأن محطة لذلك المعنى  
 كاحاطة الطرف للطرف وطرية العلاقة الى كلمة في كذا في عبد الله  
 فان قيل قوله في نفسها رائدة لا طائل تحته لان معنى في نفسها كذا  
 مدلول على ما وهذا المعنى بعينه مع قوله تدل على المعنى في بلزم التكرار  
 فامل واحبب عمله بان الدلالة على المعنى على صري ما تمسها



وتغييرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في نفسها  
 فان قيل هذا الحد ليس بجامع ولا مانع لخروج اسماء الافعال منها  
 وكذا اسم الفاعل والفعول ويدخل فيه نحو كاد وبئس وعسى ونعم  
 وما النسب عنها الزمان وكذا فعل المضارع لانه ايضا غير مقتدر بـ  
 الا زمته بل هو مشترك بين زمان الحال والاستقبال واجيب عنه  
 بان المراد بعدم الاقتران ما لا يكون مقتدرنا بحسب الوضع اصلا  
 سواء كان بزمان او زمانين فخرج المضارع عن حد الاسم واجيب  
 بان المراد من الاقتران اقترانا وضعيا فخرج اغيابه ودخل افراده  
 وايضا يدخل في حد الاسم اسماء الزمان كيوم وغدا وامس فان  
 الزمان فيه غير مقتدر باحد الازمنة الثلاثة والا لزم اقتران الزمان  
 بالزمان وهو محال وكذا القظ الليل والنهار والصبح والغسق و  
 الدواح والضحي والمسي وغيرهما يدخل على الزمان فقط فان قيل  
 يشكل هذا التعريف بالاسماء المعبرة بها من جهات الست كـ فوق  
 وتحت وكذا يمين وشمال وخلف وامام واختيارها في الدلالة  
 على المعنى الى ما اضيف اليه ولهذا الزم الاضافة فيهم وكذا القظ  
 اي وايتة وكلما وبين وغيرهما يكون لازما لاضافة فيكون مما لا  
 تدل على معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قوله بنفسها واجيب  
 بان كل واحد منها مستقل في الدلالة على المعنى وضعيا لكن جرت  
 العادة في ذكر المضاف اليه معها فالاعتبار انما هو للوضع لا للعادة  
 تأمل وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في المطلوب و  
 كذا في غاية التحقيق انتهى لما فرغ من تعريف الاسم شروع في بعض  
 خواصه ليتضح بها معرفة الاسم غاية الايضاح لان الشيء اذا عرفت  
 من حيث الذاتيات والصفات كان موضوعا غاية الايضاح فـ  
 التعريف الاول كالحدي وذكر الخواص كالتعريف الرشدي فقال  
 علامته ان يصح الاخبار عنه وبه نحو زيد قائم اني لان بسند اليه  
 فكونه مسندا اليها من خواصه لان الفعل وضعت مسند به فلما جعل  
 مسندا اليه ايضا لزم خلاف الوضع في الايجوز لغير ضرورة لانه

الفعل حاد والحذف عرض والعرض ناسم بعد هاء عوالة  
 دون الواو فاسم بلا وصف وان قبل شكل هذا الحكيمة  
 العنسي ان صريديا لانه حلة فعله واحسب حجة ان هذا  
 يتأدى بل لاسم بعد العنسي صريدي وان قبل فعله تعالى واداسل  
 لهم اسموا وقع محكوم عليه لان حلة اسموا وقع مفعول مالم يات  
 نقل فهو لا يكون الاسما موهبا حلة واحسب حجة ان قوله اسموا  
 ما قبل هذا اللفظ بعدوه واداقيل لهم هذا اللفظ وهو الاسم على  
 هذا القياس كل ما وقع الحلة موقع الاسم تأمل وفي بعض النسخ  
 قوله وبه كان يسمى من دلم الناسخ اى من تصرف الناسخ الا ان  
 المراد بالاحصاء عنه وفي حاله واحدة نحو العنسي فيا مريد في  
 عبارة السبعة لكن الممثل محوريد فانه تأمل والله اعلم والاضمار  
 نحو علامريد واما صاذا الاضافة من خواص الاسم بوجوه الار  
 لان الاضافة لا تكون الا لعريف الشئ او لخصيصه او بحسبه  
 كل ذلك لا يكون الا في الاسم اولان الاضافة مستعطة للسور  
 ما نفهم ومعاه من سور التثنية ونبو الحجرة والالف واللام وكلما كان  
 هو لا فيه كان الاضافة ايضا اولان الاضافة لا تكون الا بحرف  
 الحروف وحرف الحرف يختص بالاسم فكذلك الاضافة اتمى قوله رجل  
 لام التعريف كالرجل لان اللام لتعريف المعنى المستوفى بالمعنى  
 ويدل عليه اللفظ المطابقة المعنى المستعمل ولا يكون الا في الاسم  
 لان الحرف لا يدل على معنى المستعمل والفعل يدل على نصما  
 لا مطابقة اولان اللام لتعريف الداء والداء لا يكون الا اسما  
 وان قبل حروف الداء والم ايضا لتعريف المعنى او لتعريف الداء  
 كاللام فيسبح ان يهود وحول حرف التعريف ليكون التعريف تليد  
 لهم وحرف الداء ايضا واجب عليه الكل ما قبل باللام تأمل  
 واجب عنه بان التعريف بالاسماء ما قبل تعريف اللام وما  
 انحواف عن اليم فهو غير مشهور وان قبل محور ان اللام يدل على  
 في فعل المصداق في قوله تعالى والتمطع بينكم والسلط

الجيب عنه بان هذا القراءة من الشواذ لا يقدر بها ويظن القائل  
 بلاد المرصولة نبتة كما ان كلمة الذي يدخل على المضارع نحو الذي  
 يضرب كذلك هذا اللام ايضا مرصولة دخلت عليه كذا في قاضي  
 الاشارة واد قوله يا نعم العبد ويا نعم الرسول الظاهر ما جاء في الاورد  
 بادخال حرف النداء على صيغة الماضي فمما قل ايضا نقدي به يا من هو  
 نعم الرسول الظاهر فان قيل لم قال كلام التعريف بدون الالف كما هو  
 عبارة التاميم مع ان الالف واللام كلاهما للتعريف واجيب عنه بان  
 فيه اختلاف، هذا ذهب ميبويه الى ان اللام وحدها للتعريف  
 الا ان ساكن زيدت قبلها همزة الوصل ولهذا انشقط في الدرج و  
 وجهه ان التعريف عند التكثير وعلامته التثنية حرف واحد وهو  
 التنوين فكيف اعلامته التعريف ايضا حرف واحد وذهب الخليل الى  
 ان الالف واللام معا للتعريف كهل للاستفهام لشدة الاتصال احتيا  
 بالآخر وسقوط الالف في الدرج باعتبار نيابة اللام مقام الالف كنيابة  
 مقام الكل في نحو قوله جاءني رئيس القوم وذهب المبرد الى ان همزة  
 وحدها للتعريف همزة الاستفهام وحدها الاستفهام زيدت بعد اللام  
 للفرق بين همزة الاستفهام وبين همزة التعريف وانما اختص الزيادة  
 بهمزة التعريف دون همزة الاستفهام لان الاختصار في الاستفهام الى  
 لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير فالطالب سارع الى وجود المطلوب  
 فقصر فيه يتفرغ الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المنادى سارع  
 الى الجواب فحذف الفعل وعوض عنه حرف النداء ليخلص منه الى المقصود  
 وكذا ما بعد اما لان المقصود بانما حكم الاسم الواقع بعدها فحذف فعل  
 الشرط منه ليخلص منه الى المقصود بسرعة نحو اما زيد فطلق وكذا  
 غيرها تامل في قولك الجوز قولك والجوز كغلام زيد واما صار الجوز  
 له لان الجوز حرف الجر وهو يختص بالاسم فكذلك الاثره واللام مخالفة  
 بين المؤنث والذكر ولا يجوز اولان الجوز علامته الاضافة والاضافة  
 يختص بالاسم وانما يختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وصنعت  
 لا فضاء الفعل او شبهه الى ما يليه فيجب ان يكون اسما حتى لا يلزم

وقصار السبي الى نفسه واما الاضافة للقطعة فهي محمولة على التعيين  
 كقصار ريد واما قوله تعالى لم يكن الذين وقل الحق وبحولهم الوجه  
 المحر في اثر الفعل محمولة على الحركة الساتية لا على الاعراب وان حصل  
 الشمس والقمر مؤثران في الصياء والصباء اثرهما في السماء فيحتمل  
 يكون صباءهما ايضا في السماء واحتمل عنه بان المؤثر على بعض  
 طبع بان يكون ذلك الاثر في قالب داه ومركه واكتفى بان يكون  
 ذلك الامر داعسا والعصر كالعوامل فاما علاقة الاثر والمؤثر التكامل  
 فالمؤثر الطبع اولى واقوى من المؤثر الغير الطبع وان وصل المصائر  
 المواصف وهو ان وكي وادب ولن وهذه الحروف مختصة  
 بالفعل والنصب في الاسماء انهم يوحد مع اسمها مؤثر اكسائي  
 واجتمعت عنه الميراد بالاثرا الذي يكون من نوع واحد كالجزء  
 ليس الا من حروف المحر والنصب اتم من انواع كثيرة باعداد العدد  
 في الاسم ليس بهذه الحثثة بل من حيث انه اثر مؤثر الاخر وان  
 فعل الجهره والتضعيف انهم مقصيان مع الفعل الى الاسم كأكرب ريد  
 وفرجه يبيع ان يكون في الاسم فالامر بخلافه واحتمل عنه  
 بان المقصي على نوع من مقصي من حروف المباني ومقصي من حروف  
 المعاني فالاول يختص بالفعل والثاني يختص بالاسم قوله **السو**  
 مع اقسامه الاربعه الاتمين الريم كما سحش وهو في اللغة مسون  
 كردد سى وفي الاصطلاح يوس ساكنة تنتم حركه آخر الكلمة كما كذا  
 الفعل واما اختص السوين بالاسم لانه ضد اللام والاضافة لانهما  
 لا اكتساب التعريف وهو للتكثير فاما محصان بالاسم وكذا السو  
 للقيص على المقيص لا يثبت ان السوين احق ان يكون في الفعل لانه  
 والفعل يصير كذا لا ما نقول الامر كذلك الا انه يقتضي الاتصال  
 كل ما هو الموصول والفعل يقتضي الاتصال بالفاعل فيه ما ساءة  
 او لا نه اما احص لان لا يقطع الكلمة واما محصان بالفعل فتدبر ان  
 مع الفاعل واما قوله اقبل التور حاد والعباسا فقولني ان اصبت فقلت  
 بادحال السوين على جبعه الماصه وهو قوله اصابا فيحمل على السوين الريم

وهو غير مختص به أولا لأنه عوض عن الف الاستيعاب فاندفع الاشكال  
وهو ان الاختصاص مستقضى باضا بالانتهى فان قيل فلهذا يجب  
ان لا يدخل على صيغة اسم الفاعل والفعول والصيغة المشبهة والمصدر  
فانها ايضا يقتضى انضامها بافعالها ومع انه يجوز على الجراء ظاهرا كما يقال  
زيد ضارب بالتوبين واجيب عنه بان اقتضاءها للفاعل ليس  
كأقتضاء الفعل لياه لان اقتضاء الفعل وضعه والاقتضاء فيها عارضة  
واستعاري من الفعل فلا يمكن لها قوة في منع التوفين كذا في غلة الحنظل  
انتهى اولان التوفين اما للتمكن او للمقابلة او للعوض او لغبرها وشئ  
منها لا يوجد الا في الاسم قوله والتثنية والجمع نحو زيدان والزيد  
لانها ليستلزمان التعدد والتعدد ليستلزم التباين ولا تعابره في الفعل  
واما تثنية الفعل وجمعه نحو ضربا وضربا راجع الى فاعل الفعل قوله  
والنعت لانه لزيادة الشئ والفعل لا يقبل الزيادة والتصغير لانه  
تخفيف شئ بعد وجوده والفعل لا يقبل الحقايرة تامل قوله والنكاح  
لان المنادى كون الاسم مدعوا اسماء ولا يمكن الادعاء في الفعل  
فان كل هذه اى المذكورات من خواص الاسم كما مر من التعليلات  
التخصيص تامل فان قيل كثير من الاسماء لا يدخل عليها التوفين  
كالضمان والاسماء المتنازعة وكذا لا يدخل عليها الام التعريف و  
اجيب عنه بان الخاصة على نوعين شاملة وهو ما استغرق الجميع  
فراده كالكتابة بالقوة للانسان وغير شاملة وهو ما يوجد في بعض  
فراده كالكتابة بالفعل في بعض افراد الانسان فالمراد هو ما غير شاملة  
تامل وكان السرفى تفسير العلامة بالتخصيص هذا لان العلامة ما  
لا ينفك عن الشئ في الشئ والخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في شئ  
اخر سواء كان لازمة له او لا وهذه الخواص لا يوجد في بعض من خواص  
الاسم فلهذا قال ثانيا معبر عن اللفظ العلامة بقوله فان كل واحد  
منها خواص الاسم قوله ومعنى الاخبار عنه ولما كان سائر الخواص  
ظاهرا المراد لا يحتاج الى تفسيرها ثانيا الا ان قوله وعلامته ان  
ضم الاخبار عنه فانه خفي المعنى اشار المصنف الى بيان ما ظهر به فقال

ومعنى الاحراز عه كذا وكذا ان يكون محكوما قلة لكونه اسم  
الاسم بالآزوم مقول ما لم يسم بعلقه ارسند ان كل واحد منهما  
عها دامل قوله ويسمى ايها السموه اى الاسم على قسمه احيى العن  
الحرف اى لعنه على حروفه مركبة من الكلام وحده من غير احصاء  
الفعل خلاف الفعل والحرف فانه محصا الى الاسم في الكلمة مثال هذا  
اشارة الى وجه التسمية الاسم اعلم ان فيه خلاف مذاهب المعتز  
الى ان الاسم ما حو من السموات اى هو ناقص وادى ويدل عليه قوله  
تصغيره نحو اسماء راسمى لا ارسام ورسيم سدسم الواو وساء  
المثال لما فيها اصله سمو حذرة الصمت عن الواو استاءا عليها  
حذوب الواو لا لتقاء الساكنين الواو والتوين فصار سيم ثم تنحرك  
السين الى ما بعده لتكون هذه اللفظ من الاسماء العشرة التى تنو  
على السكون ويدل عليها هرة الوصل كاس واجت واح واب و  
وعبرها وصار اسماء الكوفيين وهو الى ان الاسم ما حو من الواو  
نكر الواو فتكون من المثال لاس ناقص واما جمعه وتصفه فيه  
على القلب فاقبل واحاب بان القلب نصف وكلف كذا فى البحار  
لما كان مذاهب النصارى اصلا عليه اعتمد عليه فقال وسمى اسم  
السموه على قسمه لا لكونه وسماعلى المعنى كما هو مذاهب الكوفيين  
لان الكوفيين والواسمى الاسم اسماء لانه ما حو من الوسم وهو العا  
والاسم علامة على مسماه راعترض عليهم بان الفعل انصر علامه ودا  
على مسماه فيسبغ ان فعل للفعل ايض اسم كما فعل للاسم اسم ولا قائل به  
واحد قوله وحذ الفعل اى حقيقته قد سرحه في حد الاسم ولا  
يعيد هاكله يدل اى ذلك الكلمة على معنى كاس في نفسها معتز ذلك  
الجنة واحد الارسمه البلا لى الماصع والحال والاستسبال كصر  
ونصر واصر والاول للماصع والتالى للاستسبال والتالى للحال  
فهو له حسن يساوي المقصود وغيره وقوله يدل على معنى في نفسها  
فصل حجة نه الحروف وقوله مقرون باحد الارسمه البلا لى فصل  
بحر نه الاسم لا يقدر هذا الحد ليس مانع ولا جامع لبحر الادعال

المنسجمة من نحو نعم رفس رساء وحيداً أو عسى وكاد ودخول اسماء  
 الزوال من نحو ذنوبك وبله وعلبات وخبرها لا نأقول المراد بالآخر  
 الاقتران الوضع كما مر في هذا الاسم فالتقيل هذا يشكل في المضارع  
 لانه مقترن بالزمانين لا باحد الا زمناً الثلاثة تأمل قلنا لا نسلم  
 الاشتراك بين الزمانين وضد او انما عرض الاشتراك استعمال الاوان  
 سلمنا فلا ضير ايضاً لان الكلمة لما صار فعلاً باقتران احد الارضنة  
 الثلاثة فيناقضها على ما بيننا بطريق الاول في فعلها كما يقرب في تعريف  
 المعتلات المعتل ما كان احد اصوله حرف علة فلما كان احد اصوله  
 حرف علة كان معتلاً كالمثال والاجوف والناقض ما كان اصوله  
 حرف علة معتلاً بطريق الاولي كذا في السعدية فهمنا كذا في تأمل  
 فالتقيل اسم الفاعل والمفعول مقترن باحد الارضنة الثلاثة  
 واجيب بان المراد من الوضع الوضع الاول وهو الذي لم يسبق  
 عليه وضع اخرون الثاني كذا في غاية التحقيق لما بيننا من جعل الفعل اراد  
 ان يذكر بعض خواصه ليتضح معرفة الفعل فقال وجعل مته ان  
 يصح الاخبار به لانه لان الفعل حدث وعرض والاحداث لا تكرر  
 لا يكون الامسند به قوله ودخل قلنا لا بد وضع لتقريب الماضي الى  
 الحال نحو قد ركب الأمير من قبيل هذا والتحقق او للتعليل رثي  
 منه لا يوجد الا في الفعل قوله والسبين والسوف لانهما وضعتا الاشياء  
 ثم الاول للتقريب والثاني للبعيد والاستقبال لا يكون الا في الفعل فان  
 قبيلها الحكمة في ذكر السبين مع ما بالامردون كلمة سوف واجيب عنه  
 بان السبين جاءت على ستة انواع احدها السبين الطلب نحو استنجلت  
 اي استخرجته اي طلبت خروجه وثانيها الوجود الشيء على صفته استعظمت  
 اي وجدته عظيماً وثالثها التحويل نحو استجرت الطين لي تحولت الى الحجرة  
 ورابعها السبين الاستقبال نحو سيضرب زيد وخامسها السبين الزيادة  
 نحو استطاع يسطيع وهذه الخمسة مختصة بالفعل وسادسها السبين الكسبة  
 وهي الذي تلحق آخر كاف المؤنث حالة الوقف نحو مرت بكس وهو مختص  
 بالاسم فاذا كان متصوفاً احتاج الى تعينه واما وضعت الاستقبال لانهما

سر والتفكير في حروفها تاحذر المصدر والاستقبال والحركة لا تمارس الحروف  
 وهي مفتوحة بالفعل وإنما يختص الحروف بالفعل وأما ما يقع الفعل عليه وما رامنا  
 لطلب الفعل كلام الأمر وأما الطلب من الفعل كلاً فهي وأما نيلس التي تسمى كان و  
 ان كل واحد من هذا المثال لا يوجد إلا في الفعل قوله والتصرف إلى الماضى و  
 المصارع لأن الانقسام إلى الماضى والمصارع لا يكون إلا بحسب الزمان والروا  
 لا يكون إلا في الفعل قوله ويكونه امر أو مضارع أو ماضى والطلب لا يكون إلا  
 في الفعل وانقل إلى قل ويكونه امر أو مضارع أو ماضى وأما حسب غير  
 رتبة للماضى لا يكونه ماضى أو مضارع أو ماضى أو مضارع أو مضارع أو مضارع  
 وقال بعضهم لسانتين من الفعل بل مستقبل من المصارع واقتسام الفعل إلى  
 الماضى والمصارع لا الهى والأمر وقال بعضهم اقتسام الفعل ثلاثة ماضى ومضارع  
 وأمر ولهذا قال ويكونه امر أو مضارع أو ماضى أو مضارع أو مضارع أو مضارع  
 الدال على الماضى ليست بحسب لانه ليس له الماضى والمضارع والأمر والهى فعل  
 حتى يتصرف الهى أو لا ان يقيم والتصرف من الماضى إلى المضارع وغيره وحسب  
 كلمة إلى المصارع وحسب غير بان المراد من التصرف تصرف فعل الاصطلاح  
 وهو كلمة تدل على معنى مفرد بأحد الأقسام الثلاثة يعبر هذا الفعل إلى ما  
 ماضى أو غيره تأمل في حروفه وحول إلى فلى الماضى قوله وانقل أصنافاً كإشارة  
 المروعة لأن المروعة ليس لأعلامه الفاعل والمفعول إنما يكون بالفعل وأما  
 اسم الفاعل وغيره من الصفات واستعارى لأعشاره وأما الأثر أو لانه  
 اصل والفعل اصل في اقتضاء الماعل واحتص الأصل بالأصل ولا الاستقبال  
 حقيق هو الحق بالتعميم لعدم منع مانع كالأثر أو لانه صفة حرة على غيره  
 هله محو هذا رند صار به هي في الإبرار في الصفات تأمل كذا في الكافية  
 تحت الصفات تأمل قوله والثلاثة التائيت الساكنة اسماء ساء المتحركة لللاحقة بال  
 محو صار به واللام يجعل الأمر على العكس لأن الأسماء حقيق والفعل يتقبل بالتحركة بالاسم و  
 الساكنة بالفعل إلى تعاد لا يسميها بل قوله ونون التاكيد أى الجمعة بحواصير التاكيد  
 حواصير لا يسميها التاكيد الطلب ليس إلا في الفعل قوله وان كل هذا هو الأصل يسمى المراد  
 بالعلامة هي المحاصير لأن العلامة لا يعل عن السبب في وقت من الأوقات وهذه الانتباه  
 بمفكرة الأمر والفعل بان نون التاكيد لا تلحق الماضى والحرف وكذا أثناء الساكنة



لغوي الخفية كذا غير تامل قوله <sup>معنى</sup> الاخبار به لانه يكون محكوما به لكونه خبرا كان <sup>معنى</sup> الخبر  
 خفية المراد اشار الى بيان <sup>معنى</sup> الاخبار به كذا وكذا قوله <sup>معنى</sup> لا ينفك باسم اصله هذا  
 اشار الى وجه التسمية وهو المصدر لانه اي المصدر هو المصدر وفعل الفاعل خفية لانه لان الفعل  
 هو الواحد ث لا الزمان والفاعل لكن يسمى به لتضمنه فعل لغوي فيكون  
 تشبيهه فعل الاصطلاح بتسميته فعل اللغوي او تسميته المتضمن باسم  
 المتضمن <sup>معنى</sup> واحد الحرف اي حقيقته وقد مر شرحه كلمة لا تدل على  
 تلك الكلمة على معنى كائن في نفسه بابل تدل على غيرها فان قيل الحرف اذ  
 لا تدل على معنى في نفسه فكيف تدل على معنى في غيرها لان الشئ اذ لم  
 تقدر على حفظ نفسه فكيف تقدر على حفظ غيره واجيب عنه بان  
 كلمة في في موضعين بمعنى الباء فم يجمع تامل فان قيل هذا الحرف مستفيض  
 باسماء الاضافة اي بالاسماء التي يتصور مفهومها بتصور امر اخر كما  
 الفوق فان معناه لا يفهم الا باضافة الى ما تحتها وكذا اللفظ تحت فان  
 معناه لا يتصور الا باضافة الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة كالاب والابن  
 معناه لا يتصور الا بتصور الابن ومعنى الابن لا يتصور الا بتصور الاب  
 وكذا اللفظ اخي بانه لا يستعمل الا بالاضافة الى ما بعده وكذا اللفظ بين  
 وغيرها من الاسماء التي توفقت مفهوماتها الى امر اخر تامل فلا يكون  
 هذا الحرف مانعا وحده الاسم جامع او اجيب عنه بان المراد بقوله  
 كلمة لا تدل على معنى دلالة وضعية ولا شئ ان هذه الاسماء غير  
 موقوفة المعاني على امر غيرها بل مستقلة في الدلالة على معناها وانما الغاية  
 خرجت على ذكر اضافتها الى غيرها بخلاف الحرف فانه لا يدل على معنى ضما  
 كذا في غائبة التحقيق فاطلب هناك قوله نحو من فان معناه الابتداء  
 استلزم ان الابتداء على نوعين كل وهو الابتداء مطلقا من غير تقييد  
 بالبصرة والكوفة وجزئي وهو الابتداء المقيدة بالبصرة والكوفة  
 مثبلا فالابتداء المطلق معنى لفظ الابتداء في هذا المعنى مستقل  
 بالضمومية ولفظ الابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى  
 انضمام كلمة اخر الىها والابتداء الجزئي هو معنى من وهذا المعنى  
 لا يكون مستقلا بالمفهومية ولا يدل لفظ من عليه الا بالانضمام

كلمة اخرى ذكرنا بقوله قال معني من الابداء هذه الابداء الحرف  
 لا الكلمة فلهذا ذكر المصنف ما لا لام قوله ويحي كلمة من لا يدل على  
 اي على ذلك الابداء هذه الابداء الحرفي الابداء ذكر ما اي الابداء  
 منه اي سببه الابداء كالنصرة والكوفة مثلا كما نقول سرت من  
 النصرة الى الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فكما نقول صليت  
 في يوم الجمعة الى الان قوله وعلامته اي علامة الحرف ان يصح  
 الاحتمال على ما لا يصح ان يكون مبداء او فاعلا او مفعولا ما لم يسم  
 فاعله ولا انه اي لا يصح ان يكون خبر العدم واستقلاله بالمعروف  
 والمختص به والمختص به لا يكونان الامسلسل بالمعروف كالا سمر  
 الفعل قوله وان لا يقل علامات الاسماء من دخول اللام العربية  
 والحروف التسوية وغيرها ولا علامات الافعال من دخول الحروف و  
 والسين وسوف وصرف العدم اقتضاء العلامات فيه اي في  
 الحرف فلهذا اشتهر عليه دخول المصنف وان قل قوله وان لا  
 تصل علامات الاسماء والافعال شامل لقوله ان لا يصح الاحتمال  
 عنه ولا انه ولا فائدة في ذكره واحتمال عنه بان هذا الحرف  
 من التخصيص والمهور عكسه وان  
 سبب هذا سبب يعرف ليدرك نفس السامع الى كل مذهب  
 ممكن كما في قوله يدرك نعم الرجل بامل وكقوله نعم الوكيل هو زيد قوله  
 والحرف في كلام العرب فوائد هذا احوال سوال مقدر تقديره  
 بل كما ان الحرف لا يكون محذورا ولا محذورا وان لا سئل علامته  
 الاسماء ولا علامات الافعال بالحب عنه بلا فائدة واحاط عن  
 ذلك لقوله وللحرف في كلام العرب فوائد كالرطبة في الاسمين نحو  
 رند في الدار وذلك لان ارساط رند مع الدار كان كلمة في اللطيفة  
 او لوطر ذلك ويقدر الدار لم يحصل اسماء في الدار قوله  
 ويعلي بن حواري ثمان نصرت فان المقصود حسا معقولية نصرت  
 لما قبله ودالا يحصل الايمان المصدرية تقديره اريد نصرت اذ سم  
 وقبل نحو نصرت بالحسنة فاما المصنوع وهو واسطية المحذورة

لذلك الضرب وذلك لا يحصل إلا بالبار وذلك لأنه لو طرح الباء و  
 بقيت الحشيشة صار الحشيشة مفعولاً به لا واسطة أو جملتين نحو  
 أن جاء زيناً أكرمته فتعلق الأكرام بالهيئة حاصل من كلمة الشرح  
 لأنه لو لم يكن له يحصل التعليق وفي بعض النسخ فكرمته بالفاء الجزاء  
 وهو خطأ لأن الفاء لا يدخل الأعلی الماضي المصدر بل فقط قد  
 نفا أو تقديراً وهو ليس بموجود ههنا لأن المعنى على الاستقبال لا على  
 الماضي فلو كان فيه قد كان المعنى على الماضي لا على الاستقبال نحو قوله  
 تعالى جاءوك حصرت صدورهم بتقدير قد على بعض هذا ذهب تأويل  
 لكن في الضيائية قوله غير ذلك أي غير ما ذكر من الفوائد التي تعرف  
 من ذلك الفوائد في القسم الثالث إنشاء الله تعالى قوله ويسمى حرفاً  
 يوقعهم أي الحرف في كلام العرب حرفاً أي طرفاً هذا الإشارة إلى وجه  
 التسمية بأنه يسمى الحرف حرفاً لأن الحرف في اللغة الطرف كما يقال  
 نجست حرف الرادي أي طرف الرادي والحرف لا يكون إلا في  
 طرف الكلام قوله أي ليس أي الحرف مقصوداً بذاته أي الحرف  
 مثل المسند والمسند إليه كأنه جواب سؤال تقديره أنه لا تسلم أنه في  
 طرف الكلام لأن في قوله زين في الدار في وسط الكلام وكذلك أن  
 الناصية في قوله أريد أن تضرب وسط الكلام وكذا غيره فاجاب  
 المصنف بما ترى أي مقصوداً بذاته مثل المسند والمسند إليه فإذا لم يكن  
 مقصوداً كان طرفاً من المقصود لما فرغ المصنف عن حد الكلمة تسليماً  
 من الاسم والفعل والحرف وحدودها وبعض خواصها وحسنيتها  
 شرع في الكلام فقال الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فقوله لفظ  
 جنس شامل للمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله  
 تضمن كلمتين فصل يخرج به المفردات والمهملات وقوله بالاسناد  
 فصل أخر يخرج به المركبات الغير الكلامية مما لا اسناد فيه كتركيب  
 الأضاف والتشديد أو الصق والتوصيف وتركيب الحال مع ذي الحال  
 وتركيب التميز مع التميز وتركيب غيرها تأمل لغز الأسناد فيها  
 وقد فسر الأسناد وسيجيء بيانه إنشاء الله تعالى انتهى وههنا بحث

من رخصة الأول انه لم يترك الحرف العطف مع وجود المناسبة  
 بينهما في كون كل واحد منهما محمداً اسمية وفي كون كل واحد منهما مجموعاً  
 علم الحواشي عطفاً على استقلال الكلام بالنسبة الى الكلمة حيث  
 تفيد المحاطب والتكليم بانه تامه ولو عطف الكلام لصار الكلام معطوفاً  
 على الكلمة والمعطوف تابع للمعطوف عليه ولو عطف لم يكن بامناً  
 في مراده الاستقلال بعدد خطه بعد خطه وكتاب بعد باب وعلى هذا  
 القياس كل ما كان المتصور غير المحتاج الى قبله سبب لاني الاستقلال  
 بحور ترك العطف وكذا في كل موضع لا يجوز فيه تمام الشيء الا والا  
 يذكر التام يجوز ترك العطف فيه كما في الامتداء بسم الله ولا يتم بعد  
 بحمد الله بعد العطف او بالعطف انصر وكذا في الكلمة الطيبة من قول الله  
 الا الله محمد رسول الله يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء التوب قوله  
 اللهم انا استعسل واستعمر الى اخره انتهى كذا في بعض حواشي شرح  
 مطالع تامل وانقل وعلى هذا التعريف لا يكون مثل زيدان كلمة واحدة  
 لا يكون ههنا لفظ اخر حتى يكون مصصها هذين الكلمتين وازم الاتحاد  
 من المتصين والمتصين ودالا يجوز تامل فليسا مجموع الترتيب كان  
 مصصها لافرادهم وكلوا احد من الكلمتين مصص كصم لكل لجزء ولا يلزم  
 الاتحاد بينهما كصورة الانسان من حيث المجموع مصص لا وان  
 واحداً نحو المد والرحل كتصص لكل للجزء وكذا السبب مصص للتعريف  
 وجدان الاربع وكذا النفس وعبرها فان قيل هذا الحد ليس  
 بصادق على قولنا زيد قائم او زيد قائم او زيد قائم او زيد قائم  
 لان ههنا سبب كلمتين بل فيه اربع كلمات مع انه كلام واحد وحيث  
 المراد من الكلمتين ان يكون حقيقة او تاويلا بهذا في تاويل  
 الكلمتين تقديره زيد قائم الالف وان قيل على هذا التقدير  
 لا يكون كلمتين ايضاً بامل واجيب بان الكلام هو زيد قائم و  
 الالف حصة صار مصاف اليه والمصاف اليه واحل في النسبة  
 خارج في الكلام فانقل حقيقته ودبر مقلوب زيد كلام ولم  
 يكن فيه الكلمتين اجيب عن بيان الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة

أو حكماً فالجسق والذير في حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ محمول  
 هذا اللفظ مقلوب زيد فان قيل فعل هذا لا يكون بكلمتين بعد  
 التأويل يكون ثلث كلمات واجيب عن بيان الكلام هذا محمول و  
 هذا مقلوب زيد وذكر اللفظ لتخصيص اسم الإشارة وتعيينه  
 فيكون قيداً أو القيود خارجة عن الكلام فان قيل هذا الحد ليس  
 يصادق على لفظ اضرب ولا تضرب اذ ليس فيه كلمتين معرانه كلام  
 واجيب عنه بان الكلمتين اعم من ان يكون لفظية او تقديرية  
 فاحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية والاخرى فيه مستترة  
 تقديرية اضرب انت ولا تضرب انت فان قيل يشكل صدق هذا  
 الحد على الكلمتين بخوان جاء في زيد اكرمه معرانه كلام واحد واجيب  
 عنه بان الكلام هو الجزء وحده والشرط قيد له تقديرية اكرمه  
 لجبته زيد وعلى هذا القياس مجموع الشرط والجزء وقد عرفت ان  
 القيود خارجة عن الكلام تامل في يصدق تعريف الكلام على الشرط  
 والجزء تامل فان قيل لم يزل الكلام ما تركب من الكلمتين واجيب  
 بان صيغة التركيب يستعمل مع كلمة من بخلاف صيغة تضمن فانها يستعمل  
 بغير كلمة من ففي اختصار واختصار اولى من الاطباء وفيه بحث  
 ذكره في غائة التحقيق فاطلب هناك فان قيل فعل هذا الوقال الكلام  
 ما تضمن الاسناد او يقيم ما تضمن بالاسناد او ما فيه الاسناد لكان  
 اخصر وقد عرفت ان الاختصار اولى واجيب عنه الامر كذلك  
 الا ان فيه فساد لصدق التعريف على جزء الكلام لان ما تضمن الاسناد  
 ليس الا كلمة واحدة كما يفهم من تعريف الاسناد فهو نسبة احدى  
 الكلمتين سواء كان فعلاً نحو ضرب زيد فان الاسناد فيه نشأت  
 وتولدت من كلمة ضرب لا من زيد فانه جامد لا يصدر منه  
 الاسناد او كان اسماً مشتقاً نحو زيد قائم فان الاسناد فيه نشأت  
 وتولدت من كلمة قائم لا من زيد فانه جامد لا يصدر عنه الاسناد  
 فان قيل لو قال لفظ تضمن كلمتين بالاختصار موضع بالاسناد  
 لكان موثقاً لهذا المعنى ايضا واجيب عنه بان الاختصار يستعمل

في الاسناد التي تكون في الجملة الاحادية ولا تطلق على الجملة  
 الاستثنائية بخلاف الاسنادانية اعم فلهذا اقل بالاسناد وله  
 بالاحاديات تأمل ثم اعلم ان قوله بالاسناد اما طرف لعل ضمن او  
 مفعول مطلق لتضمن باعتبار الوصف والمحدوف بقدره صير  
 الكلمتين تصما حاصلان نسب الاسناد قوله والاسناد نسبة  
 احدى الكلمتين سواء كان من الكلمة الاولى نحو فامر زيد كما في الجملة  
 الفعلية او من الكلمة الثانية كما في الجملة الاسمية نحو زيد قائم الا ان  
 بحيث يبين ذلك النسبة المحاطة فائدة ثابتة التي يصح السكوت  
 ان سكوت المحاط بحسب لا يحاج الى المتكلم كلاما تاما على ما كانت  
 على ذلك المائدة فقوله نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى حسن  
 متام له ولغيره وقوله بحيث بهذا المحاط المفضل حرج ما عدل  
 اي ما لا يكون بهذا المحاط نسبة الاضافة نحو علام زيد فان  
 هذه النسبة ليست مقصده للمحاط لان في النسبة المقصده لاند  
 من اربعة امور المحكوم عليه والمحكم به والنسبة الحكمية والحكم  
 زيد قائم زيد مثال للمحكم عليه والقائم مثال للمحكم به ونسبة  
 القياس الى زيد نسبة حكمه ولحكم الربط وعلامة الربط بالها ونسبة  
 لفظ همت في الموحدة نحو زيد قائم اي زيد قائم همت اول لفظ  
 ليس في السالبة نحو زيد ليس قائم اي زيد قائم نسب ان يحق  
 هذه الامور الاربعة لا يوجب الا في الجملة الاسمية والفعلية لا  
 في التركيب الاضافة والتوصيفه وعبرها تأمل لان معنى قوله  
 علام زيد كون العلامة مسند الى زيد فقط وهذا القدر لا نقد  
 المحاط فائدة بانه ما لم يقل قائم او صاحبك بان هم علام زيد  
 قائم او صاحبك اتمه واعلم ان قوله يصح السكوت عليها ليس من  
 تعريف الاسناد بل هي نفسروا تعريف للمائدة البامه كما  
 ومع جواب سوال مقدر بقدره ما المائدة التامة فقال احسا  
 لك تلك السائل التي يصح السكوت عليها والمراد من السكوت سكوت  
 المتكلم وقبل سكوت المحاط لموافقة ما قبله نحو زيد قائم وقام

زيد ويسمى الاول الجملة الاسمية لكون الجزء الاول اسما يسمى  
 لثاني جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا قولها فعلها الفاء فيه  
 للتفريع اي فاذا كان الامر كذا او كذا فاعلم ان الكلام لا يحصل اى  
 ذلك الكلام الا من الاسمين مخو زيدا قائم او من اسم وفعل نحو قام  
 زيد وان كان بحسب العقل يقتضى ان يكون الكلام ستة انواع  
 ثلاثة من جنس واحد نحو اسم اسم وفعل فعل وحرف وحرف وثلاثة  
 من جنسين من اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وكذا قال  
 الناظم اسم اسم فعل فعل حرف حرف : اسم فعل اسم حرف فعل حرف  
 لكنه لا يحصل الا من القسمين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معا  
 في غيرهما اى غير القسمين المذكورين ولا بد للكلام عنهما اى من المسند  
 والمسند اليه مع الا ان الاسناد ما يؤخذ في حقيقة الكلام والاشاد  
 يقتضى الطرفين المسند والمسند اليه انتهى وهما لا يوجدان معا  
 الا في هذين القسمين قوله فان قيل نوقض اى حصر الكلام بالنداء  
 اى بتركيب النداءية نحو يا زيد ونحو مخي يا زيد وهيا شريف وكذا  
 انتقض بما النداءية نحو وا زيدا ووا عمرا وكذا قوله من حرف  
 او في حرف فان جميع ذلك الكلام من الاسم والحرف فانتقض  
 حصر الكلام قوله قلنا حرف النداء قائم مقام ادعوا واطلب  
 وهما الفعلان في الكلام من الفعل والاسم الذى هو المنوى  
 المشترك في ادعوا واطلب وهو انا فان قيل فعلى هذا اينبغي  
 ان يكون يا كلاما بدون لفظ زيد لان يا قائم مقام الجملة و  
 هي ادعوا الفعل والفاعل المستتر فيه وليس الامر كذلك  
 بل الكلام مجموع يا زيد واجيب عنه الامر كما قلت الا انه  
 لما حذف الفعل الذى لا يبق الاستتار والاضمار واقهر  
 الحرف الذى لا يكون لا يبق الاستتار والاضمار مقام الفعل  
 تاب اسم الظاهر الذى هو زيد مثلا المفعول للجملة وقعت  
 فضلة مقام الضمير الذى يكون مستتر في ادعوا واطلب  
 ويكون عمدة في الجملة فاقامة الفضلة مقام الجملة عمل متين

على ان كل شئ ادا وقع في محل العير فله حكم العير وكذا الخواب  
عن الدابة فان كلفه وانما ثم مقام التصح اصله الجمع ريدا  
فلا حذف الفعل والفاعل اقيم كلمة وامعاهم الفعل وانذلت  
المصمر بالمظهر فقال واريد ادا واعمره واما الخواب على قوله من  
الحرف وفي حرف فعلم الحكاية بان من وفي حكايته عن من وفي  
الدين وقعا في التركيب فكون الكلام من الاثنين فان كل  
فعل صا ايلزم منه الرفع لانه صا واسما وقع مسدا والخواب  
عنه بان باعتبار اعراب المحكي عنه فصا مبيها على ان الحكاية  
كلها على ما حكى عنه بامل قوله فلا نقض فليكن اي على حصول الكلام  
واما الخواب عن المحل في مقام الانتقاص فقد مر سابقا فلا يبعد  
قوله واذا افرعنا من المقدمة اي من مقدمة الكتاب والآخرة  
عهدى فليست في الاقسام الثلاثة لامعنا بل بطريق الايراد  
والعمادة محذوف المصاف تقديره في احد الاقسام الثلاثة وان  
ول الحراء لا يرد وجود الشرط بمعنى ادا وحده الشرط في وقت من  
الاقوات فكون وجود الحرام ايضا في ذلك الوقت ضرورة فلا  
مهلة بينهما كما ان وجود الشمس مستلزم لوجود المهاد والشرع  
في احد الاقسام الثلاثة غير لازم للشرع كحوادث المهلة بينهما بان  
يكون المصنف سبوحا اي راجح كونه واحب عنه  
بان الشرع ليست الحراء بل الحرام هو الارادة تقديره واذا اقرنا  
من المقدمة ارد بالشرع في الاقسام الثلاثة ولا شك ان ارادة  
الشي الاخر لازم للشرع عن الشيء الاول استغنى عن صدور قوله  
واذا افرعنا من المقدمة فليست في الاقسام الثلاثة بصورة  
الشرط والحراء قوله والله الموفق اسم ماعل من باب التفعيل  
والمعنى ايضا اسم ماعل من باب الافعال اي من باب اعا  
يعني اعانه اعظم المصنف بالله تعالى لان الشرع في الشيء  
امر عظيم ذي خطر فلا بد من الاستعانة بالموفق من الله تعالى  
القسم الاول من اقسام الثلاثة الاسم قد مر صاحت الاسم على ما



لفعل والحرف لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل والحرف لانه  
 عين منه لوجود الكلمة منه لا من الفعل والحرف اولان بحث الاسم  
 مشتغل على المقاصد الثلاثة بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات  
 قوله وقد مر تعريفه هو الكلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن  
 باحد الازمة الثلاثة فلا يفيد هذه الاشارة الى جواب سوال المتقدم  
 نقدر به لان تقسيم الشيء مسبق على تعريف الشيء والا لزم تقسيم  
 البهول وهذا لا يجوز فلما قال بحسبنا وقد مر تعريفه قوله وهو يقسم  
 الى معرب ومبني لا يخلو ما ان يكون مفردا او مركبا فالاول مبني  
 والثاني لا يخلو اما ان يكون مركبا شابة المبني الاصل او لا الاول ايضا  
 مبني والثاني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل معرب فالاسم لا يخلو  
 عن هذا فلهذا انحصر الاسم على نوعين قوله فلنذكر احكامها اي  
 المعرب والمبني في البابين اي باب المعرب وباب المبني ففي الاول  
 يذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه وفي الثاني نذكر احوال المبني  
 واحكامه واقسامه قوله وخاتمة اي ما بقية احكام  
 من البابين من الاحكام المشتركة بين المعرب والمبني فلنذكر  
 في الخاتمة ثم الخاتمة في اللغة انكش ترى داكوبيد وفي الاصطلاح  
 ما يختص به الشيء اي البحث الذي يختص به الشيء قوله انشاء الله  
 قيد قوله فلنذكر احكامها قد يفعله انشاء الله لان ذكر الشيء و  
 تركه غير مقدور الانسان بل مقدرة بمشيئة الله ورضائه انفع  
 قوله التقسيم الاول من القسمين في الاسم المعرب قد هباليك  
 بوجه اما لا منصرف والاصل في الاسماء الصرف دون  
 البناء لان البناء وظيفة الفعل الثقيل واما لا نه محل الاعراب  
 لفظا او نقدر يرادون المبني لانه محل الاعراب محلا واللفظي  
 اصل من المحل او ما غيره تامل قوله وفيه مقدمة اي في باب  
 اسم المعرب فالضمير المحرور راجع الى الباب لا الى القسم كما  
 توهم بعضهم تامل المراد من المقدمة بحث يتوقف عليه الترتيب  
 وسبب في تحريكه انشاء الله تعالى في ما بعده قوله وتذكرة متقدم

لا لال المرفوع واللام الثاني المصوب والتالي المحرور بان قوله  
 بالحماة اتي حاتم لاسم العرب واللام عندى قوله ان المقدمة التي  
 سوف علم التبرع فيها فصول اربعة في عبارة عن المصوب الازم  
 واحد مع الاسكال الحاصل من كماله في الطريقة الفصل الاول في تعريف  
 اسم العرب والفصل الثاني في الاعراب والفصل الثالث في اصناف  
 اعراب الاسم والفصل الرابع في تقسيم الاسم العرب الى المصروف  
 وغير المصروف قوله الفصل الاول من الفصول الاربعة ويكون  
 المقدمة وكوبه موقوف على في التعريف في تعريف اسم العرب  
 وهو كل اسم مركب ذلك الاسم مع غيره اي مع عدد ذلك الاسم ولا يشترط  
 ذلك الاسم فيه الاخر اعني الحرف والفعل الماضي والامر الحاضر هذا  
 هو المشهور عند جمهور النحاة وعند البعض الحجة من حيث هي هي ايم  
 من المصروف الاصل كذا اتي عليه التحق والمراد من التركيب مركب يتحقق  
 معه عامله فيخرج عنه نحو علام زيد يسكون البنية لان العلامة وان كان  
 مركبا مع زيد لكن ليس بمركب مع عامله اذ لو كان مركبا مع عامله لكان  
 مرفوعا ومصوبا او محذورا والاساكن الميم وان قيل كثير من الاسماء  
 المعتبرة مساهمة الميم الاصل مع انه معرب كمتاهة غير المصروف للفعل  
 الماضي في وجود السين ومساهمة نوني التثنية والتجمع للحرف لتفصيلا  
 مع حرف العطف لان قوله جاء في زيدان او زيدون في تقدير جاء  
 زيد وزيد هكذا في التثنية وجاء في زيد وزيد وزيدون في التجمع فيكون  
 متصفا بحرف العطف ومتناهة نحو المثل لكاف التثنية و  
 متناهة اسم الفاعل والمفعول الكثير اعني الماضي وغيرها واحيى  
 بان المراد من المشاهدة المساهمة التامة التي لا يعارض فيها شيء اخر  
 متناهة غير المصروف الماضي مع المعارض وذلك لان غير المصروف  
 ما كان فيه سنا في وجود السين كما كان متناها للماضي كان  
 متناها للمضارع لان السين كما كان في الماضي كان في المضارع  
 ايض وهو الاتساق والافتقار والسين في الفعل احد هاتين  
 الفعل من التصدير وتايم الاحتياط الفعل الى الاسم وهذا اسباب

اثباتان في كل فعل ماضيا كان او مضارا عا فشابهته الماضى يقتضيه اثبات  
 ومشايمته المصادر يقتضيه الاعراب فرعيت الاعراب لا البناء لان الاعراب  
 اصل في الاسماء بعد التركيب لا قبل التركيب فانه مفرد مبنية انتهى تأمل  
 واما الجواب عن التثنية والجمع فلان التضمن فيها حرف العطف  
 تضمننا اعتبارا باليست في الواقع والا لكان فيهما معاملة المعطوف  
 المعطوف عليه وليس فيهما معاملة العطف واما الجواب عن نحو  
 والثلث فللزوم الاضافة الى المفرد التي من خواص المعرب فاكفانا  
 الى المفرد يعارض المشابهة فرجع الاسم الى اصله وهو اليضراف  
 والاعراب لان خاصية الشيء يرجع ويقول بحجة الشيء واما الجواب  
 عن اسم الفاعل والمفعول الكاتب طغى الماضى فلم يعارضه اليضراف  
 المشابهة لهما بالمضارع لفظا ومعنى والمضارع معرب فان قيل يخرج عن  
 حد المعرب المبتدأ والخبر لانهما ليسا مركبين مع عامله لان عاملهما  
 معنوي ولا يمكن التركيب بين اللفظ والمعنوي التركيب انما يكون بين  
 الامرين الموجودين واجيب عنه الامر كذلك الا انه لما كان  
 عامل المعنوي كاللفظ في التأثير اعطى له حكم عامل اللفظ وهو التركيب  
 فاعطى التركيب للعامل المعنوي ايضا لوجود المناسبة بينهما في التأثير  
 قوله نحو زيد اي الذي وقع في هذا التركيب قائم زيد فانه معرب  
 لوجود الحد عليه وهو كون المعرب اسما مركبا مع عامله ولم يشبه  
 مشابهاة زامة لمبنى الاصل لا زيد وحده اي لا يعرب زيد حال  
 كونه وحده فكلية وحده حال لمزيد بتاويل النكرة اي مفردا  
 لعدم التركيب هذا عند المص لان المعرب عنده ماله الاعراب  
 بالفعل وهذا لا يحصل الا بالتركيب فلما اخذ التركيب في تعريفه  
 واما عند صاحب الكشف زيد وحده معرب لان المعرب  
 عنده ماله صلاحية الاعراب بعد التركيب فيكون قبل التركيب  
 ايضا معرب كما كان بعد التركيب ولهذا لم ياخذ التركيب في تعريفه  
 وقال العلامة المعرب مالم يشبه مبنى الاصل انتهى ولا يعرب  
 ايضا هو هو لاء الذي وقع في هذا التركيب قائم هو لاء وان كان

ب  
عليه



اختلفا فاعلموا لا ذائبا فظيما نحو مجيء في زيد ورايت زيد او مررت  
 بزيد او تقديرا كما كان آخر الف المقصور اذ به نحو مجيء في مؤنث  
 ورايت مؤنثي ومرت مؤنثان قيل اضافة الحكم الى الضمير  
 صحيح لان الحكم هو اثر الشيء والثابت على ذلك الشيء ومن المعلوم  
 ان الاختلاف في آخر المعرب ليس اثر المعرب بل اثر العامل مما يات  
 ونشأت على ذلك المعرب واجيب عنه بان الاختلاف ههنا  
 بتقدير اللام او تقديره ان الحكم له او الحكم فيه اي اثر العامل  
 اي للمعرب او فيه فيصح اضافة فان قيل فعلى هذا يلزم  
 فساد آخر وهو اثر الشيء الثابت على غير ذلك الشيء وانت تعرف  
 ان الحكم اثر الشيء الثابت على ذلك الشيء فتفر من ورطة وتقع في  
 ورطة اخرى واجيب عنه بان العامل والمعمول لما كان شديدا  
 الاتصال صار كلمة واحدة في ثبت اثر الشيء على ذلك الشيء فان  
 نحن نتخذ المعرب المختلف العوامل ولم يختلف في آخره نحو ان زيد  
 مضروب واني ضارب زيد او ضربت زيد فان العوامل فيه  
 تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخره بل يكون  
 في العوامل الثلاثة منصوبا واجيب عنه بان المراد من الاختلاف  
 الاختلاف في العمل لا في الذات كما اشار اليه من قبل فجاوبه عن الاشكال  
 فان قيل العوامل جميع فيقتض صيغة الجمع بان يختلف المعرب بالجمع  
 العوامل لا بالواحد وليس الامر كذلك بل الاختلاف انما يكون  
 بالواحد واجيب عنه بان الامر للجنسية فيبطل معنى الجمع فكان  
 المراد منه الواحد تقديره باختلاف العامل فان قيل اختلاف  
 في آخر المعرب بالواحد يصح لان تعريف الاختلاف لا يصدق  
 عليه وهو الانتقال من حركة الى حركة اخرى وفي العامل الواحد  
 اذا دخل على المعرب او لا لم يحصل الانتقال من حركة الى حركة  
 اخرى بل يحصل الانتقال من السكون الى الحركة لان الاسم  
 قبل تركيب العامل مبنيا على السكون نحو زيد عمر وكما سيأتي في  
 باب المبنى والانتقال من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافا

واحجب عنه بان الاختلاف على ضربين جميعاً وحكمه هذا امر  
 قس على الحكمه ساء على انه توطيه الاختلاف بالعامل الثاني أو يجاب عنه  
 بان هذا حدوث الاعراب وهو حكم آخر لا بد كراهتها وانها  
 فعلى هذا يلزم الاختلاف والحدوث في آخر المسمى لا في آخر المعرب  
 اذ الاسم قبل تركيب العامل يحمى على السكون ولا يكون خاصة للمعرب  
 واحجب عنه بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل  
 بعد التركيب نحو فامرريد وتأنيها بالقوة كما هو لوصف الاعراب فريد  
 مقرب بالقوة لا بحالة وتعين آخر المعرب الاختلاف دون الاول وتكون  
 كما سمحي في بحث الاعراب هذا كله في عانة التحقيق فاطلب ههنا  
 قوله الفصل الثاني من المصنوع الاربعه يكون جزء من المقدم  
 ويبرهن عليه الشروع في الاعراب فقال الاعراب ما اى حرف اخرج  
 به يختلف آخر المعرب دون الاول والوسط وقوله الاعراب ما اخرج  
 بشمل المقصود وقوله به يختلف آخر المعرب فصل يوجب به ما  
 عند الاعراب انتهى وان قيل هذا الحد صادق على العامل بل لا بد منه  
 يختلف آخر المعرب واجيب عنه بان ما في قوله الاعراب ما اخرج  
 باول الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان العامل لا يكون حرف  
 ولا حركه فالهصل بعض العوامل حروف بحروف المشبه بالفعل  
 وعنه فلا يجرى عن حد الاعراب ايضاً واجيب عنه بان المراد من  
 الحرف والمدكور في التعريف هو الحرف السابق لا العاني والعامل  
 حروف المعاني تأمل وان قيل المعين آخر المعرب للاختلاف  
 الاول والوسط واجيب عنه بان الاعراب صفة الـ  
 دالة ولا تشمل ان الصفة متلحه عن الذات وان قيل  
 التسمية والحكم من هذا الحكم لان الاختلاف فيهما في الوسط  
 الريدان ورايب الريدان والمراد الريدان وكذا حال الجمع فاد  
 الاختلاف فيهما النسب في آخرهما بل المتعدي في التثنيه هو الالف و  
 الجمع الواو وهم الساتر آخرهما بل آخرها النون وهو لم يتغير و  
 بان المراد من الآخر حرثية يعنى آخر هو حرف المعرب فيختلف

ان المبرك فيه ما عوض عن الثمن على بعض المداصب والنسب كان  
 حركته في التثنية هو لا تصحوا واخر ايمر هو الواو والمراد من الاختصاص  
 ايمر المصرب اختلاف من حيث العوامل فيخرج عنه حركه غلام في  
 هي ايمس من حيث العوامل بل هو من حيث اقتضاء الياء فانه قيل  
 من حيث الاعراب ص اذ قد على الحركات دور الاعراب المسمى وذلك  
 ان الاعراب سبب يختلف بسبب ذلك السبب اخر المصرب ولا ياب  
 من مضادة السبب لانه اى لا بد من مضادة الحال المحل فهو مضادة  
 بولت الواو اخره تريب فكيف يختلف به اخر المصرب فالحال المحل والحل  
 في الايمر في وجوب عنه الامر كذلك الا ان الاعراب المسمى في ذبح  
 لانه تبه الى الاعراب الحركة والحركات ينشأ من اخر المصرب فالجواب  
 المسمى محمول عليه حمل المصرب على الاصل كذا في عيد الغفران والاشارة  
 في المسمى في بحث الاعراب تأمل في هذه الصفة والفتحة والكسرة  
 لما ذكرتم له سابقا لم يذكره ههنا وكيف به بالواو والياء والياء نحو  
 ياء في اقولت ورايت اياك وترزيت بياضك واعراب الاسم اى المصرب  
 من البحث فيه ثابت على ثلاثة انواع رزم ونصب وجوز اى احد حاصل  
 ثانياه نصب وثالثه شاجر على حذف المبتدأ وأما منصوب على المفعولية  
 تقدير ايمر وما حصر ور على البدلية من قوله ثلاثة انواع وأما المصرب  
 يعمرب بثلاثة انواع لانه الاعراب لا يكون العلامة للمصرب المقتضيه  
 الاعراب المقتضيه على المصرب وهو على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة فالدال على ذلك المعنى ايضا ثلاثة انواع والالزم الترادف بين  
 الاعراب لوجعل اكثر من ثلاثة انواع او الشكره لوجعل النقص من ثلاثة  
 انواع والترادف والشكره كلاهما خلاف الاصل تأمل كذا في الفتاوى  
 لعامل ما به يحصل رزم ونصب وجوز مجازي زيد فيجاء عامل اذ  
 حصل به الرفع على زيد ورايت زيد فرايت عامل اذ حصل به النصب  
 في زيد وعلى هذا القياس هالة البحر تأمل فان قيل هذا السكندر ليس  
 باسم كسرو وج عوامل القيد كلهم وماو غيرهما واجد سبب عنه بان

لا سلم ان العامل ماله يحصل رفع ونصب وحرول العامل ماله يحصل  
 المعنى المعنى للرفع والنصب والحرول من اقتضاء المعاني لأمس العوامل  
 واحييت عنه بان اسار حصول الرفع والنصب والحرول العامل  
 الترامي لاحقية وذلك لان الرفع لا يرفع المعنى الفاعلية والنصب لا يرفع  
 المعنى المعنوية والحرول لا يرفع المعنى الاضافة وان قيل فعلى هذا ان  
 يدكر تعريف الاعراب بعد تعريف العامل لصدور الاعراب عنه وتفر  
 فحاله عقب الاصل وقد كرس له الاعراب ليس في محله واحييت عنه  
 بان الاعراب حجتان حجة الصدور وهو يوقف على العامل وحده كونه  
 وهو يوقف على العرب وله محلان بالنسبة الى متعلقه فحاران يكر  
 مصلا بالمعرب لانه صفة قائمة بالمعرب وحران يدكر بعد العامل  
 محذوثة ولصدور عنه شكك اكل تنى له حجتان وله محلان بامل و  
 المراد من الرفع اعم من ان يكون حروا وحركة وكذا من النصب والحر  
 اعم من ان يكون حركة او حروا قوله وتحل الاعراب من الاسم جواي  
 محل الاعراب هو الحرف الاخير الاول والوسط لما رقب قوله مثال الكلام  
 نحو قام زيد فقام عامل وزيد مغرب والصفة اعراب والذال محل  
 الاعراب آتية قوله واعلم انه اى الساكن لا مغرب في كلامهم كذا الهمزة  
 المتكسر والفعل المضارع وسجتي حكمه في القسم الثاني وهو محذو  
 التاء الله تعالى الفصل الثالث من الفصول الاربعه يكون حرو من  
 المقدمة ويوقف عليه التبرو في اوصاف اعراب الاسم وهي  
 اوصاف اعراب الاسم تسعة اوصاف الاول اى الصف الاول من  
 اوصاف التسعة اى من الاتصاف التسعة والصف هو القسم  
 ان يكون الرفع والصف حالة الرفع والنصب بالفتحة حالة النصب  
 كونه الحركي وتحصن هذا الصف بالفتحة والمنحرف الحكم  
 بعد الافراد خرج النسبة والجمع ونقيد الانصاف احذر من  
 انصرف لتفيد الصحيح احذر عن الممر والمصرف عن الصحيح  
 في الاسماء الستة واما من دمصرف لهما عن صحيح لان الاربعه  
 ما باصته واويرة وهي انوك ولحول وهو كوجولك ووجولك



مقيف مقرون وهو ذو مال اصله ذو و واحد منها جوف واو وحرف  
 نون اذا صله فوه حذففت الماء على غير القياس وايدلت الراوي بما في  
 غير حالة الاضافة ثم في الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهذا  
 عرض المصنف الى تعريفه فقال الصحيح عند النحاة ما اى اسم الذى لا يكون  
 اخره اى اخذ ذلك الاسم حرف علة كزيد فالثال والاجوف والمهمول  
 مع اقسام الثلاثة والمضاعف مع قسميه صحيح عند النحاة واما الصحيح  
 عند الصرفيين ما سلمت حروفه الاصلية من حروف العلة والهمزة  
 والتضعيف فالسالم والصحيح متحدان عند الصرفيين لا فرق بينهما  
 ومختلفان عند النحاة لان كل ما هو سالم فهو صحيح عند الصرفيين و  
 الصحيح غيره وهو ما لا يكون اخره حرف علة عند النحاة قوله او الجار  
 مجرى الصحيح اى النائب مناب الصحيح وهو الجار مجرى الصحيح ما اى اسم كان  
 في اخره اى في اخر ذلك الاسم واو او ياء ما قبلها ساكن كد لو وطى  
 ورمى وانما صار هذا الاسم جار مجرى الصحيح لعدم نقل الاعراب عليه  
 بسبب وجود الساكن وبحصول ستر اخه اللسان يسكون ما قبلها و  
 يختص ايضا بالجمع المكسر المنصرف كرجال وطلبة فبقيد المكسر اخر  
 عن جمع السلامة نحو صار بون وعالمون وبقيد المنصرف احترزن  
 جمع المكسر الغير المنصرف نحو صار ب وفواصر وغيرها وانما اختص  
 هذا الاعراب بمذنبين القسمين لمناسبتهم فى الاصله وذلك لان  
 الاعراب الحركتى اصل من الحرفى والمفرد المنصرف اصل من التثنية  
 والجمع وغير المنصرف فاعطى الاصل للاصل اما وجه اصاله المفرد  
 فظاهر لا اشتقاقا منه واما وجه اصاله الاعراب الحركتى فلان  
 اعراب الحرفى مستتبطة منه وذلك لان الواو من الضمتين والالف  
 من الفتحيتين والياء من الكسرتين ومعنى الاستبطاء ههنا ان اد الالف  
 مقد اراداء الفتحيتين وكذا اداء الواو مقد اراداء الضمتين وكذا اداء  
 الياء مقد اراداء الكسرتين كما يعلم به سلامة الطبع فهذه العلاقة  
 حكما وبها تستنبط هذه الحروف الثلاثة من الحركات فالتقبل  
 فعلى هذا يلزم ان لا يكون فى الجمع اعرابا حركتيا لان الجمع فرع المعر

واللائق للفتح اعراب السهمى قامل واحب عنه الامر كذا لئلا يات  
اغنى لنا الاعراب بالحركات لاجل الضرورة وهي عدم وجود ان  
حرف الاخر صلي او قانلا للاعراب الجرح من الواو والال بالاء  
فما لم يجدوا في اخره حروا اصلها للاعراب اعرب بالحركات ضرورية  
بالاعراب في هذين القسمين اصل الوجهين احدهما ان يكون بالحركات  
دون الحروف وتاسما بالاحوال الثلاثة دون الاحوالين كما كان احد  
حالة الاعراب ناعم للاخرى وسيجيئ بيانه ان شاء الله تعالى قوله تقول  
اسم مطايع الهدى المقاعدة المذكورة من الاعراب بالحركات في الاصل  
البلدية جاء في رند ودلو وطى ورمى ورجال وراى رند او رند  
وطسا ورمسا ورجالا ومررت رند ودلو وطى ورمى ورجال وراى  
على هذا القياس عبر هذه الالفاظ قوله والثاني اى الصنف الثاني  
الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالصحة حالة الرفع والصحة  
والحر بالكسرة والصحة ناعم لغيرهما ويختص هذا الصنف بحرف  
المؤبت السالم وهو كل جمع اخره الف وباء بقول مطايع الهدى الصب  
جاء في مسلمات وراى مسلمات ومررت مسلمات واما العلم  
هذا الاعراب بالحركة مع ان جمع المؤبت فرج الجمع المذكور واللائق  
للمرجع الفرع لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب في اخره وهو  
الواو والالف والباء والضرورة اعرب بالحركات واما اصل الص  
ناعم للحرك لئلا يلزم منه الفرع على الاصل وهو الجمع المذكور السالم  
بحرف يسلمون وفي جمع المذكور السالم الصب ناعم للحرك فكذلك في جمع  
المؤبت السالم فان قيل على هذا يلزم منه الفرع على الاصل ان  
لان جمع المذكور السالم اصل وهو معرب بالحركات ولم يرفع في الفرع  
على الاصل على صورته التسنية ايضا واحب عنه بان هذا  
للضرورة وفوقه الفرع على الاصل الضرورة كذا فوفيه او  
لان الاعراب بالحركات وان كان اصل لك في المفردات اصل  
بالا في اتساع الجمع وان الاعراب بالحركات في النسب والجمع بمسألة الاعراب  
بالحروف لان التثنية اذا وقعت في محل العرولة حكم العرولة بالرفع في الفرع

في الأصل تأمل فان قيل قلب وجدنا هذا الاعراب في غير جموع المؤنث  
 السالمة نحو كوكبان جمع كوكب وكذا اللفظ المرفوعات والمنصوبات و  
 الجوزة ونا وجرها ما كان مفردة مذكرة فتعقب الخاصة واجيب عن  
 بان المراد من الجموع المؤنث السالمة الاصطلاحى وهو في الاصطلاح ما  
 كان في اخره الف وزاء مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفردة ذكر  
 او مؤنثا واجيب عنه ثانيا بان هذا العبارة يحذف المضاف او المقتضى  
 فتذكره ويختص هذا الاعراب بنحو جمع المؤنث السالمة او يختص بجمع  
 المؤنث السالمة وما على صيغته فحذفه فتعقب الخاصة تأمل كذا في  
 غاية التحقيق فاطلب هناك ما بقى منه قوله والثالث اى الصنف  
 الثالث من الاصناف التسعة ان يكون الرفع بالضمته حالة الرفع والنصب  
 بالجر بالفتحة حالى النصب والجر فالجز تاية للنصب على عكس جمع المؤنث  
 السالمة ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سببان من  
 الاسباب التسعة وسيجئ بيانه واما يختص هذا الاعراب به لان  
 غير المنصرف مفرد غالبا والمفرد اصل في الاعراب بالحرركات واما  
 وجوب متابعتها بالجر للنصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان في غير  
 صار متساويا للفعال كما ان في الافعال سببين احدهما اشتقاق الفعل  
 من المصدر والثانية مما احتياجه الفعل الى الاسم فلما اشابه الفعل امتنع منه  
 الجوزة كما امتنع الجوز من الفعل فصار الجوز تابع للنصب كذا في الغاية وفي  
 اطناب مذكور في الغاية فاطلب هناك فان قيل كثير من غير المنصرف  
 بين منزلة الكسرة والتثوين للتناسب او للضرورة فاختص صاحب هذا  
 الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح واجيب عنه بان قيد  
 ضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لان موافق كل حكم على  
 من ذلك الحكم فلا حاجة الى بيانه مثال التناسب مثل سلاسل  
 اخلا لا لان سلاسل صيغة متتهى الجوز وهو غير منصرف لا يدخل  
 عليه التثوين لكن يدخل عليه التثوين لمنااسبة الاخلال تأمل واما  
 مثال الضرورة فذكره اذن ذكرنا ان ذكره هو السكت ما  
 كثر ربه بوضوح فان التثان خبر منه صرف لا يدخل عليه الكسرة

والسوي لا بد دخله الكثرة للصروحة التعريفية انتهى بقول متاثر  
 لهذا الصنف المذكور في عمرو وايب عمرو وروى عن قولهم والرابع  
 في الصنف الرابع من الاضمار التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالرفع  
 حالة الرفع والنصب بالالف حالة النصب والحركة بالياء حالة الحركة  
 أي لما فرغ من مواضع الاعراب بالحركات شرع في سوا اسم الاعراب  
 بالحروف فقال والرابع كذلك او كان ويجوز هذا الصنف بالاعراب  
 التسعة موحدة مكسرة غير مضافة الى غير ياء المتكلم سواء كان مضافا  
 الى الظاهر نحو انوبكو وانوبكو الى الصبر مطلقا سواء كان الى العائش  
 نحو جاءني ابوه واحوه او الى ضمير الخطاب نحو انوبك واحوك وحرك  
 بكسر الكاف لان الحرف قريب المنة من حاسب روحها وهو الروح فلهذا  
 نضاف الاليه باو هولو وقوله ودومال فبعد الوحدة خرج تنبيهها  
 نحو احوان وانوان ونقيد المكسر خرج مصعراتها نحو احيك واسيك وان  
 مصعراتها معرفة بالحركات وتنبيهها معرفة باعراب التنبيه ونقيد  
 الاضافة خرج بالاضافة فيها كاحواب فاما النظم معرفة بالحركات وتنبيه  
 الاضافة الى غير ياء المتكلم خرج ما اضيف الى ياء المتكلم نحو اناي واحي وانها  
 ايض معرفة بالحركات لكنه بقدرية لا لفظية فاعلم ان الاسماء الستة  
 خمسة احوال ولها خمسة اعراب حال الافراد وحال التنبيه والجمع وحال  
 المكثرة وحال الصغرة وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى  
 ياء المتكلم وحال قطع الاضافة وحال المكثرة والصغرة وحال في حال الافراد  
 وحال الافراد مع المكثرة والصغرة وحال واحد والاحوال خمسة احداث  
 حال الافراد سواء كان مكثرا او مصعرا وحال التنبيه والجمع وحال  
 الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة  
 باصل وفي حال الافراد مع المكثرة مقطوعة عن الاضافة اعرابها  
 بعد إعادة اللام للحد وفي بعضها اسم حال الافراد نحو جاءني اب  
 ورايب انا ومرت باب وفي حال التنبيه والجمع اعرابها بالحروف  
 كحال سار التنبيه والجمع نحو جاءني انوان ورايت ابني ومرت باب  
 تنسبة وجمع الوجدان وحرف الاعراب في احداث حال التنبيه والجمع

بحالة الاضافة الى ياء التكلم اعرابها بالحركات التقديرية لا فصيلا الياء  
 كسرة ما قبلها وفي حال توالي الضافة الى غير ياء التكلم اعرابها بالحروف  
 الاعادة الالام المحذوفة مما عا مع ارتفاع المانع وفي التوين وفي حالة  
 التصغير ايضا بالحركات بمطابقا سواء مضافا او لا تكون اجابية مجزئة الجيم  
 المتين واما حيدرا لاسلوب باضافة الحاء الى الكاف المكسورة وباضافة ذوق  
 الى شرا والواو لان الحاء قريب من الراء ولا يضاف اليها واما اضافة ذوق الى الراء وضعت لئلا يضاف اليها  
 اسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس ما قول الشاعر اهتول العروق لم يتبدل وجه  
 نما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه ٤ شاذ لا يقتد به وكذا اقول  
 اللهم صل على محمد وذو قية ايضا لا يقال ان الاسم الذي اخره واو  
 ما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذو وابو كذلك لا نأقول  
 هذه القاعدة مشروطة بثلاثة قيود اولها ان لا يكون ذلك الواو قبل  
 الاخراب فهذا القيد خرج واو الو وذو وابو وغيرهما لان الواو فيها  
 وقعت اعرابا وثانيتها ان الواو لا يكون في اسم المبني فبهذا القيد خرج  
 واو هو لانها وقعت في المبني وثالثها ان لا يكون مدغما ومدغما فيه فهذا  
 القيد خرج واو مدعو ومخرج فلا يجوز ابد الهاء الا للتحفة نحو مدعي  
 ومخرج واما صار اعراب الاسماء الستة بالحروف مع كونها مفردات  
 دفعا للوحشة والنفرة وذلك لانه لو جعل اعراب التثنية والجمع بالحرف  
 وجد اعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع انها  
 مشتق ومشتق منه واما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف وذو  
 غيرها من المفردات دفعا للوحشة لمناسبتها بالتثنية والجمع لفظا و  
 معنى أما اللفظا فلوجود حرف الصالح للاعراب في اخرها واما معنى  
 فلان معانيها منبهة عن التعدد كما ان التثنية والجمع منبهة عن التعدد  
 واما صار ستا ولم يجعل اقلا ولا اكثرا لمقابلتها اعراب التثنية والجمع  
 وذلك لان اعراب التثنية ثلاثة واعراب الجمع ايضا ثلاثة فاختاروا  
 في مقابلة كل اعراب من الاسماء حتى صار ستا فان قيل اعراب  
 الاسماء الستة لا يخلو اما ان يكون بطريق الجواز او الوجوب لا سبيل  
 الى كل واحد منهما لانه لو اريد الجواز خرج عن ابوك واخوك لان

الاعراب فبما احب بالحروف في هذه الحالة لاحاطة وان اردنا  
 الوجوب المحرر عند شمول وحمول لان اعراب الكم والحق والواو في  
 الحالة الاضاح حائلا واحسا للوجود اعراضا للكركات ايتم مطلقاتا  
 بحال مفردا نحو جاء في حم راس حاء ومررت بحم او مصدا ونحو حاء  
 حبل ورايت حبل ومررت بحبل وكذا الحس واحسب عمه مانع  
 المراد ههنا الصلاحية اي يصح انهما بالواو والالف والباء ويصلح  
 لمعاخذ الاعراب في مستعمل الوجوب والحركات كذا في عامة التحقيق  
 تأمل وان قيل لما كان اعراب اسماء الستة بالحروف الوجوب ان يكون  
 لا لالف والياء معتل التثنية او يكون ناواو والباء مثل الجمع لان اعراب  
 مستشبههما اوصاف من عاين الستة او الجمع فستحتمل ان يكون اعرابها مثل  
 اعراب التثنية والجمع لئلا يلزم مزية القرية على الالف واحسب عمه  
 بان الامر كذلك الا ان الاسماء الستة لما كانت مفردات سر وعس حال  
 الامر و لان المفرد اصل في الاعراب باحوال الثلاثة كذا في عامة التحقيق  
 يقول مطاعنا لهذا التاعده حاء في ابوله ورايت اباه ومررت امي  
 وكذا اليواني والحماس اي الصفف الحامس مهابا يكون الرفع  
 بالالف حاله الرفع والبص والحق بالياء المفتوحة ما قبله حاله الرفع  
 الحرك ويختص هذا الصفف بالتي اي ما يطلق لفظ التثنية هو  
 الاسم الذي الحق في اخر مفردة الياء او ياء مصوح ما قبلها وترى  
 مكسوره مطلقاتا سواء كان مذكرا او مؤنثا الذي علمه او بعد وحيات  
 وكذا وحسا والي مصر عطف على التثنية اي ويخص هذا الاعراب بالتي  
 وكذا وانتان للمذكر وانتان للمؤنث وكذا اكلتا للمؤنث لكم لم يذكر  
 اكلتا مذكرا الاصل واما كيف تذكر الاصل في قوله انتان وانتان  
 لان لفظ انتان وانتان من الاسماء العددية وهي مجازا للجمع  
 الاسماء في الاستعمال فلهذا لم يذكر الاصل بقول مطاعنا  
 لهذه القاعدة جاء في الرجلان وكلاهما واسان وانتان ورايت  
 الرجلين كلمهما وانتان ومررت برجلين وكلمهما راتين  
 وامنن واسيد كلا وكذا اكلتا الاضاح وصاد لا يشار بالاحاطة

عدم افادة معنى التثنية منهما الا باضافة التثنية طاهرا ومصرعا  
 وانما اختص الاضافة بالمضمر لان كلاهما وجهين مفردا صورا وتثنية  
 معية فصورته يقتضيه الاعراب بالحركات ومعناه يقتضيه الاعراب  
 بالحرف فاذا اضيف الى المظهر وعييت جانب الافراد واعرب بالحركات  
 لان المظهر اصل والافراد والاعراب بالحركة ايضا اصل واذا اضيف  
 الى المضمر وعييت جانب المعنى واعرب بالحروف لان المعنى فرع  
 والاعراب بالحروف والمضمر ايضا فرع فوجود الاصل يقتضيه الرعا  
 من جانبه ووجود الفرع يقتضيه الرعاية من جانبه كذلك وانما  
 يختص هذه الاعراب بهذه الاسماء لمناسبتها للاعراب الحرفية  
 كونها فرع عين اى فى كون التثنية مع ملحقاتها وكون الاعراب الحرفية  
 فرع عين واللائق للفرع الفرع ولو وجود حرف صالح فى آخره فاقبل  
 الالف فى آخر هذه علامة التثنية فلو جعل ذلك الالف علامة للفرع  
 يلزم ان يراد المؤثرين على اثر واحد وهو لا يجوز واجيب عنه بان  
 ذلك اللفظ انما يراد اذا كان المؤثران لفظين واما اذا كان احدهما  
 لفظيا والاخر معنويا فيجوز ان يراد المؤثرين على اثر واحد كما فى ما  
 نحن فيه وكذا الحكم فى جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسياتى ذكره  
 انتهى فان قيل فعلى هذا يلزم ان يصدق على هذا الالف فى  
 الاعراب وهو ما اختلف به آخر العرب لان الالف آخر العرب  
 فكيف يختلف به آخر العرب والا لزم اختلاف الشئ فى نفسه و  
 ذاباطل والجواب عما مر انفاذ هو الحمل وعلى الاعراب الحركية  
 فان قيل فعلى هذا لم يثبت الاختلاف فى آخره لان آخر التثنية  
 النون وهو لم يتغير والجواب عنه ما مر فان قيل لم جعل الالف  
 علامة لرفع والياء علامة للنصب والحرف واجيب عنه بان  
 هذه الموافقة بالفعل من النحوضر باوالة موافقة بالضميرين من  
 نحوها وكذا حال الجمع فان الالف فى آخر ضمير بال علامة المرفع  
 وفى تثنية الاسم علامة المرفع وانما صار كلا وكلتا واثنان واثنان  
 ملحقات بالتثنية لان التثنية الحقيقية ماله مفرد ولا همزة ذات

الحمد في الاسماء قولنا السادس اى الصف السادس من الاضداد  
 المذكورة ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها حالى الرفع والنصب  
 والحركات بالياء مكسورة ما قبلها حالة النصب والحركات بالنصب  
 مانع للحرفى النسيئة والجمع جمعاً وسائى ذكرها ويختص اى هذا  
 الصف بالجمع المذكور السالم هو الاسم الذى يكون ساء المفردية  
 سالم كسليمون وصارون والواو عشرون اى مع ملحقاتها  
 واحواها من نحو تثلثون واربعون الى تسعين واما يخص هذا  
 الاعراب بجمع المذكور السالم لما سئى الاعراب الحرفى في كونهما  
 ولوجود الحرف الصالح للاعراب في اواخرها وان قيل قد وجد  
 هذا الاعراب لغير الجمع المذكور السالم نحو سون وارصون وشون  
 وقلون جمع سة وارصة وتة وولة واحب عنه ان المراد  
 الحكم المذكور السالم ما يكون اصطلاحاً وحياءاً ما يكون في الحرة وال  
 وباء ويون مفتوحة او يحاب عنه ان العادة على حذف المعاد  
 او على حذف المعطوف تقدره ويختص هذا الاعراب  
 بالجمع المذكور السالم او يختص بالجمع المذكور السالم  
 فاندفع الاشكال وان قيل الواو فيه علامة الجمع وان كان علامته  
 حالة الرفع بل هو ايراد الموتى على اتر واحد وهو غير جائز  
 بما ترمى التثنية وان قيل فعلى هذا يلزم الاختلاف في احب  
 احب عنه ان المراد من الاخر اخر الجمع واليون ليس اخر  
 لانه عوض عن التسوين فآخر الجمع الواو فقط وان قيل لانه  
 الواو علامة الرفع في الجمع والالف في التثنية والياء في الموصد  
 علامته النصب والحروا احب عنه ان هذا الضرورة  
 لانه لو اعرب المسمى بالحروف الثلاثة بقى الجمع بلا اعراب ولولاء  
 الجمع بقى المسمى بلا اعراب ولو اعرب كل واحد منهما ساءه الحرو  
 لوقع الالتباس بينهما بالضرورة فسميت ذلك الحروف عليهم  
 واعطى الالف للتثنية حالة الرفع والواو للجمع حالة الرفع لانها  
 علامة الرفع في المعالج خصوصاً صواباً ووجهاً



بهما ولما لم يجز وأعلامه النصب وحكموا بالتبعية للجر وقرؤا به  
 التثنية والجمع بحركة ما قبلهما بأن الفتحة ما قبل الياء في التثنية والكسرة  
 في الجمع نحو مسلمين في التثنية ومسلمين في الجمع ولم يعكس الأمر  
 لأن التثنية كثيرة لأنه غير مختصة بذى علم والجمع قليل الاختصاص  
 بذى علم والتكثير يناسب التحفيف فأنقيل أنت قلت اعراب  
 التثنية بالالف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر وقوله  
 عليه السلام من أحب كريمته لم يكتب بين العصر والعشاء مخالف  
 للحكم المذكور فإن قوله كريمته ثنية وقعت مفعولا لأحب ولم يكن  
 الياء فيه حالة النصب بل كان الفايده وأجيب عنه بأن هذا  
 مبني على مذهب ابن مالك النحوي وأما على مذهب الجمهور فلا ينسب  
 كونه كريمته بل كريمته بالياء قوله كريمته شاذ ولا يعتد به فإن  
 قيل لم يجعل المص النصب تابع للجر والجر تابع للنصب يعني يجعل كل  
 واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع تابعا ولا متبوعا وأجيب  
 عنه بأنه لا مناسبة بين الرفع والرفع علامة العدة وهما علامة  
 الفضلة فلم يوجد المناسبة بينهما فلهذا أصار النصب والجر  
 تابعا ومتبوعا دون الرفع وإنما أصار الرفع وعشرون من أخواتها  
 من المحققين لأنه لا مفرد لهما والجمع الحقيقي ماله مفرد فأنقيل  
 لا نسلم أنه لا مفرد لهما لأن الوجود وعشرون جمع عشرة و  
 أجيب عنه بأن هذا ممنوع لأن المراد بالمفرد ماله من لفظه وهو  
 من غير لفظه فلا يعتد به ولا نأقول العشرون لا يجوز أن يكون  
 جمع عشرة ولا لزما لطلاق العشرين على ثنتين لأنه لا بد في الجمع  
 من ثلاثة أفراد المفرد ولا يجوز إطلاق العشرين على ثلثين استغناء  
 فلا يكون له مفرد أيضا فإذا كان الأمر كذلك كان من المحققين نقول  
 مطابقا لهذه القاعدة التي كورة نحو جاءني مسلمون وعشرون  
 والو مال ورايت مسلمين وعشرين وإلى مال وعمرت مسلمين  
 وعشرين وإلى مال أعلم أن النون المثنية مكسورة أبدا في كل  
 حال سواء كان رفعاً أو نصباً أو جراً وإنما أخيرة الكسرة لوجوب أمّا

لأن التثنية أو سطر الحال بالطر إلى المعرد والحجر والكسرة أيم متوط  
 فلهذا اقتصرت بالكسرة أولاً في هذا اللون عوض عن التسوين على ما  
 بعض والتسوين حرف ساكن والساكن إذا حُرل حُرل بالكسرة أو لا  
 لولم يكسر كان مفتوحاً ومضموماً لا سبيل إلى كل واحد منهما إلا  
 توالي الصمات لوقته ووجود المتروك لوهم وذلك لأن اللون كلمة تحرف  
 واحد كثيرة الأسماء وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في  
 كلام العرب مضموم أي أعلم أن في نون التثنية والحجر أو بعد  
 مد هب الكسرة ومد هب الراح ومد هب ان على ن طاهر  
 ولا مد هب ان مالم بعد الكسرة عوض من تسوين المعرد  
 لأن الحركة فقط ولا عهدها معاً وأما عوض المتروك عن تسوين المعرد  
 لئلا يخط مادة الأفراد في التثنية والحجر وأما وجه المعوض عن  
 التسوين أن هذا اللون تسقط حاله لأصانة كما سقط التسوين فيهما  
 فعلم أنه عوضاً عنه وأعرض عليه بأنه لو كان عوضاً عن التسوين  
 لم يكن مع الألف واللام كالتسوين لا يوجد مع الألف واللام وهو حق  
 يوجد مع الألف واللام في التثنية نحو الريدان وكذلك في الحجة نحو الريدان  
 وإذا ثبت مع الألف واللام علم أنه غير عوض عن التسوين والألف  
 جاء معه وأجيب عنه بأن التسوين إنما سقط بالألف واللام  
 لكونها ساكنة ليست خفيفة وإما في التثنية والحجر فصارت متحركة  
 فهو اقرب منها ولا توتر الألف واللام في إسقاطها بحال في التسوين  
 وأما ساكنة فيوتر الألف واللام في إسقاطها وأما عند الراح  
 فإنه عوض عن حركة المعرد لأن التسوين لو جرده مع الألف واللام  
 في التثنية والحجر لو جرد الحركة مع الألف واللام في المعرد نحو الرجل  
 وأما عند أرعن حاسب السقوط حاله الإضافة بأن ذلك السقوط  
 يقصر الكلام ويخففه وتقليله مع حصول تمام المعنى من المعلوماً  
 لأن الكلام الصلبي المفيد لتمام المعنى أو لي من الأقطاب لا يكون  
 سقوط الإضافة وأما عند ان ولا في فإنه عوض منهما بالوجود مع  
 اللام وسقوطه مع الإضافة وأما عند ان مالم الحق فلا بد أن يكون

عوض عن الشيء اى عن التثوين ولا عن الحركة ولا عن ما بل يكون  
لاجل وقوع الالتباس بالمفرد نحو جوزان فان النون فيه لدفع الالتباس  
بالمفرد لان جوزان تثنية جوزى فاذا اريد التثنية زاد فى اخره الف  
لتثنية فصارت جوزا ولما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو مفرد  
زاد بعد ذلك الالف النون حتى يرفع ذلك الالتباس بالمفرد مالا  
اللتباس فيه حمل عليه طرد الباب انتهى هذا كله فى المنهل شرح قاضى  
الارشاد المصنف فى علم النحو وفيه اطنا ب لكتنا تقتصر بحصول الضرر  
بهذه القدر ايضا فان شئت الاطلاع فليرجع اليه ونون الجهم المذكور  
السالم مفتوحا زيدا وجب الزيادة لئلا يخط مادة المفرد فى الجهم واما وجه  
الفتح فللمخفة بناء على ان الجهم ثقيلة من حيث المعنى والتثنية تثنية  
او لا لولم يفتح كان مضموما او مكسورا لاسبيل الى كل واحد منهما  
لانه لو كان مضموما لم يزل الى اربع ضمات فى حالة الرفع نحو مسلولون  
ولو كان مكسورا لم يزل الى اربع من الضمة الحقيقية او التقديرية والكسرة  
الحقيقية وهذا اثنان قولنا وهما تسقطان عند الاضافة اى نون  
التثنية والجهم واما تسقطان حالة الاضافة لانها عوض عن التثوين  
فى بعض مناهيب والتثوين يسقط عند الاضافة فكذلك عوض منه  
واما على مذهب من قال بالحركة او لدفع الالتباس او منهما شذوذ  
لقصر الكلام واختلاف ما مر انما نحو جاءنى غلاما زيدا اصله غلامان  
فلما اضيف اليه سقط النون بالاضافة واما طول الكلمة مع الالف  
التي ذكرنا ومسلولو امصرا ضله مسلول لما اضيف الى ما بعد سقط  
النون اما بالاضافة او للتخفيف على اختلاف الذى ذكرنا قوله  
السابع اى الصنف السابع من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع  
بتقدير الضمة حالة الرفع والنصب بتقدير الفتحة حالة النصب و  
الحركة بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص اى هذا الصنف الثمانية  
بالمقصور اى بالاسم المقصور واللام فيه عوض عن الموصوف  
تأمل وهو ما يكون فى اخره اى اخر الاسم الف مقصورة كضمنا  
واما سمي بالمقصورة لان قصر الشيء عن الشيء هو ايضا مقصور

عن الحركات الثلاثة سواء كانت الالف ثانياً كالعصا باللام أو مجرداً  
كعصاً بالتسوية قولهم وبالوصاف أي بالاسم المضاف إلى ياء التكلم  
عند جمع المذكر السالم بعلامي وإما صار الأعراب بالحركات لأن  
هذه الأسماء مفردة والمفرد أصل في الحركات وإما صار الأعراب  
تقدرياً لتعدد طرور الأعراب ومفعول في اللفظ ليس العصب آخره  
الف وهو لا تفصل الحركة أصلاً فصار تقدرياً وأما في علامي ولام  
لما صار آخر الكلام فمبني على السبب انضمام الياء كسره ما قبلها فصار  
ما قبلها مبتدأ على ذلك الكسرة ولم يبق محل الأعراب لفظاً فصارت  
تقدرياً كذلك أقالوا وقته نظراً لأنه لم يبق محل الأعراب فصار  
عليه ساقطاً على الإضافة إلى ياء التكلم ويكون أعرابه لفظياً و  
امضياً الساقط تقدرياً وأحببته بأن الإضافة ساقطة على دخول  
العوامل لأنها من خواص الأسماء وخاصة التي ترجع من العبر وفيه  
تأمل فإن قيل فعلى هذا ينبغي أن يكون ذلك الكسرة في علامي  
مستتر كإين انضمام عامل الحارة وبين انضمام الياء فيكون أعراب  
علامي لفظياً حالة آخر وتقدرياً حاله الرفع والنصب وأحبب  
عليه بأن هذا المصوغ لورد في التوسيع اللفظيين على أترو واحد و  
عرفت في تحت التوسيع أن أتراد التوسيع اللفظيين على أترو واحد  
بمفعول محذوف ما إذا كان أحدهما لفظاً والآخر معنوياً فيجوز  
أن يكون كذلك همها تأمل وإن قيل فعلى هذا ينبغي أن يعرب ما قبل  
نون جمع المؤنث في نصيرين وتصرين أعراباً بتقدرياً دون الساء  
والحال أن الياء كما انضمت الياء لما قبلها كذلك نون جمع المؤنث  
انضمت الياء على السكون لما قبلها فصار حالهم أن يعربوا على تقدير  
وسواء جمع الموت وأحببته عليه بأن يسمي فرق حل وهو أن  
النون في جمع الموت صمد والمفاعل والفعل شديدين الاتصال  
بالفعل لفظاً ومعنى فلهذا اتصل بالفعل ذلك النون حصل اتصال  
الفعل معه بحيث لم يبق هناك محل الأعراب لا لفظاً ولا تقدرياً  
فصار تأمسين وأما الإضافة وإن كان تقتضي الاتصال لكنه يقتضي

لا اتصال اللفظ للمعنوي فتعد محل الاعراب لفظا لا تقديرا فصار يحوز  
 غلامى معا بالتقدير فا حفظ هذه اكله في غاية التحقيق وبعضها في  
 لا يصحاح شرح المراح فان قيل لم لا يعوض النون عن الرفع بعد ثوب  
 جمع المؤنث كما يعوض بعد الف التثنية وواو الجمع اجيب عنه  
 بانه لو عوض النون عن الرفع يجوز لكن لزم اجتماع النونين في آخر  
 جمع المؤنث ففي باب اهان يبين لزم اجتماع اربع نونات وهو مكروه  
 وشنيع جدا وهذه النونين بمنزلة النونات حكما ولذا يلتبس بنون  
 الخفيفة صورة فلهذا المريعوض لا يقال فحلى هذا يلزم ان يعوض آخر  
 غير النون اذ لا يلزم ان العوض هو النون فقط بل يجوز ان يكون اى  
 حرف من حروف الابدال وحروف الاستئجدة يومصال زط كذا في  
 المراح لا نأقول لو فعل ذلك لزم خلاف جمع المؤنث عن اخواتها فيلزم  
 الانتشاء في ذهن المبتدئ فان قيل اذا ثبت وتقرر ان النون في  
 التثنية والجمع عوض عن الرفع المضرد في الافعال فيلزم اجراء اعراب  
 المضارع على فاعله لان الالف والواو والضمير هو الفاعل والنون  
 العوضى ما بعدهما اعراب المضارع فاجراء اعراب الكلمة على كلمة آخر  
 لا يجوز قطعا واجيب عنه لا مركز لك الا ان الفاعل كالجزم من الفعل  
 لشدة الاتصال فصار الفعل والفاعل كلمة واحدة حكما انتهى هذا  
 كلامهم في الايضاح شرح المراح فان قيل لم لا يجوز ان يكون اعراب  
 عصا ونحوه باحرف كاعراب كلا وكلتا الوجود حرف الصالح للشرع  
 في اخره كما في اخر كلا وكلتا واجيب عنه بان عصا اسم متمكن لازم  
 التنوين في امان ان يثبت مع ذلك الالف التنوين اولا فالاثبات مستغن  
 للزوم التقاء الساكنين وكذا احرف التنوين وحدها تحلوا لاسم المتمكن  
 عن التنوين بغير ضرورة وكذا حذف الالف لانه يلزم حذف  
 الاعراب وهو لم يوجد فان قيل تقدير الاعراب بسبب التعذر  
 في عصا اما ان يكون قبل الاعلال او بعده فان كان قبله فلا يمنع  
 ظهور الاعراب فيه بل ثقل عليه واجيب عنه بان الغرض هنا  
 محر تقدير الاعراب مطلقا سواء كان التقدير بسبب التعذر

والاستقلال وان فرضنا ان تقدير الاعراب همما لتقدير الاعراب  
 لا للاستقلال فحواله اما تحت احرار الاعراب بعد الاعلال لا قبله  
 ولا قبل ان احرار الاعراب بعد الاعلال فمتبع ظهور الاعراب لا  
 قبل الاعراب واما بما يحار بعد الاعلال لان الاعراب صفة للكلمة و  
 الكلية ذات وشغل له واحرار الصفة بعد تقدير الابدان والحل اي  
 بعد معنى الصفة فصار الاعراب تقدير بالبعد وكعلامة لا للتقدير  
 بقول مطايع الهدى القاعية المذكورة جاء في الغصاة وعلامي في  
 الرفع ورأى الغصاة وعلامي في حاله انصب ومرتت بعضا وعلف  
 في حالة الحر فالمراد ذكر عصب كل اسم يكون مفردا حرر العام مقصوره  
 سواء كان للتانيب او كان للالجان او للاستماع او رعاية القافية  
 او رائده او موزنه بل كذا في اراد ذكر علامي كل اسم صحيح او حاربه محاربا  
 ائتم اليامن اي الصنف التام من الاصناف المذكورة ان يكون  
 الرفع تقدير الصفة حاله الرفع والحر تقدير الكسرة حاله الحر و  
 النصب فالعجيبة لفظ حاله النصب ويختص هذه الصنف  
 بالمقوص وهو اي الاسم المقوص ما اى اسم احره باء اي احر  
 ذلك الاسم باء ما قبلها مكسور كالقاصه مطلقا سواء كان الباء  
 اصليا او وصفا او عوضيا من الواو او من الالف سواء كان محذوفا  
 بالتقاء الساكنين او لا واما صاد الاعراب في هذه القسم بالحركات  
 هم اركان بالحركات كان في الحالتين تقدير يا وفي حالة واحدة اسطيا  
 واما وجه الحركات بلاده مفردا مفردا اصل في الحركات كما لا يخفى  
 واما وجه التقدير في الحالتين المذكورتين فلا استقلال الصفة و  
 الكسرة على ذلك الياء واما وجه اللفظي حاله النصب ولا الفتحة  
 احر الحركات تقول مطايع الهدى القاعية جاء في التاجي و  
 رأت القاصي ومرتت بالقاصي وعلى هذا الياس غيره في قول  
 والتاسع اي الصنف التاسع من الاصناف المذكورة الساكن  
 ان يكون الرفع تقدير الواو حاله الرفع والنصب والحر بالياء لفظا  
 حالة النصب والحر وحالة النصب فالعجيبة لفظ مختص هذا

بالجمع المذكور السالم مضافا إلى ياء التكلم تقول جاءني مسلمي تقديري  
 تسلمون فلما اصبحت سقط عنه النون للاضافة فصار مسلمي فقد  
 توجهت الى قاعدة الضرفية وهو قوله اجتمعت الواو والياء الاولى  
 منهما ساكنة فقلبت الواو ياء للتحفة لان الياء اخف من الواو وادغمت  
 الياء في الياء لوجود المتجانسين وبدل الضمة بالكسرة لمناسبة الياء  
 فصار مسلمي فصارت علامة للاعراب وهي الواو وتقديره بالابدال ان  
 الواو ياء فلم يبق الواو على أصله ورايت مسلمي ومررت بمسلمي في  
 حالتي الناصب والحادة فان النصب تابع للحركة وانما صار الاعراب  
 ههنا بالحروف لما مر من انه جمع لوجود حرف الصالح للاعراب في  
 اخره وانما صار تقديره بالحالة الرفع ولفظيا في حالتي النصب والحركة  
 لان في حالة الرفع يلزم ابدال الواو فلم يبق الواو واو ابل صار ياء  
 وفي حالتي النصب والحركة الادغام فقط والادغام لا يخرج الشيء  
 عن حقيقته بخلاف الابدال فانه يخرج الشيء عن حقيقته انما  
 في التحويل كما ان الاعراب تقديري بالحالة الرفع كذلك في حالتي النصب  
 والحركة ايضا تقديره بالان الياء علامة النصب والحركة لا يكون ههنا  
 بل كونه مدغما مستترا واجيب عنه بان الادغام لا يخرج الشيء  
 عن حقيقته كما عرفت فالتلفظ بالياء الثانية تلفظ بالياء الاولى  
 ايضا لان المدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في  
 الكتابة اعلم ان الاعراب التقديري قد يكون بالحركة وقد يكون  
 بالحروف فاذا كان بالحركة فقد يكون في الاحوال الثلاثة كما في عصا  
 وغلام وقد يكون في الحالتين كما في قاص وداع ورايم واذا كان  
 بالحروف فقد يكون ايضا في الاحوال الثلاثة نحو جاءني ابو القوم  
 ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذكر المصنف هذا القسم  
 لقلته وقد يكون في حالة واحدة كما في مسلمي فان قيل فعلى هذا  
 ان يكون الاصناف عشرة لا تسعة وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو  
 والنصب بتقدير الالف والحركة بتقدير الياء كما في قوله جاءني  
 ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم اجيب عنه بانه

من تحت قوله تعصا وعلامي فان قوله وقد يكون الرفع سمي  
 الصمت والبصم سقدير الفصح والحرس قدرا الكسرة اعم من ان  
 يكون بالحركات او بالحروف ففي صورة الابداح صارت سبعة  
 بامل واعلم ان هذه القاعدة المذكورة من كونها اجمع  
 الواو والياء والاولى منهما ساكنة الى اخرى مسروطة سرائط  
 احدها ان تحتها في كلمة واحدة مسوقة كما في مرمى اصله مرمى  
 او حكية ما كان في كلمتين غير مسوقتين كما في صادني ورامي  
 اصلها صادني ورامي ما كان كل واحد منهما كاسمين كما في حكم  
 الكلمة الواحدة لئلا اتصال الضمير مع ما قبله ومع هذا الشرط خرج  
 نحو قالوا يا دنيا وكنه قوله بعد ويوما ترمي وتراعى الادغام لان  
 احكامها ليست في كلمة واحدة حقيقية او حكيمة بل في الكلمة المتقلبة  
 وتايها ان لا يكون ذلك الواو مفيدا لغير الالف نحو ويوم ترمي وتراعى  
 لا يكون ذلك الياء مفيدا لغير الواو نحو ديوان اصله دووان وتراعى  
 ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن الفعل نحو انوم على العمل وحسبها  
 ان لا يكون ذلك الكلمة على الموصولة نحو حيوة على الامر وحسبها  
 ان يكون في آخر الكلمة لاني الوسط نحو مقبول ونحو وف وسلمعها  
 ان لا يلبس شي آخرى ثم هذه التراتب تراتب الوحد لا الحو  
 لان الحو لا ينضم هذه التراتب سواء وحدت هذه التراتب  
 او لا في يجوز الادغام هذه الكلمة في السعدية تخرج الرخاى وتعصا  
 في الانصاح تخرج للراح بامل قوله الفصل الرابع من المصطلح الاثرية  
 المذكورة ويكون جزء المقدمة ويوقف عليه الترويع في تقسيم  
 اسم المعرأة فهو تقسم اسم العرب في مدفع الاشكال الساتر من  
 كلمة في الطريقة قوله وهو على نوعين اسم ليس فيه سنان فقوله  
 سنان اسم لقوله ليس وحريه مقدم عليه والجموع صفة الترتيب  
 او صلة الموصول سواء على ان كلمة ما موصوفة او موصولة ثم الموصوف  
 مع الصفة او الموصول مع صلة خبر اليتد او هو في ذلك هو واعلم  
 ان كلمة ما لا تحل امالا يكون في محل المسند ان في محل الخبر بالوصف



الاول فالوصول هناك اولى من الموصوف لان المبتدأ أحق ان يكون  
 معرفة فالوصول ايضاً معرفة واذا كان في محل الخبر فالوصف اولى  
 من الوصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف  
 النكرة محصورة انتهى كذا في الغاية او سبب واحد عطف على قوله سبب  
 فحال في الاعراب كحال على الوجه المذكورة تأمل وكلمة او هنالك الانفصال  
 الحقيقي يقوم هذا السبب مقامهما اي مقام السببين في التأثير بان  
 يؤثر وحدة تأثيرهما من الاسباب التسعة فقوله يقوم جملة خبرية  
 وقعت صفة واحد وقوله من الاسباب بيان لما يقوم اي لقوله  
 ما يقوم مقامها او من السببين او من جميعها تأمل فان قيل ما  
 الباعث على تقسيمه لان المقصود معرفة الاسم وهو حاصل بتعريفه  
 واجيب عنه ان الباعث على تقسيمه اجراء الاحكام المختلفة لها  
 كما لا يخفى فان قيل تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه واجيب عنه  
 كانه اكتفى بهما وهو المركب الذي لم يشبه الى اخره دون التعريف  
 الذي هو كلمة تدل على معنى في نفسها الخ لان ههنا تقسيم اسم العرب  
 لا تقسيم مطلق الاسم سواء كان معرباً او مبنيّاً فان قيل ان نوحاً  
 فيه سببان وهو مع ذلك منصرف واجيب عنه بان المراد من السببين  
 سببان مع شرائطهما وفيه انتفاء الشرائط كما سيأتي عن قريب فان قيل  
 لم قدم تعريف المنصرف على ضده واجيب عنه بان المنصرف  
 اصل بالنسبة الى غير المنصرف تأمل كزيد ونحوه ويسمى الامكن اي  
 ويسمى لذلك المعرب المتمكن امكن على صيغة اسم التفضيل لامكانه  
 على اعراب الثلاثة وقد مر وجه كل واحد منها اي من المعرب والمتمكن  
 والامكن تأمل فلا يبعد هالما فرغ عن حده ومعرفة شريع الان في  
 حكمه واثره ارباب عليه فقال وحكمه اي اثره المرتب عليه ان يدخله  
 الحركات الثلاث مع التنوين فان قيل حكم الشيء اثر ذلك الشيء ومن  
 البيان ان الدخول ليس باثر بل صفة المتكلم حقيقة والحركات تبعاً  
 وبجاز واجيب عنه بان اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية  
 بمعنى اللام المقدرة او في تقديره وحكمه او فيه ثم فاندفع الاشكال

ومثل هذا الاشكال يسمى في حكم المصروف الستاء الله تعالى مع حركاته  
 تقول اما موافقا لمبدأ الحكم المذكور جاء في زيد ورأيت زيدا  
 ويرد زيد وغير مصروف اي تأنيها غير المصروف على حد والستاء  
 وهو اي الغير للمصروف ما اي اسم به ستان منها اي من اسباب  
 التسعة او احد منها اي من الاسباب التسعة تقوم ذلك الواحد منها  
 في التأثير بان تؤثر وحدها تدرها بقوله ستان اما مسئلة وحرر  
 فيه مقدّم عليه او دأعل فيه والحكمة صفة الموصوف الاصلية و  
 المجموع حاد الستاء وهو الصمد للرفع اعني هو قوله او واحد  
 عطف على الستان واعرانه كاعرانه على الوجهين المذكورين تأمل  
 وما تقوم ومعامتها ليس الا صيغة مستعجمية الجموع والعاء التانيث كما  
 يسمى ساء الستاء الله تعالى وان قبل ان يوحا وهو دأكل واحد  
 منهما مصروف مع ان بهما ستان واحبب عنه بان المراد من  
 الستان الستان مع شرائطها وشرائط العجبة التي في هذه الالام  
 هي الزيادة ونحوه الاوسط وكلها هاهنا مستفاد تأمل فان قبل  
 ان يحد اية ستان وليس غير مصروف اجبب عنه هذا وحده  
 احدها الستاء على ستين مع قطع النظر عن الحكمة والفعل تأنيها  
 اشتماله على ذلك الستين مع ملاحظة الشروط واذا تصور مع  
 ملاحظة الشروط فهو متصرف وطعلا لانه اذا باب الشروط  
 المسروطة واذا تصور كونه متشاملا على وجود الستين فقط فهو غير  
 مصروف لوحد الستين منه العلية والسائيت وان قبل غير  
 المصروف لا يكون معاير للمصروف بل حظ عنه الجرم والتبوين ولا  
 بل ما يكون مينا لان المصروف لا يكون الا مينا اجبب عنه  
 بان المراد من الانصراف هو استئمال الاسم على الاعراب التلت اى  
 على الاعراب الرائد على الفعل وتعد المصروف يراد استئمال الاسم  
 لا على الاعراب التلت اى لا على الاعراب الرائد والانصراف وغير  
 من ذلك من الصرف وهو  
 من الزيادة او غير مستعمل

على الجواب الزائدة فالأول يسمى منصرفاً والثاني يسمى غير منصرف  
 لكن الورد في الفاضل قدس سره وهو العبد الغفور في حاشيته على القول  
 الضيائية تأمل فإن قيل لو قال في تعريف غير المنصرف ما شابه الفعل  
 في السببين خفيفة أو حكما كان اختصراً وشملاً أوجب عنه الأمر  
 كذلك إلا أن المشاهدة وصفت عارض يتولد من بعد وجود السببين  
 في الاسم فاختد الذات في التعريفات أولى من اخذ الصفات فلا بد  
 التعريف المحدثى أولى من الرسمي تأمل فإن قيل لمعدل عن التعريف المحدثى  
 لغیر المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يعتزل عنه الجرو والتبوين  
 أوجب عنه انما عدل للزوم الدور فيه لان اعتزال الجرو والتبوين  
 يتوقف على منع الصرف ومنع الصرف يتوقف على اعتزال الجرو والتبوين  
 فلو عرفت الصرف باعتزال الجرو والتبوين لزوم الدور كذا في غاية التحقيق  
 في بحث غير المنصرف قوله والأسباب التسعة وهي اى الأسباب  
 التسعة العدل ما عطف عليه فالعبارة بتقديم العطف على الرائط  
 والا لزم كون العدل اسباباً تسعة وذال لا يجوز لان العدل سبب واحد  
 لا اسباب تسعة قوله واعلم انه قد تقدم الربط على العطف وقد يكون  
 العطف مقدماً على الربط فاذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدماً  
 على الربط بخلافه السكجيين خل وعسل وماء وان كان تقسيم  
 الكل الى جزئياته فالربط مقدماً كما في قوله الحيوان انسان وبقرة وغنم  
 فهذا العطف مقدماً عليه قوله والوصف والتأنيث والمعرفة والجمعة  
 والجمع والتركييب والالاف والنون الزائدة وان ووزن الفعل وحكمه  
 اى حكم غير المنصرف وهو الاثر المرتب عليه من حيث اشتغال الاسم  
 على السببين او على واحد يقوم مقامهما ان لا يدرى خله الكسرة والتبوين  
 لمشاكلة الفعل في وجود السببين فيه كما في الفعل وذلك لان  
 الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاد اثبت المشاهدة بالفعل  
 منع منه ما منع من الفعل وهو الجرو والتبوين فقوله وحكمه مبتدأ  
 وان في قوله ان لا يخفف من المشقة واسمه ضمير اللسان ولا يوافقه  
 وما بعد من الجملة الفعلية خبران والمجموع خبر حكمه انتهى

لما ذكرنا بستم تصرف وجوز

فصل في بيان معنى قولهم

فصل في بيان معنى قولهم

فإن قيل كثير من غير المصروف يدخله الكسرة والتسوية كما في  
بعض الاستعار لصوره وروى الشعر والتسوية والتسوية أحيط  
بأن المراد من عدم دخول الكسرة والتسوية عدم الدخول وقت  
انقضاء الصورة والتسوية وأما عدم وجود الصورة والتسوية  
بدخله الكسرة لأن الصورة وقت تنجس المخطوبات والتسوية أمر  
عندم انتهى وقوله فيكون ذلك الاسم في موضع الجر مفتوحا لهذا  
كما من أن آخر تامة للخص في غير المصروف بخوجه في أحد و  
رأى أحد ومررت بأحد بالفتح لما فرغ من الأفعال شرع في العنصر  
أما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة أحدها معنى العدل  
وقب صلة الطبع أي كما ينبغي فلا عدل إليه أي مال إليه وقد يكون  
معنى الاعتراض أن وقعت صلة عن نحو لا عدل عنه أي اعتراض  
عنه وقد يكون معنى الضرف أن كان صلة كلمة في نحو لا عدل  
فيه أي صرف فيه وقد يكون معنى العدل أن كان صلة من يجوز  
عدل لكمال من البعير أي بعد الكمال من البعير وقد يكون معنى  
التساوي أن وقعت صلة بين نحو عدل الأمرين كذا وكذا أو  
قد يكون البعير هذه المعنى مما تقتضي صلاته تأمل ونحو في الاصطلاح  
تعبير اللفظ من صيغة أخرى صيغة أخرى تحقيقا أو نقدا أو قول  
تحقيقا أو نقدا أو مصوب على المصدرية على حذف الموصوف أو  
المضاف أصله بغير اللفظ بالهاء وهو الصواب لأن الهاء لازم  
لما شرطية كما جاء في موضعه نحو ما يريد مطلق وكذا أما  
الجمعة فريد مطلق ونحوه وكان الأعمد أن من حاشا أما قول  
الهاء عن جواب أماني السجدة التي بعد الهاء أن المراد من اللزوم  
عليه الوقوع تأمل والله أعلم بالصواب فإن قيل هذا الحدس  
بما منع لصدره على التسويات من نحو صرف وبصرف إلى أحيط  
بأن المراد من الصيغة صيغة ذلك اللفظ بأرجاء الصمير إلى اللفظ  
فما صفة الصيغة إلى الصمير اللفظ حرجا التسويات كلها لأن  
صيغة التسويات ليست صيغة المصدر وكذا حرج التسوية

التصغير من نحو الزيدان والزيدون وجيل لان صيغة التثنية ونحو  
 التصغير ليست صيغة المفرد فالتقيل فعلى هذا التقدير يصدق الحد  
 على المعربات القياسية نحو قال وباع ومقول ومرعى ونحوها لان قال  
 مبتدأ بعينه قول وكذا باع ومقول اصله مقول ومرعى اصله مرعى  
 اسم مفعول واجيب عنه بان المراد من التغير تغير غير قياسي والتغير  
 في هذا البوضع قياسى على مقتضى القاعدة الصرفية فان قيل هذا الحد  
 ضايق على لفظ يد ودم لان اصلها يد وودم على وزن فعل فيصدق  
 عليه ان فيه تغير اللفظ عن صيغته اجيب عنه بان المراد بتغير اللفظ  
 عن صيغته تغير مع بقاء المادة في المعدول والمعدول عنه وهما ليست  
 كذلك فان قيل فعلى هذا لا ينبغي ان يكون ثلث ومثلث من العدل وكذا  
 عمرو وفرلان المادة ليست باقية فيهما اجيب عنه بان المراد من المادة  
 حروف الاصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام والمادة الاصلية  
 باقية فيهما فيكون كل واحد منهما من باب العدل والتقيل يدخل فيه  
 اثيب واقوس لان مفردهما ناب وقوس وهما اجوفان وقاعدة اسم  
 الثلاثى المجرد الاجوف ان يكون جمعه على افعال نحو قول على اقوال وثوب  
 على اثواب ولوم على الوام وقوم على اقوام ونحوها مما لا يعد ولا يحصى  
 فعلم من هذه القاعدة ان الناب والقوس يجعان او لا على انياب  
 اقواس ثم يتغير الاثياب والاقواس تغيرا غير قياسى الى اثيب واقوس  
 اجيب عنه بان المعتبر في باب العدل امران احدهما وجود الاصل  
 وثانيهما اعتبار اخر اخرج ذلك الاسم عن ذلك الاصل فان تحقق كلاهما  
 معا تحقق العدل واذا انشأ احدهما انشأ وهما كذلك لانها  
 وان كان لها اصل لكن لم يعتبر اخر اخرجها عنه لانه لو اعتبر اخر اخرجها  
 عن ذلك فلا يبق لها فى الاستعمالات المعبراة الشاذة فمن نسبتهما  
 علم عدم اعتبار اخر اخرجها عن ذلك الاصل لا يقال ينبغي ان تكون  
 الشاذة لها وجه اخر فلا يكون التسمية الا على عدم اعتبار اخر  
 عن ذلك الاصل لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة  
 الشذوذ بخلاف جمع اسم المجرد الاجوف لان له اصل كما عرفت

من قبل فكلما خالف الاصل يكون شاذ انتهى كذا في الصبغة  
 وبعضها في حاشية عند العنود قد سبته واطلبت هذا الزاد  
 عرفت هذا فاعلم ان العرف من تعريف الشيء بمعرفة ذلك  
 الشيء وهي على نوعين اما على وجه الامتناع عن كل ما عداه ولما  
 على الامتناع عن بعض ما عداه فاذا كان الاول فيحتاج الى  
 هذه التكاليف والعنود ليحصل الامتناع بهذه العنود عن  
 كل ما عداه وان كان الثاني فلا حاجة اليها وهذه النوبة في كل نوبة  
 تأمل فاذا قصد امتناع العدل عن ثلث الاشياء السبعة فقط لا  
 عن كل ما عداه فهذا التعريف بلا اعتبار للعنود كات وواف تأمل  
 اعلم انه لو قال المصري تعريفه والعدل تغير اللفظ عن صيغته الى  
 صيغة اخرى تعبر عن قياس بلانك واعلال وتوقف مع  
 بقاء المادة للكتاب اولى لعدم الاحتياج الى المورد كذا في قاضي  
 الارشاد المندوب في علم النحو في مقابلة الكاشفة واطلعت هناك  
 استقوله ولا يجمع لك العدل مع ورد الفعل اصلا لانه لا يتغير  
 فاذا كان العدل تغير لفظ عن صيغة تعبر عن قياسه ولا يجمع  
 مع ورد الفعل اصلا لان اورد الفعل لا يكون الا في اسياؤه  
 است المعايير بين الوردين فكيف يمكن الاتحاد في الموردين  
 اعلم ان اورد الفعل معتبره في بسبب من الضرورة وكون  
 اكثر من معلوما او اكثر مجهولا وضرب على اسم المجهول من المجهول  
 وخرج على اسم المجهول انصرف خبره معلوما ومجهولا وهذا هو  
 المشهور وما بينهم واما ورد العدل في مورد منلت وتغير  
 وقد مر وقطام وتغيرت تلك هذه التسميات المتشبهة بتم العدل الحقيقي  
 ما يوجد فيه دليل على وجود الاصل الاسم سوى منصرف  
 والتقدير ما لم يوجد فيه دليل على وجود اصل المعدول  
 عنه الاسم صرف ولما الدليل على اعتبار خروج الاسم عن ذلك  
 الاصل فليس الاسم صرف ولما التسميات عن الصروف غير  
 لوجود اسمها غير منصرف فاقصى ذلك المصنفات

عمرو زفر عن عامر وزافر ويعصرف صرد ويلد على وزن عمرو زفر  
 لانها وان كانا على وزن عمرو زفر لكنهما الماحدين في الاستعمال غير  
 منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل وهو صار ووزن بالذ  
 وفيه كلام سيأتي من بعد ان شاء الله تعالى قوله ويجتمع مع العلمية  
 اي ويجتمع ذلك العدل مع العلمية كعمرو زفر مثال العدل التقديري  
 واجتماع العلمية مع العدل وذلك لانه لا يوجد احد غير منصرفين ولم  
 يكن فيهما سببان الاسباب واحد وهو العلمية وهي وحدها لا تؤثر  
 لا تمنع الصرف فقد زفر فيهما العدل بان اصل عمرو زفر زافر وعدل  
 عنهما اي عمرو زفر ليحصل فيه سببان حفظ القاعدتهم ليكون العدل  
 التقديري مع العلمية فان قيل باي شيء يعلم نصوصية اصلها  
 يكونها عامرا وزافرا اذ يجوز ان يكون اصلها غير ذلك اللهم الا  
 ان يجاب عنه بالدال والشاهد عليه باب قطام بان قطام معد  
 عن القاطمة لان معنى لفظ قطام بعينه قاطمة فان قيل ينبغي ان  
 يكون طرد وبلد وجون غير منصرف لوجود كل واحد منهما على  
 وان عمرو زفر وانت قلت ان وزن فعل من اوزان العدل يجب  
 ان يعتبر فيها العدل ويحكم بغير انصرفها واذا لم يحكم بعد انصرفها  
 فعلم انه يتحكم والتحكم ليس بحجة وسندا اجيب عنه بان مجرد  
 وجود الاسم على اوزان العدل لا يكفي لاعتبار العدل مالم  
 يقتضيه منع الصرف يعني مالم يوجد في الاستعمال غير منصرف  
 وصرد وبلد وجون لم يستعمل كل واحد منهما في كلامهم غير  
 منصرف بل استعماله على الانصراف والالم ترك المص هذا الثلاثة  
 فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمرو وزفر وبين  
 فعل منصرف كصرد وبلد ونحوه تأمل قوله ويجمع اي ذلك  
 العدل مع الوصف كثلث ومثلث مثال العدل لتحقيق واجتماع  
 العدل مع الوصف ايضا وذلك لان في ثلث ومثلث تكرار المعنى  
 ومن المعلومات ان تكرار المعنى لا يكون الا بعد تكرار اللفظ  
 بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب وهما تكرار

المعنى ولم يذكر اللفظ فكرر المعنى شاهد على وجود أصلهما  
أصلهما اللفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة عدل كل واحد من ١٠٠  
تمثلت عن هذا الأصل فادان قدر العدل الصحيح واجتمع مع  
الوصف وهو الثلاثة انتهى وان قيل الوصف المعبر في  
مع الضرب هو الوصف الأصلي لا العارضي والوصف في  
ومثلت عارضي لأن الثلاثة وصعب لمسه معنى من مر  
العدل وهو ما فوق الأمان وبحسب الأربع ولا وصفه فيه  
وصفا احسب عنده بان الأمر كذلك إلا أنه لما عدل تلك و  
تمثلت عن تلك ثلاثة فصار ذلك الوصف أصلهما على أن  
المعدول وضع ثاب وخروج تلك وميل عن تلك لتلك لتلك  
لوصف فصار ذلك أصلها قوله وأخرى بالعدل التحصين في  
اجتماع العدل مع الوصف وذلك لأن اخرج مع أخرى وهو  
مؤيد أخرى وأخرى اسم الفصل وما سبه أن يسعمل بأحد  
الأمور الثلاثة من كونه مصافا نحو الفصل فهو أو معر  
باللام نحو الفصل أو من محو ريد الفصل من عمر وهبنا لفظ  
أخر يسعمل من أحد الأمور الثلاثة أي يسعمل عن هذا القياس  
المذكور فعلم أنه معدول عما هو القياس فيه وذهب بعضهم  
إلى أنه معدول عما يسعمل باللام ووجهه أن هذا الاستعمال أصل  
بالنسبة إلى الآخرين من أنه يسعمل مطاها للموصوفين لما هو  
وأعداة الصفة لموصوفها وهو الصفة محو ريد الفصل  
والرندون الفصلون فلهذا أصدا أصلا وذهب بعضهم إلى  
أنه معدول عما يسعمل معه كلمة من وجهه أن هذا الاستعمال  
أصل في أنواعه الثلاثة لاستعماله على ما هو الأصل في اسم الفصل  
وهو ذكر الفصل عنه وهو موجود فيه ولم يذهب إلى جهة  
الإضافة لأن المضاف إذا قطع عن الإضافة يحسب في أحد ذلك  
المضاف حيزه عن ذلك المضاف وهي تبين محو ريد أصله  
نوما إذا كان كذلك أو ساء على الصفة محو ريد أصله قبل كل شيء



وبعد كل شيء او اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدي ولا شيء من  
هذه المذكورات في آخرها هذا المبدأ هب احد الى جانب الاضافة  
هكذا قالوا وفيه نظر لانه لو كان معدولا عما هو الالام يعني الاخر يلزم  
فيه محذور اما الاول فلان احرى يجب كونه مبنيًا لتضمنه معنى الالام  
واما الثاني فلانه ينبغي ان لا يكون من باب العدل اذ في العدل  
تغير اللفظ دون المعنى وهما تغير المعنى ايضا لان التعريف غير  
مراد فيه اجيب عن الاول بان احرى معدول عنه ولا يكون متفصلا  
للالام اذ العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يضم لم يكن مبنيًا وعن  
الثاني بان المراد من المعنى المعنى الوضع لا الوصف والتعريف معنى  
زائدة فاذا اوجد فهو اولى والا لافساد فيه فان قيل لو كان معدولا  
عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايضا محذور ان احدها ان يكون مبنيًا  
ايضا لتضمن من وهو حرف مبني وتضمن المبني مبني اجيب عنه  
بانه لا نسلم انه متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيلية فيه  
لان احرى يستعمل حينئذ بمعنى غير فلا يكون مبنيًا وثانيهما انه ينبغي  
ان لا يكون من باب العدل ايضا لان احرى يستعمل جمعا واخر من  
يستعمل مفردا مذكرا ابد الان اسم التفضيل اذ الاستعمل من  
يجب كونه مفردا مذكرا فلا يكون خروجه عن صيغته اجيب  
بان اسم التفضيل المستعمل من يستوى فيه الافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتانيث قوله كما قال علما افضل من علمائهم  
فلو لم يكن مستويا للجمع لم يصح حمل الافضل على قوله علما ثانيا  
لان قوله علما ثانيا جمع ولا يجوز حمل الجمع على المفرد فلا يقال الزيد  
قاسم فاذا صح الحمل صح خروجه عن صيغته تامل انتهى هذا  
كله في الغاية قوله وجمع هذا ايضا مثال للعدل التحقيق واجتماع  
العدل مع الوصف ايضا وذلك لان جمع جمع جمعا هو وثبات  
الجمع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة للجمع على فعل كجمراء على  
جمروا ان كان اسما للجمع على فعلى او فعلاوات كصبرا على يجمع  
على صبارى او صبراوات وهو لم يحكى على هذا القياس فعلم ان

معدول عما هو الأساس وهو جمع أو جماعي أو جمعاً أو باسماً  
فإن فصل لو كان معدولاً عن فعلاء أو فعل الصفه فيكون مثلاً  
للعدول والوصف فيكون مثلاً المطاوعة التمثيل له وهو المراد لمحصول  
احتياج العدول للخصي مع الوصف وإن كان معدولاً عن فعلاء  
أو فعل الاسم ولا يستقيم ولا يكون مثلاً للتمثيل للعدول لمحصول التمثيل  
العدول مع الوصف بل لا يكون الوصف ولا يكون غير مبصوب  
واجب عنه بل فعلاء أو فعل الاسم فيحمل على فعلاء أو فعل الوصف  
سواء على الوصف لأن وضع فعلاء أو فعل لا يكون إلا للوصف واستعمال  
الاسم طاري عليه كذا في حاسبه عند العصور ومن سائر العرب  
على فوائد الصياغة وإنما الوصف هو في اللغة سودن شيء  
وفي الاصطلاح كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض  
صفاتها كاحمر بأنه اسم يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها  
وهو الحمره انتهى فقولنا كون الاسم دالاً على ذات مبهمة لا يقتضي  
وقوله على ذات مبهمة ما يدل على المعاني المصادرة وقوله مبهمة  
خرج به ما يدل على ذات مبهمة كريد مثلاً وقوله مأخوذة مع  
بعض صفاتها خرج به ما لا يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل  
على الذات فقط كالرجل بمعنى على هذا كل ما يدل على الذات مع  
الوصف تأمل قولنا ولا يجمع مع العلميه أصلاً الماء للتفريق  
وإذا كان الوصف كون الاسم دالاً على ذات مبهمة ولا يجمع مع  
العلميه أصلاً لأن الأسماء والنوع لا يجمعان في مكان واحد  
لأنها متساويان قولنا وشرطه أي شرط ذلك الوصف في سيبويه  
مع الصرف أن يكون الوصف وصفاً في أصل الوصف أعلم أن  
الوصف على نوعين وصعي وعارضى يعني أن يكون الاسم دالاً  
على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها على نوعين وضع  
وهو ما وضع له ذات مبهمة سواء دلت على ذلك الوصف كصار  
ومصروب واحمر أو لم يدق على ذلك الوصف بل صار علماً  
كاحمر على الرجل واسود أو رقم على الخبيث وباسم عارضى

وهو ما وضع لذات معينة ثم صارت لذات مبهمة كما ربح في مرة  
 بنسوة اربع فاذا كان الامر كذلك فالاعتبار في سببية منع الصرف  
 الوصف الاصلية لاصالته لا العارضية لصورته قوله فاسود و  
 ارقم غير منصرف اي كل واحد منهما غير منصرفين قوله وان صار  
 اسمين للحيمة الاولى للحيمة الاسود والثاني للحيمة التي فيها بياض وسواد  
 ولاصالتهما في الوصفية اي لاصالتهما في الوضع فلا يضره غلب الاسمية  
 لما ربح في الوضع لا يعتد به قوله واربع في هذا التركيب مرت  
 بنسوة اربع منصرف سمع ان فيه صفة ووزن الفعل لكونه على وزن  
 اكرم وهو من اوزان الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لكنه منصرف  
 لعدم الاصلية في الوصفية لان اربع وخمس وست وغيرها من  
 اسماء العدد وكل واحد منها وضعت لمرتبة معينة من مراتب العدد  
 فلا وصفية فيها في الوضع لكونها موضوعات لذات معينة لانه وضعت  
 لذات مع بعض صفاتها لكنه لما جرت على النسوة التي هي من قبيل  
 الذوات اي جعلت صفة لذلك النسوة التي هي من قبيل الذوات  
 والاعيان صارت الذوات مأخوذة في لفظ النسوة وانسحبت الاربع  
 والخمس والستة عن المعنى الذاتية اي جردت هذه الالفاظ  
 عن المعنى الذاتية وصارت محضة للوصف الاربعة والخمسة ونحوها  
 فلا يعتد بهذا الوصف في سببية منع الصرف لان هذا الوصف  
 حصلت ونشأت للاربع في ضمن هذا التركيب فاذا قطع عن الوصفية  
 تعود الى المعنى الوضعي وهو المرتبة المعينة من مراتب العدد فلا  
 اعتبار لذلك الوصف انتهى فان قيل ينبغي ان يكون اسود وارقم  
 منصرفا لبطان وزن الفعل فيهما بقبولهما التاء والمعتبر في السببية  
 وزن الفعل الذي غير قابل للتاء وهما يقبلان التاء كما قالوا اسودة  
 وارقة لحيمة الموت اجيب عنه بان المراد من التاء التاء التي  
 يكون قياسا وحقوق هذا التاء فيها غير قياسي لان تانيث الفعل  
 الصفة كون فعلا بالهزة والالف الممدودة بخسوداء ورتقاء  
 كحمرء لا بالتاء فالتاء فيها غير قياسي فلا يبطل الوزن تأمل فان

قبل بيعه ان يكون انصراف اربعة لطلال ورون الفعل لا يحبه  
 الوصف العارضة فان اربعة ابل التاء ويقال اربعة رجال الغنة  
 الورد الذي ليس قادلا للتاء لا يجب عليه بان المراد من التاء  
 التاء القياسية وهذه التاء ليست بعباسية لوجودها في استعمال  
 المدكر والعباس استعملها في المؤن وهذا التاء لا يطل الورد  
 بل الورد باق وانصراف اربعة لا يكون الا للوصف العارضة في  
 قولهم عرف ان عليه الاسمية على الوصفة لانصر الوصف ولم يصب  
 من غير افعي على الجملة واحدل للمصغر وحل للطنان لا يجب عليه بان عليه  
 الاسمية على ثمن معرفة وعزم صرة وان كان الوصف مسهورا وظاهر قبل  
 العلمية فعليه الاسمية لانصر لدالك الوصف كما في اسود وادم وعمرها و  
 ان كان غير مسهور وواضح فعليه الاسمية لانصر لدالك الوصف كما في  
 افعي على الجملة واحدل للمصغر وحل للطنان لعددا تها في الوصف  
 قبل العلمية كذا في العانة قوله واما التانيات الحاصل بالهاء فتعطي العلمية  
 اي شرط ذلك الاسم الذي يبه تاء التانيات الصمير واحمل الى الاسم بغير  
 البحث لا الى التاء والا لا يصح العلمية على قوله وشرطه لان العلمية لا  
 لا للتاء العلمية لياس من الروال لان الاعلام مجموطة عن التصرف  
 بقدر الامكان وذلك لان تاء التانيات عارضة للكلمة وطارئة عليها كما  
 في محل الروال ولا بد من الانساب السبعة ان يكون قويا ومسلما لا  
 يخرج الاسم عن اصله وهو الانصراف لخراج الشيء عن اصل ذلك الشيء  
 لا يكون الا لوجود قوي والتا غير العلمية لا تكون قويا بل في معصر الروال  
 لسقوطها في الوقف كما يقع طلحة بالهاء وانقل الاسم ان الاعلام مجموطة  
 عن النص لوجود التعريف حراثيل ومكايل ويقال حبريل ومكايل لا يجب  
 عليه بان المراد من الاعلام الاعلام السريية لا الاعلام الملكية ويجعل  
 انه وضع بان لانه تعزلاته وانقل المادي من الاعلام السريية وقد تغير  
 فيه كما ينبغي في حسب الترجمة لا يجب عليه بان قد لا يمكن لوجود  
 الضرورة فيه لان العرض من المادي حواء المادي ويقصد المادي  
 تحريف المادي من المادي الى المصود وسرع كما يقع بالحق في المصود

بأحقيق زيد أفلا قصد وقاية زيد حذف الدال عن أحقيق وجعل  
 ما بقى مضموما أو مفتوحا حاله فصار أحقيق زيد كطلمحة وكذا خمسة  
 وأربعة وكذلك أى مثل ذلك اللفظى فى اشتراط العلمية المعنوية لا بتأنيث  
 اللفظى لما اشترط لها العلمية فلم يعنوية بطريق الأولى لانه امر باطنى كان فى  
 غاية الزوال والسلب من تمام التأنيث فالعلمية للمعنوية بطريق الأولى ثم تأنيث  
 التأنيث فى زائدة لاحقة فى آخر الاسم تصير هاء حالة الوقف والتأنيث  
 المعنوى ما كان سماعيا أما باعتبار الاسم كزئيب مؤنث معنوى سماعى  
 باعتبار المسمى أو سماعى باعتبار الجنس من غير اعتبار المسمى كشارش  
 دبير ولما صار التأنيث اللفظى والمعنوى متحدان فى العلمية أشار المصالح  
 بين الفرق بينهما بأن العلمية للتأنيث اللفظى شرط لوجوب منع الضرب  
 بشرط زائدة وأن العلمية للتأنيث المعنوى شرط لجواز منع الصرف ولوجوبها شرائط  
 أخرى وإلى هذا البياشار المصنف قال ثم للمعنوى أى المؤنث المعنوى على حذف المعنوى  
 أن كان ثلاثيا أى اسماء ثلاثية على حذف الموضوع أى أن كان المؤنث اسما  
 ثلاثيا أى منسوب إلى ثلاثة أحرف والمراد من الثلاثى الحقيقي لا الإضافى  
 أى بالنسبة إلى الرباعى لتلايد خل فيه الثلاثى المزيد فيه انتهى فاقبل  
 الثلاثى بالياء المنسوبة لا يخلو ما أن يكون منسوب إلى ثلاثة بضم الثاء  
 الأولى أولى ثلاثة بفتح الثاء الأولى فإن كان منسوب إلى ثلث بضم الثاء  
 فىنبغى أن يراد من ثلاثى ستة أحرف لأن الثانى يدل على ستة أحرف  
 وأن كان منسوب إلى ثلاثة بفتح الثاء الأولى فضم الثاء فى اللفظ الثلاثى  
 خطأ لأن المنسوب يجب أن يكون موافقا للمنسوب إليه فى الحركات والغنة  
 مع زيادة ياء النسبة **عجيب** بأن الثلاثى منسوب إلى ثلاثة بفتح الأولى فضم  
 فى اللفظ الثلاثى الكائن بالياء النسبة غير قياسية أى غلط وخطأ لكنه  
 مشهور فالغلط المشهور أقصر من الصريح الغير المشهور كما فى المستقبل  
 لأن القياس فيه أن يقيم المستقبل بكسر الباء كذا أقصره مولانا نور محمد  
 المدنى فى حاشيته علم الصرف فاطلب هناك قوله ساكن الأوسط صفة  
 ثلاثى غير العجم أيضا صفة الثلاثى يجوز صرفه أى حذف ذلك المعنوى وذلك  
 الثلاثى بأرجاء الضمير إلى كل واحد منهما الأول بالفتح والثانى بالضم

من التأنيث  
 اللفظى

الثلاث

اى بان يجعل ذلك الاسم مصورا لانه وان وجوده السبب العلميه  
 والتاثيرات لكن التاثيرات ضعيفا لا تكون له قوة ان يخرج الاسم عن اصله  
 وانه يحس ساقى في باب العجز قوي له ويحور ويكره نظر الى وجود السبب  
 مع قطع النظر الى قوته وضعفه فكذلك علم الحاصل والاى وان يذكر  
 ذلك الاسم هكذا بان كان انتهى منه مجموع الوجوه الثلاثة واستقر فيه  
 احد الوجوه الثلاثة كما بين يحس معه اى مع صرف ذلك الاسم  
 لوجود السببين الثقيلتين بزيادة او بحذف الاوسط او بالعجز كرسب  
 على المعزاة لوجود السببين مع شرط وجوب تاثير التاثيرات المعنوية  
 الزيادة على الثلاثة وسقوطه لوجود السببين مع وجود شرط وجوب  
 تاثير التاثيرات المعنوية وهو تحريك الاوسط وماه وجود لوجود السببين  
 مع وجود شرط وجوب تاثير تاثيرات المعنوية هو العجز وقوله واما التاثير  
 الحاصل بالالف المقصورة كحلى او المبدوءة كجاء فتشعر فيهما النسبة  
 معقول فيه لقوله فتشعر في كل زمان لان الالف قائم مقام السبب  
 واما اقم مقام السببين للتاثيرات فمفسها وتاسمها الروم ذلك الالف  
 الكلمة يحيا لا يعل في الاستعمال عن ذلك الكلمة ولا يقدر في حيل  
 وفي حمراء حمراء جعل ذلك اللزوم غير لة التاثيرات الاخرى وفكره السبب  
 وده والسبب الماحودان في المعرفة اعلم من ان يكون من حسنين او  
 من حسنين واحد انتهى وانقل اذا كان اللزوم غير لة التاثيرات الاخرى  
 يجب ان يكون في طلحة السبب لوجود ثلثة اسما كما يحس السبب في حصار  
 وعمار لوجود الاسباب الثلاثة احدها العلميه باها التاثيرات وتاثيرها  
 الغدل ودهما كذا لك احدها العلميه وتاثيرها تاثيرات اللغوى وتاثيرها اللزوم  
 المستفاد من علمه ذلك الاسم احييت بان اللزوم في الالف وصحى  
 وفي اليه طارى وعارضى ولا يكون سببا لانه متساو من العلميه قوله  
 اما المعزاة في اللغة معلوم كروى سى وفي الاصطلاح ما وضع  
 لتشي معنى والكثرة ما وضع لتشي معنى ثم المعرفة على اقسام منها  
 المصاحوة لا يرد وافصل القوم والمعرفة بالاسم نحو الرجل والمرأة  
 الصما ونحو هودى بهم واسماء الاشارة نحو هودى او هودى لا هو الموصوف



الاصطلاح كون الاسم بها وضع عن العرب والتأثير في مع الصرف  
 شرطان واسار اليهما المصنف فقال فشرطها أي شرطها الأول أن تكون  
 علم في العجمه بان يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم  
 بصرف علمهم لشيء معين وبما شرط لها العلمية ليا من الروايات  
 العرب قد يصرف أي يصرف في الفاظهم ولم يبالوا من البعد في  
 الفاظ لغة أخرى انصرفوا واعتبر في العجمه على ما لم يبعد ذلك الاسم من  
 الاسماء العربية وشرطها الثاني أحد الأمرين واسار اليهما المصنف بقوله وذلك  
 عطى على قوله علم انه خبر يكون تقديره وشرطها أن يكون رائدة  
 على ثلاثة أحرف كما مر هدم واسم عمل اسحاق ويعقوب أو ثلاثا تسمى  
 الأوسط كتشتر اسم حصص وهذا يار يكون كذا أملا اب لموسى علمه السلام  
 ليحاط بمصير الفاء للتفريع بالشرط الأول وهو العلم بعدم العلمية  
 في العجمه لاحقيقه ولا حكا ما كونه لاحقيقه فليعد نفسه لشيء واحد  
 بل يستعمل في كل يوم منه وأما كونه لاحكاما فلو جود التعبير به اذ اصله الحكم  
 بالكاف الصعب ثم ابدل الكاف بالحكم فلم يكن من العلم الحكم فكان  
 مصروف وادبج مصروف تسكون الأوسط هذا التفريع إلى الشرط الثاني  
 وهو تحريك الأوسط أو الراداه انتهى وان قيل لا يجوز أن يكون حال  
 نوح كحال هند في الانصراف وعبر الانصراف وليحكم به المصنف حكم بخود  
 الأمرين في نحو هدم وحكم بالقطع بانصراف في نحو نوح مع نحو السهم  
 كما حصل في هند كذلك في نوح احب ما التائب المعنوي والكار  
 صعبا لكونه امرأ باطنيا لأنه له علامه قد يظهر في بعض التصريفات  
 كما في التصغير يقي بصغير هند شيعة وفي تصغير ولد قد يمه  
 فحصل للتائب المعنوية من وجه محاربان يجتريان لا يغيرون  
 أما العجمه فهو امرأ باطن لا يكون له علامة لفظية لتظهر في بعض  
 فكل كالأندلس والقبيل قد اعتبر العجم في ما وجوه مع سكون الأوسط  
 ولم يبعد في نوح سكون الأوسط اجب عنه بان اعسار العجمه  
 في باب المعنوي لاجل بقوله ذلك التائب لكونه سببا مستملا  
 ولا يلزم أن يجعل سببا مستملا في العجمه لاختلاف الجمله فافهم وتأمل



فان قيل قل واحد بالجمعة بغير العلية سببا لغير المنصرف كالون و  
 ساهون الاول اسم الواحد من القراء السبع والثاني اسم المفارقة  
 المعينة اجيب عنه بان العلية على نوعين حقيقي وهو ما يكون  
 من العجم كما ان وضعه منه وحكمي هو الذي ينقل العرب الاسم العجمي  
 ويجعل على الشيء معين بغير تصرف وتغير فيه فكان عليه حكمية  
 كما في قالون وضعه العجمي ولم يجعل علما فلما جاء العرب انتقل ذلك  
 الاسم من حال الاطلاق والتعجم الى فرد معين بغير تغير وتصرف  
 فيه وجعلوا على الواحد من القراء السبع بجودة قرأته فكان علما  
 حكميا انتهى قوله اجمع المعنوية في اسباب منع الصرف من قبل  
 ثم هو في اللغة جمع كردن شيء وفي الاصطلاح ما دل على احاد ذلك  
 الاحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما سواء كان مكسرا او ساكنا  
 منذ كان او مؤنثا قوله فشرطه اي شرط ذلك اجمع القاء للتغير  
 اي اذا كان اجمع من الاسباب فشرطه ان يكون اي ذلك اجمع على  
 صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع خبر ليكون وقوله  
 منتهى اسم مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير الامر  
 ولما كانت صيغة منتهى الجموع غير معلوم اشار المصنف الى تعريفه فقال  
 وهي التي ان يكون بعد الف الحرفان كمساجد او حرف واحد  
 مشدد كد واو ثلثة اخرف او سطها اي اوسط الثلاثة ساكن  
 غير قابل للتاء كصايح وخوة فهذا هو المشهور فيما بين النحاة و  
 قيل صيغة منتهى الجموع هي التي ليس لها نظير في الاحاد وقيل هي التي  
 لا يجمع مرة اخرى بجمع الكسرة وقيل هي التي تكون على فواعل و  
 فواعيل او مفاعيل او مفاعيل وقيل غير ذلك فان قيل اجمع عبارة  
 عن صورة نفس الاسم المكتوبة كمساجد ومن المعلومات ان  
 ذلك الصورة لا يكون سببا لالسبب معجمية فكيف يصح  
 قول المصنف اما اجمع الخ اجيب بان هذه العبارة على حذف الضم  
 تقديره اما جمعية اجمع فالسبب هو الجمعية لان نفس صورة اجمع  
 فان قيل لما كان السبب هو الجمعية لاصورته فما الفائدة في

نعين صيغة منتهى الجموع لأن معنى التجميع كاس في كل جمع أحسن عند  
 نال التجميع الكائنة في خمسة منتهى الجموع في محل الروال والمعير كوار جميع  
 مرة أخرى بخلاف التجميع الكائنة في صيغة منتهى الجموع نال التجميع  
 وبها ما ورد ومضروب عن الروال لأن صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة أخرى  
 والفصل لاسلم أن صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة أخرى لوجود جمعياتها  
 كإني أراهم جمع أراهم وصواحتهم صواحت وعندها أحسن  
 نال المراد من التجميع التجميع لاسلم لأن التجميع مع ذلك بخلاف  
 السالم فإنه لم يغير ذلك الصورة بل هي باقية فيه وإن قيل القطعية  
 منتهى الجموع يقتضي أن يكون فيه ثلاثة جموع لأن لفظ الجموع جمع جمع  
 ولا يجمع في مساحد ودواب ومعايير أحسن عند نال صيغة  
 منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع خمسة أو حكما والخمسة كما في  
 أكاله أساور وأنعيم وعندها والحكمة كما في الجموع الموافقة لها أو  
 يحاب عنه نال صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع أو مرشدا  
 أن منتهى الجموع بها مساحد داخل فيها أحلا وهذا اسم صيغة  
 منتهى الجموع أو يحاب عنه نال الحقيقة في بعضها لم تكن حقيقة كما  
 في أكاله أساور وأنعيم التجميع مرة أخرى وبها منتهى جمع في  
 بعضها ثلاثة جموع والواقى محمول عليه وانقل على هذا أنه يكون  
 صحا راب وكالات وكرامات وسلامات وكلامات كلها صيغة منتهى  
 الجموع ويكون غير مصروف والآخر ليس كذلك بل كالأسماء صرف  
 أحسن نال المراد من تلبه الحروف التي بعد ألف التجميع حروف يكون  
 أول ذلك الثلاثة مكسور أو ما ذكره ليس كذلك ولم يكن على صيغة  
 منتهى الجموع داخل هذا كله في العانة وبعضها في جاسية عند العصور  
 وإن قيل سر اويل وكذا إسرائيل وطرايش لم يكن صيغة بها منتهى  
 ظهورها صورة التجميع لأن سر اويل اسم حسن يطلق على فرد من أفراد  
 السراويل وكذا إسرائيل لأنه علم للقبيلة المعصية وكذا الطرايش على البلاد  
 من بلاد الهند لا خمسة وبها منتهى غير مصروف وعلم منها أن السب  
 هو الغالب لا المصوب أي الصورة لا المعنى أحسن نال التجميع بها على

هذا سبب من يقول منصرفاً فلا اشكال واما على مذهب من يقول غير  
 منصرف اجيب عنه بالحل على ما يوازنه اربح مجيئه جمعا اعتبارا بما  
 ان قيل ما تقول في حضاجر عمل اللصبة مع انه غير منصرف والحال  
 ان حضاجر حالة العلية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة فقط فلم  
 ان السبب هو الصورة لا المعنى اجيب عند بان الجمعية لهم من  
 ان يكون حالها او اصلها فحداجر ان لم يكن فيها جمعية تعاليتة لكن  
 فيها جمعية اصلية لانه متقوى عن حالة الجمعية الى حال الافراد فالمعتبر  
 هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صبغة منتهى المجموع على نوعين احدهما ما  
 يكون بالتاء وثانيها ما يكون بغير التاء والمعتبر هو الذي غير قابل للتاء و  
 لهذا اقال المصنف غير قابل للتاء وصياغة بجمع صيقل وفرانته جمع فران  
 او فرزان منصرف التاء فيه للتفريع اى اذا كان المعتبر صبغة منتهى  
 المجموع بغيرها فصيافة وفرانته منصرف لقبولها التاء واما انظر  
 ملائكة وان كان التاء فيه ليست من نفس الكلمة فماله كفرانته اذ  
 منصرف لقبوله التاء وان كان من نفس الكلمة ففوانيته منصرف لانه  
 سكن الاوسط في الثلاثة التي بعد الف الجمعية قابل وانما شرط الجمع  
 يكون غير قابل للتاء اذ لو وجد فيه التاء فكان على وزن المضرات  
 كطواغية وكرهية بمعنى الطاعة والكرهية فيقع في جمعيته خلل فطود  
 فان قيل لهذا التاء عارضة والعارضة في محل الزوال فلا يوجب راجع  
 الامر كذلك الا ان هذه التاء مع كونها عارضة ليس به مدخول بالمفردة  
 فلم يبق الجمعية سالما بل صار مشابها بالمفردات ولو بالعرض فلا يكون  
 ذلك الجمعية معدودا في استبعاد الصرف بل لا بد لها من ان يكون  
 قويا لان خروج الشيء عن الاصل يقضي قوة الاسباب واما عود الشيء  
 الى اصله فيكفي له ادنى من السبب انتهى قوله وهي ايضا كالف المقصود  
 والمعدودة قائم مقام السببيين وانما اقيمت مقام السببيين للجمعية  
 وامتناع اندمج ذلك الجمع مرة اخرى اى في مرة اخرى فيكون نصيب  
 على الظرفية جمع التكسير لا السلامة اعرفت فكان اى اشار الى الجمع  
 جمع مرتين قوله واما التركيب المعدود في اسباب منع الصرف ثم ذكر



قرنا ما اذا كان غلبا مبنى لوجود الاسناد فيه قوله واما الالف و  
 النون الزائدتان على حروف الاصول اعلم ان في سببتيهما خلاف  
 فقال بعضهم ان سببتيهما لكونهما زائدتين وفرعتين للاصول وهذا  
 بعضهم الى ان سببتيهما لكونهما مشابعتين لالف التانيث في اساق كل  
 واحد منهما الاخر الكلمة غير منفك عنها ان كانتا في اسم غير الصفة فشر  
 اي شرط الاسم الذي فيه الالف والنون او شرط الالف والنون  
 فارجاع الضمير اليهما باعتبار انهما سبب واحد فان قيل هذا مسلم  
 لكن يشكل في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير  
 المفرد الى الله ورسوله اجيب عنه بان ارجاع الضمير المفرد الى الشبهين  
 او الى اشياء اللذين يكونان متحدين في امر يجوز ارجاعه اليهما فنهنا  
 كذلك لان رضا الله تعالى بعينه رضا الرسول وكذلك العس  
 العلية ليا من من الزوال لانها لما كان مزيدتين للاصول كان في  
 موضع الزوال فلا بد من العلية ليا من منه كعمران وعثمان كانها  
 غير منصرفين لوجود الالف والنون مع العلية قوله فسعدان  
 الفاء فيه للتفريع اي فاذا كان العلية شرطا لهما فسعدان اسم ثبت  
 مطلقة منصرفة لعدم العلية وان كانتا في صفة وشرطه اي  
 ذلك الاسم او الالف والنون ان لا يكون مؤنثا اي مؤنث ذلك الاسم  
 فعلائة اي على وزن فعلائة اي لا يدخل في اخره تاء التانيث +  
 فليس المراد بفعلائة مجموع فعلائة كما هو المتبادر من العبارة لان  
 انتفاء مجموع فعلائة ليس بمقصودة بل المقصود ههنا عدم دخول  
 التاء فقط على اخرها وانما قال انتفاء فعلائة مع ان المراد هو التاء  
 فسط للبالغة في حقها لان انتفاء فعلائة انتفاء التاء بطريق الاولى  
 لان انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء وقيل وشرطه وجود فعلى وانما  
 شرط عدم دخول التاء ليبقى المشابهة لالف التانيث في عدم دخول  
 تاء التانيث عليهما فتوزر وانما شرط العلية للاسم وانتفاء فعلائة  
 في الصفة ولم يعكس لان العلية منافاة للصفة تأمل قوله كسكران  
 فانه غير منصرف لوجود الالف والنون مع الصفة وعدم دخول تاء

التامث في الحرة ولا يتم للمؤن سكرانية بل يقال للمؤن سكرية بالاسم  
 قوله فمد ما من مصروف وان كان فيه الالف والنون مع الصفة كـ  
 مصروف لوجود مد مائة قوله واما وزن الفعل فهو كون الاسم على  
 وزن يعد من اوران الفعل قوله ما من الاوران على ثلاثة اقسام منها ما  
 يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص بالفعل كما مر ان  
 ومنها ما يقع الاسم والفعل والمعتبر من سها وزن الفعل لا غير وانما  
 اعتبر اوران الفعل لا اوران الاسم مع ان وزن الاسم اقوى منه والاولى  
 لاسباب مع الضرب حتى يلزم موافقه هذا مع التامث في العشرة لـ  
 لاسباب مع الضرب كما اورد من الاصول فلو جعل وزن الاسم سها  
 لم يخالف هذا السبب عما لا ان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل  
 فكذلك وبنه اصل بالنسبة الى وزن الفعل قوله فشرطه اي شرط  
 ذلك الوزن القام للتفرع او وزن الفعل اعم من ان يكون بطريق الاحتصاص  
 او لا والمعتبر للاختصاص ولهذا قال بشرطه ان يختص ذلك الوزن  
 بالفعل لئلا يلزم مخالفة هذا السبب لما سواها لو جعل الوزن المختص  
 بالاسم قوله ولا يوجد ذلك الوزن في الاسم الاستقولا عن الفعل واسم  
 قوله فشرطه ان يختص بالفعل مسدداً لان اختصاص الوزن بالفعل  
 يعلم من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل مضاف ومضاف اليه  
 اضافة معنوية معية الاسم المصدر للاختصاص ولا حاجة الى قوله فشرطه  
 ان يختص به احبب عنه بان هذه القاعدة ليست كقاعدة الـ  
 لان ربما تكون اضافة لاسمه ولم يكن فيها الاختصاص كما في قوله  
 شيخ الرميون وعلم الفقه وطور سمين وان التجر والعلة لانه ان  
 امرتيون واللقه وان قيل اذا كان الوزن مختص بالفعل لا بالحوال فان  
 عليه الاسم او لا وان وجد عليه الاسم فانطل الخاصة لان اضافة  
 ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وان لم يوجد عليه الاسم فخرج المحب  
 عن ما نحن فيه وهو المحب عن الاسماء احبب عنه بان المراد من  
 الاختصاص هو اضافة بالبطر الى الاسم الوصع اي لا يوجد  
 عند الوزن في الاسم الوصع لا بالبطر الى الاسم المهيولي تامث والقيل

عن المحب

فم و شلم جاء كل واحد منهما على وزن الفعل وصعافا الجواب عن بقم  
 على المضارع و شلم على الموضع بالشام احيب عن بان المراد من الاسم  
 لاسم العرب لا العجم وهما من الاسماء العجمية فاندفع ما قيل والى دفع  
 هذين الاشكالين اشار المصنف اليه بقوله ولا يوجد الوزن في الاسم اى  
 لاسم العرب بارادة اللام العهد الامتقولا اى ذلك الاسم عنه اى عن الفعل  
 فبالاشارة الى الاسم العربى خرج بقم و شلم وبقوله الامتقولا اخرج الاسماء  
 الوضعية نحو ضرب على بناء للمفعول لا الفاعل فانه لم يندفع الى منع ضرب  
 احد الا بعض النخاة وهو يولس عليه الرضوان فان ضرب صيغة فعل  
 ماضى من باب المجرد وصعافتم جعل على الرجل وقع عليه كثير الضرب  
 غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية ووزن الفعل وكذا اشمر صيغة  
 ماضى من باب التقصيل اى شمر يشمر لشمر بوا ومعناه بالفارسية دمر  
 يبيد كذا فى التاج ثم جعل على الفرس فصا غير منصرف لوجود السببين  
 العلمية ووزن الفعل فيه قوله وان لم يختص ذلك الوزن اى بالفعل بان  
 يكون اعم من الفعل كفعل على البناء للفاعل فانه مشترك بين الاسم والفعل  
 نحو ضرب وقمر كلاهما على وزن فعل ويجعل انت ذلك الوزن او الموزون  
 سببا للمفعول فيجوز ان يكون فى اوله اى فى اول الوزن او الموزون  
 احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن مختصا بالفعل لان حرف  
 المضارعة من خواصه في وجود حرف المضارعة تصير ذلك الوزن  
 من حال الاشتراك الى حال التخصيص فكان كما ان يختص بالفعل  
 ولا يدخله اى ذلك الوزن والموزون الهاء اى تاء التانيث لكن غير  
 عنها بالهاء لصيرورتها هاء حالة الوقف وانما شرط عدم دخول التاء  
 عليه لئلا يجعل الوزن من اوزان الفعل الى اوزان الاسم بناء على ان  
 التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسم فبطل الاختصاص فان قيل  
 التاء طارئة ليست معتد بها احيب عنه بانها وان كانت طارئة  
 لكن كافية لجعله الى اصله وهو الانصراف قوله كاحد ويشكر عليه  
 لرجلين وتغلب على الرجل ايضاً ونرجس اسم الورد المعين معرب  
 نرجس ابدال الكاف بالجيم كما فى جرجان اصله كركان وكما فى كجاء اصله

الترتيب في هاء و كذا يوسف و يوسف و يعقوب و اسباطهم امكن و  
 احد حروف المصادر على اعراف مصروف لوجود السينين فيها الحذف  
 العلمية و تاليها و من الفعل قوله فيعمل علما للمباقة التي تكون من على العلم  
 ستر وان كان فيه السا العلمية و ورن الفعل بقول لولاء اي تله لولاء  
 و اعتمد التاء بالبايت للابتداء بقص القاعدة نحو سورة و ستره كقولك  
 رافة تعلم لما فرغ من بيان الاسماء الذي يخرج الاسم من الاصل الى غيره  
 و هو غير الانصراف سرع الان في الاسباب التي تقاد الاسم الى اصله فقال  
 اعلم ان كلما اي اسم شرط فيه العلمية و هو ارفع مواضع و اسرار المقدر الى  
 عدد هاتين قوله و هو الموصوف بالثمة و المعنوي و الجمعي و التركيب و الازمنة  
 الذي فيه الالف و النون الرائدتان او لم يشرط ذلك العلمية بوجه  
 الظاهر موضع المصدر يتارة الى بعد معاده فيه اي في ذلك الاسم و  
 اجتمع مع سب واحد فقط من غير استراط العلمية لذلك المستند  
 و هو عليه و ورن القليل اتي عليه الاسم المعدول و ورن العلم  
 اذ اكر ذلك الاسم صر لما ينبغي ذكره و اعلم ان سكر الاختلاف على  
 اقسام اربعة ان يحتمل العلم الواحد عبارة عن جملة مسميات  
 كقط فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة او يحتمل عبارة عن الصفة  
 المستمرة صاحبه كقوله لكل فرعون موسى اي لكل سبط يحق ذلك  
 و يحتمل العلمية مسمي بوزن وصف الانطال و مولي عليه السيل  
 مشهور بوصف الحفصة او يحتمل ذلك العلم الواحد بتيه او جملة  
 الرديان و الرديون بدل دخول الالف و اللام عوضا عن ذلك  
 العلمية و لو كانت العلمية في التنبيه و الجمع ما فقه لم يحتمل ما دخول الالف  
 لئلا يلزم تعريف الميعرف فوجه الاول و الثاني في الصيغتين و الثالث  
 في حاشية عند العمود على الصيغتين ذكره في تحت المبادئ فاطل  
 ههنا ما انصراف الاسم في القسم الاول فيما شرط فيه العلمية و هو  
 الاربعة المذكورة و لبقاء الاسم باضافة المصدر الى واعده بلا شرط  
 من حسب التانتر لان التانتر مشروط بالعلمية و اذا ابان الشرط ما  
 المشروط كذا في الصفا و طي انه بقي بلا شرط من تحت الذات



لأن العلية ليست إلا لصيانة ذلك السبب بل أنها عن الزوال إذا  
 زالت العلية زالت صيانة ذلك الاسم فبقى ذلك السبب في معرض  
 الزوال فكان في حكم انعدامه فاما مع قطع النظر إلى تأنيده وإلى هذا أشار في بعض المحررات  
 وسأذكره في القسم الثاني وهو ما لم يشترط فيه العلية وهما ضمان المدكر وان  
 قدحها والاسم على سبب ولعل في العلية في الالفاظ التي لا لها اسم بل هي لغيره لسميه منه فلا يلزم من زوال  
 العلية زوال ذلك السبب لا ذاتا ولا تأثيرا لكن هذه السبب لا يقوى قوة تأثيرها لنزولها في المحل  
 طلحة آخر مثال لما يشترط فيه العلية وعمر وعمر آخر مثال لما لا يشترط فيه  
 العلية وأحد وأحد آخر مثال لما لا يشترط فيه العلية ففي ذكر  
 هذا المثال لما لا يشترط فيه العلية لا طائل تحته لأن إرادته للتوضيح  
 كأي اسم لا ينصرف ذلك الاسم بل يكون غير منصرف إذا اضيف  
 ذلك الاسم إلى شيء آخرى أو دخل عليه الألف واللام دخله الكسرة  
 في حالة الجر لأن الإضافة واللام من خواص المعطية للمكبرة للاسم  
 فهو جودها ضعفت مشابحة الاسم للفعل فرجع إلى أصله وهو المتروك  
 وهو الانصراف لأن خاصته الشيء يقوى جهة الشيء وإنما قلنا أنها  
 من خواص المعطية مع أن للاسم خواص كثيرة تبلغ عدادها اثنين و  
 ثلاثين لأنهما مشافران منافرة كاملة للتونين الذي امتنع عن الفعل  
 من أجل ذلك في المسافر في شرح قاضي الإرشاد والله أعلم بالصواب  
 فإن قيل ما بال المصحح حيث سمكت في تنكير العلية بالانصراف الاسم  
 حيث قال إذا انصرف ولم يحكم بالانصراف في صورة دخول الألف  
 واللام والإضافة قال هكذا العبادة دخوله الكسرة أعني حكم دخول  
 الكسرة ولم يحكم بالانصراف أجيب عنه بأن الانصراف في صورة  
 الأولى اتفاق وأما في صورة الثانية خلا في إدخال الكسرة عليه اتفاقا  
 فيناء العبارة إلى الصورتين على الاتفاق تأمل أعلم أن النحاة اختلفوا  
 فيه فذهب بعضهم إلى هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لأن الاسم  
 والإضافة يقوى كلاهما جهة الاسم واضعفت مشابحة الاسم للفعل  
 وذهب بعضهم إلى أن هذا الاسم في هذه الحالة غير منصرف لأن المنع  
 من التنوين المتكرر من غير المنصرف وامتناع الكسرة ليس بمقتضى

السوس وانما كانت كثر القوت لا لاسم الكثرة مع السوس في الاختصاص لا لاسم  
 كثر القوتين لا لاسم كثر القوتين مع السوس كما كان قبل الاختصاص والاختصاص  
 مصروف كذلك بعد هاء وذهب بعضهم الى انه لا يحلوا ما ان يكون  
 انما ان او رالت كل منهما او رالت احدهما فان كان السوسا مائة مائة  
 مصروف مصروف لصدق لحد عليه وان رالت او رالت احدهما فالأ  
 مصروف وتبين ذلك ان الاسم لا يحلوا ما ان يكون احد السوس  
 العلمية أو لا فان كان احد السوس العلم في لا يحلوا ما ان يكون ذلك  
 طريق الترتيب أو لا فان كان طريق الترتيب التامع أو لا فان كان  
 الترتيب رالت احدهما وان لم يكن احد السوس العلمية والسوس  
 فان كان بالاختصاص واللام فيكون الاسم غير المصروف وهذا هو  
 الاحد هو الاسم للتعريف المذكور سابقا كما في الصياغ بحر مروي  
 واحد كروي بالاحد الاول الاول والثاني الثاني من المقدمه اي مق  
 الاسم العرب المذكورة المعدودة في صدر الحب واللام عند الامت  
 الكتاب فان كان مقدمه الكتاب ايضا معدودة لكنه في ذكره  
 هذه المقدمه تامل في اروع عن المقدمه شرع الا في المقاصد وله  
 كان المرفوعا اصله بالنسبة الى المصوبات والمحروقات وحينئذ  
 لا شتم الحما على الحركة القوية واما الاشياء الحما على عدم الكلام وهي الساء  
 والفاعل كان مسبب الهوى والعمدة قوي بغيره قدم المرفوعات على  
 المصوبات والمحروقات وقال المقصد الاول في المرفوعات اعترضه  
 ان المقصد لا يحلوا ما يكون صيغة ظرف او صيغة مصدر ومعنى ما في  
 تعدد لا يجوز احد هما لعدم صحة المعنى تامل في واجب عند  
 الطرب والمصدر اذا كان تعدد في معنى الحصة يجب تأويلها بمع  
 اما الاول فكيف مشروعه وركب ما راء اعتد وركب وما الثاني كقولهم هذا  
 المقصد المقصود به وهو المسمى بالاول في النقل لم تترك هسا كما ما وهو التقص  
 واجبت عنه انه قد اكفى عما سبق من قولها اما المقدمه في المادة  
 كفاء مثل ما جاء في الفراء المحمد واما الدين في قوله هم ريع فكذلك  
 الرايتون في العلم بيقولون اسما قد تقدمه واما الى السوس ترك

المقصد الاول في المرفوعات

وبه

كلفاء لما سبق فان قيل المرفوعات عين المقصود لان المقصود والمرفوعات  
 فكيف يصح كلمة في الاظرية ههنا اجيب عنه بان هذه العبارة مؤلفة من  
 المبتدأ وتقديره المقصود الاول في المرفوعات في اذ قد لا يشكل فان قيل  
 فعلى هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات على كلمة هي لان حمل الجعم على المفرد  
 لا يجوز كما لا يجوز ههنا قائل ان اجيب عنه بان هذا الحمل من قبيل حمل  
 الاشتقاق تقديره المقصود الاول في بيان المرفوعات وفيه نوع جيب  
 الاخرى ذكره في بعض الشروح فان قيل لم ترك التعريف هو قول المرفوعات  
 هو ما اشتمل على علم الفاعلية كما اورده صاحب القافية مع ان بيان الشيء  
 موقوف على معرفة الشيء اجيب عنه بانه كلفاء بحمل المبتدئين لان  
 المبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشيء لا الى كليات لقصور فهمهم لان  
 حصول الجزئيات لا يحصل من حصول الكل اى من تعريف الكل فان قيل المرفوعات  
 جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجعم بالالف والتاء لا يكون  
 الا للمؤنث فكيف يصح المرفوعات جمع مرفوع اجيب عنه بوجهين  
 اما الكونه شاذ يسون جمع سنة بالراو والنون اذ الجعم بالواو والنون يختص  
 بالاولى العلم والسنة ليست بالاولى العلم او بان المرفوعة المنصوبة بالجر رتبة  
 صفات الاسم جارية عليه والاسم موصوف لها وذلك الاسم مشابها  
 لذات المؤنث في نقصان العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم فصفا  
 المؤنث تجتمع بالالف والتاء وكذلك صفات الاسم الذي لا يعقل  
 تجتمع بالالف والتاء بوجود مشابها الموصوف بذلك الصفة واما  
 اختار لفظ الجعم وترك الجنس بان يقع المقصود الاول في المرفوعات  
 ليكون تنبيه على كثرة انواعه فيكون من قبيل براعة الاستهلال وراعة  
 الاستهلال امر حسن عند كل واحد وهو الاشارة على المقصود من اول  
 الامر اجمال انتهى الاسماء المرفوعة ثمانية اقسام لان المرفوع ما اشتمل  
 على علم الفاعلية اى على علم خصله الفاعلية والخصلة المنصوبة  
 للفاعل شيان احدهما كون الشيء مسند اليه وثانيهما كون الشيء خبرا  
 ثانيهما من جملة ففى المفعول ما ليس مفاعله والمبتدأ واسم كان خصلة  
 الفاعل موجود فهو كون الشيء مسند اليه وفي خبر المبتدأ خصلة

وانما نشأ  
 اقسام  
 ثمانية

الفاعل كونه انتهى حيزاً تاماً من الجملة وفي حيزها واحداً واحداً من اجزاء الجملة كونه تاماً واحداً  
 وفي اسم ما ولا المتبعتين بليس حصوله الفاعل كونه انتهى مسنداً لـ  
 واحداً بعد الا في الجملة اي واقعة بعد كلمة لا هم بالمصوب ووجه كونه  
 وفي حيز لا التي انتهى الحيز حصوله الفاعل كونه حيزاً تاماً واحداً واحداً  
 يقتضي الاسماء اي بعد ما لا يتم بالاسم وحده وهذا الحصلتان لم  
 يوجد في صرحه المذكورات ولهذا المحضوب اقسام المرفوعات في  
 ثمانية اقسام كما في حاية التحقيق فاطلب هناك في محل الحصول المرفوع  
 للفاعل حكم المقسم ثمانية اقسام ما رآي بعد ادائها فقال الفاعل والمفعول  
 ماله اسم فاعله والمبتدأ والخبر وخبران واحداً واحداً واسم كان واحداً  
 واسم ما ولا المتبعتين بليس وحيز لا التي انتهى الحيز القسم الاول  
 منها الفاعل واحداً واحداً من الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه اما انه لا يتم  
 بالواحد واما انه لا يحذف اذا ساد شيئاً مسنداً واما لان عامل  
 لوطي بخلاف المبتدأ فانه يسبق بالواحد ساد شيئاً مسنداً وعامله  
 معزى واما لان حيز من الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة وحده والمبتدأ  
 فانه حيز من الجملة الاسمية التي هي فرع الجملة واما لما الجملة الفعلية اصل  
 الجملة المقصود من وضع الجملة الاحرار عا ووقع او وقع حالاً واستقلاً  
 والاحرار عن الحركات الدخلى في الماصع اوعى احد الذي كان حالاً  
 واستقلاً لا يكون الا في الجملة الفعلية لان الرومان لا يكون الا في الفعل  
 ولا في الجملة الفعلية مستقلة على موضع الاسناد وهو الفعل لا في الاسناد  
 لا مبتدأ الفعل فاذا كان الفعل اصلاً فما يحرمه كان الفاعل ان  
 اصلاً لان حيزه الاصل اصل كما كان حيزه القوي قوياً ولهذا اقدم الفاعل  
 هكذا اقولوا هي واعتراض على كل واحد منهما اما الاعتراض على الاول  
 فلا الفاعل يصير يسبق بالواحد كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيداً واما  
 الاعتراض على الثاني فانه الفاعل قد جاء حذفه فلا ساد شيئاً مسنداً  
 كما في قوله تعالى هم والاصحاح قولهم فاعل لصيغته التثنية  
 سبعة وقد حذف عن قوله نصراً واما الاعتراض على الثالث فانه  
 الفاعل قد زالت عن مريم بنت الذي كان اصلاً في المسند المبتدأ

المتحيز

التقديهم بخلاف المبتداء وأنه باق على ما هو الأصل في المسند اليه  
 واما الاعتراض على الرابع فلان المبتداء اصل لان جزء الجملة الاسمية  
 والاسم اصل بالنسبة الى الفعل وهو ظاهر في الجواب عن الاول  
 بان الفصح بالزوائد ما لا يعتد به وعن الثاني بان سجد الفاعل في  
 قول الله سبحانه وبصر يشاذ ما لا يعتد به ايضا وعن الثالث بان الفاعل  
 وان زال عن مرتبة وهي التقديم في المسند اليه هذا الاعتراض  
 للضرورة لان لو قدم على الفعل لالتبس المبتداء وترك الأصل للضرورة  
 كذا في لان الضرورة تبين المحظورات وعن الرابع فلان الجملة الاسمية  
 وان كانا أصلا بناء على ان الاسم اصل الا انها لم يطابق وصف المفيد  
 للوضعين وهما الاخبار عن الحداث الماضية او الحال والاضيق  
 والمعتبر هو للوضع ومنه طلب سببوي ان المبتداء اصل لانه باق على  
 ما هو الأصل في المسند اليه وهو التقديم ولا ينبغي حكم عليه بكل حكم  
 جامد ومشتق فان الخبر يبيح ان يكون جامدا نحو هذا الجواب  
 نحو زيد قائم بخلاف الفاعل واجيب عنه عن الاول بان عدم نقل  
 الأصل في الفاعل باق على ما هو الأصل في المسند اليه حكما وان لم  
 يكن مسندا اليه حقيقة وتقدم الجوز ان يقرر ان كمالا جاء في بطل تقديم  
 على الفاعل وعن الثاني انه لا ينبغي الحكم في المبتداء بكل حكم جامد ومشتق  
 كذلك الفاعل لانه يحكم عليه بكل فعل مشتق مجزى ضرب زيدا وجمدا  
 نحو زيد في الزيادة فان في فعل جامد وكذا غيره من الافعال  
 الجامدة ان يثبت فيهم وينسب وسواء نقل اسم قبله فعل اي كل اسم اسند  
 اليه انه اصل حقيقة في نحو ضرب زيدا او ضرب الخواص في ضرب زيدا  
 ضرب زيدا والمراد بالاسناد الاصل لا الصلة فيخرج عن هذا الحكم  
 نواع الفاعل من الصفة والناكيد او صفة كاسم الفاعل واسم المفعول  
 وكل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم التفضيل ونحوه اسند ذلك  
 الفعل وصفة اليه اي الى ذلك الاسم صريحا او تاويلا كما مر منها لها  
 على معنى انه اي الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به اي على ذلك  
 الاسم لا واقع ذلك الفعل او الصفة عليه اي على ذلك الاسم وانما

ثم انما يكون للضرورة في تقديم المبتداء على الفاعل لان المبتداء اصل في المسند اليه

لا ينبغي ان يثبت فيهم وينسب وسواء نقل اسم قبله فعل اي كل اسم اسند اليه انه اصل حقيقة في نحو ضرب زيدا او ضرب الخواص في ضرب زيدا

قال قائم وواقعة لصعة الافراد ولم يقل قائمان ولا واقعا بصعة  
 التنسية مع ان المدكور شتان والالوق صبعة التنسية اشار الى ان  
 المعطوف كلمة او ليس مع الصفة والتنسية بل معاد الصفة الواحد لان كلمة  
 او لتردد احد الاخرين لا للجمع حتى يتحد سببه عدم المطابقة بين  
 ضمير ومعاد وان سلما فتوحه الافراد والتاويل لما ذكر توحه  
 طاهر الا يحتمى على كل احد كذا في بعض حواشي والتقبل هذا الحد صادر  
 على معطوف الفاعل وناكيد، وبذلك وليس في امراده **احيي عيسى** بان  
 المراد من الاسياد الاساء بالاصالة بل ليل ذكر التوابع بعد على حدة ولم يصدر  
 احد عليها وان قيل هذا الحد صادق على من في قوله كرم من تكريم  
 وان من اسم قبله صفة وهو كرم اسد اليه مع انه لا يسمى واعلا بل يكون  
 مسداه مقدر ما حره عليه **احيي عيسى** بان المراد من قبله قبله حريته  
 اي تقديما واحياحه لم يصدق عليه الحد والتقبل فعل هذا الامر ان يكون  
 المتدار في قوله في الدار رجل واعلا للوجوب تقدم الحد عليه **احيي عيسى**  
 بان المراد من الوجوه الوجوه النوعي لا التحصيل والفرد في وجوب تقدم  
 الحد على المتدار ليس بطريق الكلمة بل وجوبه بحاله واجدة كما اذا  
 كان السند له مكره بخلاف تقدم الفعل على الفاعل فانه في كل مادة والتقبل  
 وقد يستدل الى الاسم معنى الفعل ايضا كالطرف محور في داره عمرو  
 عنه بمعنى الفعل لا تعين الفعل او سبه وقوله وسبه اما ان يسد رح  
 تحت ما هو معنى كالطرف او لا يسد رح فاداند رح لم يصدر في قوله في  
 تحت الحال ان العامل فيه الفعل او شبهه او معناه وان لم يسد رح كان  
 ان يد كرهسا ايضا او معناه **احيي عيسى** بان العامل في اسم المرفوع بعد  
 الطرف مختلف فنه من هب لغصم الى ان ذلك الطرف عامل فيه  
 لقيامه مقام الفاعل المقدر واليه ذهب صاحب اللباب وعبد  
 الاكثر من عامله هو الفعل المقدر واسم الفاعل المقدر للطرف لانه  
 حامد واختاره هبامد هب الجمهور وفي محب الحال مد هب صاحب  
 اللباب رعاية للمد هين والتقبل هذا الحد ليس بصادق على قوله  
 ما بريد وطال عمرو لان الموت ليس بقائم فربما وكذا الظاهر

ليس لهم انهما فاعلان <sup>حقيق</sup> بان المراد من قوله اليه بمعنى انه  
 قائم به الى ما استند اليه على حقيقة قيامه به وطريق قيام القتل به اما  
 ان يكون ذلك الفعل على صيغة للعلوم او مافي حكمه فمصدق الحكي  
 لان غاية التحقيق قوله هو قائم زيد مثال لما كان قبله فعل و  
 زيد ضارب ابوه مثال لما كان قبله صفة فانطبق المثالان مع الاستعمال  
 ولكن لما كان المراد من الاستناد الاستناد المطلق سواء كان بطريق السلب  
 او الايجاب زاد قوله وما ضرب زيد وعرف ان الفعل مستند اليه بطريق  
 النفي فيكون الحديث مثال للنوع الاستناد تام ولا يكون قوله وما ضرب  
 زيد وعرف والريض من باب الاستناد ان كانت يتوهم بعضهم فيريدون الاستناد  
 وكل فعل جامد او متوقلا او متعدي مجرد او مزيد سالك او غير سالك  
 مبنية على الحقيقة بانه اسم لا مسمى لنفي الجنس اى لا يختص بوجوده اى لذلك  
 الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا زيد لا ذو شأن والاعراض  
 مما لا يتوهمه فالمراد من الفاعل بناء على ما ذكر في معنى المصدر اى الحديث  
 حتى يتبين شبه مات زيد وطل عمر وفان زيد فاعل لهات وعمر فاعل  
 طال ولم يكن الموت والظلال صادرا عن زيد وعمر بل يقويان  
 بينهما فمن قال لا زيد مر فاعل لان الفعل حدث ولا زيد له من مصدر  
 ويراد بالفاعل الفاعل الصريح ليس بسد يد مرفوع لان الفاعل  
 قليل والظاهرة قوي فاعطى القوي للقليل اولانه حادثة في الكلام  
 والرفيع ايضا من في الحركات فاعطى الجملة للجملة مظهر كذا نصب زيد  
 او مظهر كذا نصب زيد ذهب مثال الاول للاول والثاني للثاني وهما اى  
 المظهر والمضمير صفتان للمفعول وان كان متعديا كان له اى ذلك  
 المفعول مفعول ابوه لتوضيح فعل المتعدي بالمفعول به  
 يستوفى الفهم بالفاعل فالمراد من المفعول المفعول به وبعض النسخ  
 يا زيد كذا الجرح وروى البصر فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان  
 اسم كان مرفوع وتوهمه بغيره مقدم عليه لانه نكرة ويجب تقديم  
 الخبر عليه منصرف دغمة مفعول لان المفاعيل كثيرة فاقطع  
 فاعطى النصب له ولان المفعول فضلة في الكلام والنصب ابغض

فاعطى له نحو ضرب زيد عمرو وان كان الفاعل ان اسما طاهر اذ  
 وجد الفعل ان اسما كان الفاعل مفعول او مضافا اليه او مفعولا  
 الى تنبيه الفعل وجمعه لان تنبيه الفعل وجمعه ليس الا ان يكون مفعول  
 بالحوال الفاعل اذ كان الفاعل طاهرا كان احواله طاهرة من حيث  
 والجمعة فاسمها اي ذلك الاحوال بالطاهر اولاه ليرى الشخص  
 فيلزم تعداد الفعل والاخمار قبل ذلك كذا كما خلاص الاذ في قوله  
 ان انحصرت زيد وضرب الريدان وضرب الريدان فان قيل هل  
 الحكم مفعول قول الكلوني الرابع رقام الريدان رقام الريدان  
 وقيل النساء فان الفاعل فيها طاهر ولم يوجد الفعل حيث بان  
 هذه الرواية شاذة لا يقتد ما آتاه نحو في على ان ال طاهر بالمعنى  
 فاقبل هذا بحث الفاعل فسمي ان يذكر فيه احكام الفاعل واحواله  
 توجد الفعل وتنبيه وجمعه وان احوال الفعل قد يحى في بحث هذه  
 المسئلة المذكورة ويذكر بعده من المسئلة المستترة الى المسئلة حد والاصل  
 ليست في محله تامل حيث بان البحث عن تعلقات الشئ اى احواله  
 متعلقات الشئ بحث عن ذلك الشئ فيكون ذكر المسائل كلها في محلها  
 حاصله ان البحث عن الشئ على نوعين قد يكون بطريق الاصله وقد  
 يكون بطريق المعلقات وهذا كذا في ذلك ان كان ذلك الفعل مضافا الى  
 مؤنثا حقيقيا وهو اى اللقب لكسى ما اى الاسم يوجد بآرائه  
 بآراء مسماة ذكر العاصره على حد المضاف الى الحيوان في التانيث  
 الحيوان لان التانيث في غير الحيوان غير معتد به كما في بعض الاستحار  
 است الفعل اى الرافع لان الفاعل على قريه اللام العبد واما ان اراد  
 الى فعل لان الفعل لما اسند الى الفاعل صار كانه معلق به والبحث  
 عن متعلق الشئ بحث عن ذلك الشئ حكما ان اى رما ان اى  
 على الظويه ان لم تفصل اى است بين الفعل والفاعل بموقامه  
 ليحصل المطافه بين الفعل وفاعله في التانيث وان فصلت ذلك  
 اختيار في التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان سبقت  
 ضربت اليوم هند واما ثبتت الحمار لانه ان بطر الى مطافه الفعل



هذا الفاعل المؤنث ونظر ايضا الى عدم الاعتماد بالفاعل انت الفعل  
 حتى يحصل المطابقة وان نظر الى كلمة الفصل وبعد ان سافه لا  
 انت الفعل تقتبلا للثبات وكذلك أي الحيد في المؤنث غير الحقيقة  
 هو ما لم يكن بآزانه ذكر في الحيوانات واما المذكر المصغر غير  
 حقيقي كقناريهما سبق لان الشئ ربما يعلم من ذكر صده أي يعرف  
 تعريف صده فلا حاجة الى تعريفه ثانيا نحو طلعت الشمس ان شئت  
 قلت طلعت الشمس فباعتبار جهة التانيث ولو كان غير حقيقي انت  
 الفعل وباعتبار عدم الاعتماد به لان هذا التانيث ليس كالتانيث  
 الحقيقي ما ذكره الفعل فالوجهان متساويان وتجمع التكسير كالرجال  
 الاشراف وغيرهما من جموع المذكر السالم واما استثنى هذه الجموع  
 جموع المذكر السالم لا متنازع تأويلها بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه  
 هو الواو فلا يصح التأويل بالجماعة ولهذا لا يصح اضافة اسماء العدد  
 الى جموع المذكر السالم فلا يقدح في ثلثة مسلمين واربعة مسلمين العدد مرسوا  
 تأويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة  
 بين العدد والمعد ودمنا في المؤنث كما يوجد المطابقة بين الثلاثة  
 وبين رجال في التانيث لصحة تأويل الرجال بالجماعة كذا في بعض  
 النحويين على الفوائد الضمنية في مجتهد العدد والمضاف الى جموع المذكر  
 السالم في قوله لا يجوز اضافة اسماء العدد الى المذكر السالم قائل  
 كالمؤنث الغير الحقيقي في التخيير بين المذكر والمؤنث تقول قائل الزوال  
 بتثنية كبر الفاعل نظر الى لفظ الظاهر وان شئت قلت قامت الرجال  
 بتانيث الفعل نظر الى صحة تأويله بالجماعة ولفظ الجماعة مؤنث  
 فيؤنث الفعل حتى يحصل المطابقة هذا اذا كان الفعل مسندا  
 الى الظاهر واما اذا كان مسندا الى الضم انت الفعل ابد نحو الشمس  
 صرعت دون الشمس طلع وفي بعض النسخ هذا اذا كان الفعل مقرا  
 غير الفاعل واما اذا كان مؤخر عن الفاعل انت الفعل وهو خطأ  
 منظم لعدم مجواز تقديم الفاعل على الفعل الا ان يراد باعتبار ما كان  
 لا باعتبار ما يكون أي باعتبار حال الاول لا باعتبار حال الثاني فح

سحر تكن فيه تعسفاً وتجب سد السائل على المتعول أن كان في  
 والمتعول سحورين بأن كان في آخرهما ألف مقصورة واحدة ليس  
 يان بدنى الإحزاب فيه ما لسطا وانتهى الصرية الدالة على فاعله  
 الفاعل ومفعوليه المتعول مقابلة ارجح السبب لعدم الفاعل على  
 سحر راعى الالتباس المحل المتصور مخوض موصى عسى دانه الزم  
 سحر التقدم يلزم الالتباس بين الفاعل والمتعول والمحل للعرض  
 يصدر ما لا يكون فاعلا في الحقيقة وكذا يصير ما لا يكون مفعولا  
 في الحقيقة مفعولا ومخيت وجب التسليم أن تقع ذلك الالتباس ويظهر  
 كون الأول ما لا يكون فاعلا في الحقيقة فاعلا في التركيب ايم وانظر  
 القول مع الحال فافصل كتوتس المواضع يوحد الالتباس بين الأخرين  
 وقد أجاز الخويون ذلك الالتباس كما في قوله متصرف عيسى عظيم  
 المتعول على الفعل والفاعل دانه ليس بالسداد لانه لا يعلم أن موسى  
 في هذا التركيب سداد أو مفعول ودم على الفعل ليوته في العمل وقد  
 أجاز هذا الالتباس أي يود أحد هذا الأمران وكما في المستند المسند  
 نحو ما فأنم زيد حسب محورية الوجهان كون القائم سدادا وريدهما  
 له أو كوي القائم حرا وريده مستداه دانه التمس المستداه بالحد والحد  
 بالسداد وود أحد الوجهان ههنا وكذا أعني الجيتان بأن هذا الجيتان  
 وأسماء مستأن على فاعله السهورة في ما بينهما وهي أنه لما اجتمع  
 التثنى الواحد جيتان سطران كانت كجيتان كلتاها خلاف الأصل فهما  
 يجوز ذلك الالتباس بأن محسار الأمران سببا لعدم إدهاب الدهر  
 إلى الأصل وأن كانت أحدهما الأصل والآخر خلاف الأصل في أصح  
 لال الالتباس لإدهاب الدهر إلى جهة الأصل راب نقض خلاف الأصل على  
 المقصود في قوله متصرف عيسى جيتان كما فاعلا الأصل وهو التمس السداد والمفعول  
 خلاف الأصل لأن حي المتعول أن يكون من الفعل الفاعل معا أصل الساحة التقدم  
 على الفعل والفاعل كون خلاف الأصل كذا السداد فيه أصل خلاف الأصل لأن السداد  
 يسد به كون السحرة وهي صرر مع صمير والأصل في السحرة أن يكون السداد  
 خصا به ولا يكون كذا فاعلا خلاف الأصل في أحسنه ووالأخرى

كذا في قوله ما قلتم زيد جھتان مثلاً الاصل كان حتى ان  
 ان يكون مؤخر عن الابتداء فاصله الذباخر فادنى من محل المتبادر  
 صدر خلاف الاصل وكذا الابتداء ايضاً خلاف الاصل اذا حصل  
 في الابتداء المسند اليه لا مسند به فاختيار الابتداء المسند به لغير  
 لاجل الضرورة واجتماع الجھتين الكائنان على خلاف الاصل فيه فانما  
 احدهما دون الاخرى لا يضر بالمقصود وما في قوله ضرب موسى  
 عيسى اي احدهما خلاف الاصل وهو تقديم المفعول على الفاعل  
 وتاينهما ما يوافق الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا  
 الالتباس محظ بالعرض لسياق الذهن الى جهة الاصل وهو تقديم  
 الفاعل على المفعول وانت مقصد غير المقصود على المقصود في مثل المقصود  
 وجب الاحتراز عنه هذا الى هذا فان لما يرتفع الاشكال عن كثير  
 المواضع هذا مما افاده مولنا صاحب غاية التحقيق في محاشي  
 تقديم الفاعل فاطلب هناك ان تمت الاطلاعة على حقيقتك  
 فليرجع اليه انتهى وان كان الاختراب مستجاباً في اي في الفاعل و  
 المفعول لكن هناك قرينة من القرائن مبالغة او مبالغة في التقديم  
 المفعول على الفاعل لعدم الالتباس وببينة العربية اما الفاعلية  
 كما في قوله ضرب موسى جلي فان تاين المفعول يدل على تاين الفاعل وهو صريح في ذلك  
 والسالك ايته فكما في قوله اكل التمر يجرى فان الكثير لا يخل لا كل لانه اسم الكثير  
 ويظهر بالفارسية المملوك وكذا وجب التقديم اذا كان الفاعل والمفعول  
 ضميرين مخضرتك او كان الفاعل وحده مضمراً في موضعين زيد  
 بشرط تاخير المفعول عن الفاعل وكذا وقع المفعول بعد الا او مضى  
 نحو ما ضرب زيد الاخرى او كذا غيرهما في مواضع التي ذكرت في  
 الشرح في يجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يخف الالتباس  
 بان هناك قرينة من القرائن لفظية كانت او حالية وانما حكمها  
 بالجواز لان القرينة لما وجد هناك حصل العلم بالفاعلية والمفعولية  
 فلا حاجة الى وجوب التقديم فيجوز لك ان يجعل المفعول مقيداً او  
 الفاعل مقيداً امثال المعنوي نحو اكل التمر يجرى او مشدداً

في قوله ما قلتم  
 في قوله ما قلتم  
 في قوله ما قلتم

اللفظي نحو ضرب زيد عمرو وأخو جرد حذف الفعل الرفع السائل  
وحده لا معاناه حسب كانت فريضة من المراتب محو ريد معولا في  
جواب من قال من قام والسؤال فريضة لأن السائل مرر ومعه ريد  
صدد عنه القام وأنه تعين عنه وأسبغهم عن بعض المسد إليه  
وصار ذكر الفعل ليس بصرفه بل المقصود ذكر الفاعل فقط فحذف  
حذف الفعل وإن نظر إلى أن القرية وإن وحدها لكن القرية لا يكون  
سأله مسد شئ فحذف الفعل والوجهان بسار اللهى وقد حذف  
حذف الفعل إذا كان هناك فريضة والبرم العشر في موضعه أي سد  
التشبي مسد نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأخو  
وأصله وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فحذف الفعل  
هو استجارك الأول لسبب العذر وهو استجارك الثاني مقام الأول مع  
وجود القرية وهو كلمة إن السطره هي من دواحل الأحوال وعلى هذا  
أنه قد تشبهت رفع أحد على الانتدا لئلا يلزم دخول حرف السطر  
على الأسماء وإنما وجب الحذف في قوله تعالى لئلا يلزم الجمع بين المسر  
والمفسر ودال الخور وأيضا كثر من المواضع يوجد الجمع بين المسر  
والمفسر كما في قوله جاءني رجل أي ريد أجبته بأن المراد من المفسر  
والمفسر ما يكون متحدث في المعنى قوله جاءني رجل أي ريد لسا  
متحدثين في المعنى بل مهم ومعين والفعل قد يتحقق الاختصاص بين  
المفسر والمفسر في قوله تعالى كأنه عن قول يوسف عليه السلام  
وهو قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والسمس والقمر رأيتهم لي  
ساحدين أجبته بأنه لا سلم أنه جمع بين المفسر والمفسر بل قول  
رأيتهم لي ساحدين وقع جواب سؤال مقيد لأنه لما قال يوسف  
عليه السلام رأيت أحد عشر كوكبا إلى آخره فكانه قال فحاصلا  
رأيتهم كل كيف رأيتهم لي ساحدين ولا يكون من باب الإحصاء  
بين المفسر والمفسر بل يكون ذكرها في الكلامين المستعاضين لا  
كلام واحد انتهى وأيضا جمع السلام وهو قوله ساحدين ليس  
بمحله لأن الجمع بالواو والنون يختص بأولى العلم والكواكب ليس

اجيب عنه بان الكواكب وان لم يكن من اولى العلم حقيقة لكنها  
 من قبل اولى العلم حكم الصدور الفعل الذي هو بصدق ومن اولى العلم  
 منهم وهو السجدة اجيب عنه بان الشمس والقمر والكواكب كناية عن  
 الابل والامم والاجوات وهم اولى العلم حقيقة فخر قوله لي ساجدين جا  
 في موضعه تأمل وكذا رب العالمين لاعتبار غلبة اولى العلم على حقيقة  
 غير اولى العلم شرافة انتهى ولهذا ان رفع قوله من قال انه شاذ لان الشاذ  
 ما لا يكون له الصلاحية في الحقيقة لاحقيقة ولا تأويلا وهم ساجدين العلم  
 بالحقيقة فتوجيه الشاذ شاذ انتهى فقوله زيد في جواب سوال محقق من  
 قال من قام واما وقوعه في جواب سوال مقدر فكما في قول الشاعر  
 ليسك يزيد ضارح مخصوصة فقوله ضارح فاعل الفعل المحذوف بقرينة  
 السؤال المقدر لان الشاعر امر بالكاء فكانه قيل له من يبكيه فقال الشاعر  
 محبب له ضارح مخصوصة وكان المحذوف الفاعل عن الفاعل في غير وقوعه  
 السؤال حقيقة ونقدير كما في قوله انك قائم اي لو ثبت قيامك عنده  
 لكان كذا قوله وقد يحذف الفعل والفاعل معا كغم مقول لمن قال اقام  
 زيد فهذا الحذف جائز لا واجب لعدم ساد الشيء مسدده لان كلمة نعم  
 حرف لا يقوم مقام الفعل فبقيت القرينة وحدها وهي سوال السائل  
 وبالقرينة الواحدة غير سادة يجوز الحذف لا الواجب تأمل فان قيل  
 حروف النداء ايضا حروف فقيمت مقام الفعل وهو ادعو ولذا واجب  
 حذف الفعل والفاعل في المنادى كما يجب حذف الفعل مع فاعل باب  
 التخيير وما اضمر عامله اجيب عنه بان وجوب حذف الفعل مع  
 فاعله في المنادى ليس بناية حروف النداء مقامه بل بكثرة استعماله  
 انتهى فان قيل اذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول الكاف الجارة عليه  
 للزوم دخول الحرف على الحرف وهذا لا يجوز اجيب عنه بانهم علم  
 نعم الذي يستعمل في التركيب فصار اسما فصح دخول الكاف عليه  
 فان قيل اذا كان اسما ينبغي ان ينجر عليه كما ينجر الاسماء اجيب عنه  
 بان اعراب المحكي ثابت باعتبار ما يحكي عنه قوله وقد يحذف الفاعل  
 وحده بدون الفعل لتمام الفعل مقامه اي الفاعل اذا كان الفعل

المحمول مقوله اذا كان طرفا لقوله ولتساوى لى لى المفعول مقاسمه وقت  
 كون الفعل محمولا لا طرفا بحيث لا ينفك عنه فالتفاعل وله مكر العمل  
 محمول كما في بعض الدلالت ويكون الفعل محمولا لا طرفا لا فاعله لا طرف بحيث  
 يجازيه قوله وهذا قسم تالي من المروجات لما مر عن احوال الفاعل  
 التي غير السارعة شرح في احواله مع السارعة فقال وادنا مع الفعلان  
 اسم ظاهر كاس بعدهما وانقل تحت السارعة ليس في محله لانه ليس في  
 احوال الفاعل فمضى ان يدرك في احوال المروجات او احوال المصوبات  
 احسنت بان السارعة اسم من احوال الفاعل لان الفاعل لا يحلوا ما ان  
 يكون بطريق السارعة او عبرة واد افرع عن حاله بعد السارعة شرح في احواله  
 السارعة كما اورده تحت الصبار في تحت الماصي في كتاب المراج اشارت الى  
 ان الماصي حال لان حال بعد الصبار و حال مع الصبار فكيف مح السارعة  
 من احواله ولا يكون في غير محله تأمل وان قل كيف يصح نسبة السارعة  
 الى الفعل لان السارعة لا تضد الا من دوى الروح والعلل الفاعل  
 احسنت بان نسبة السارعة اليهما باعتبار التكلم بنسبة محاربه كذا  
 نسبة الدخول الى القواميل ومن القواميل لا بد حل بمسها بل دخلها كالمثل  
 وان قل بحري السارعة في اكثر من الفعلين كما في الصلوة اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد كما صلب رسلت وباركت ورحمت وترحم  
 على ابراهيم حسان واحد من هذه الافعال تبارع على مفعولها ابراهيم  
 احسنت بحمده بارا اكسى القم اقل مراتب السارعة وهو اثنان وانقل  
 السارعة في غير الافعال كما في الاسماء بخور يد معطى ومكرم وعمر واوريد  
 وتزيين الثمر الاول في المصولية والسالى في الفاعلية احسنت بان المزداد  
 من الفعلين العاملان واما ذكر الفعلين اكفاء بذكر الاصل في الاسماء  
 اصل في الفعل وان قل لا يحق السارعة في الاسماء ولا في الافعال بعدا  
 لى كيف اذا الاسم النائم بعدا لا يكون الا مفعولا ومصوبا باحسنت  
 ان المزداد من السارعة سارعة في الملبس والمصور لا بعد اليركس فانه  
 انما حرة لا سارعة فيه والسؤال الاول في الغائب وما تبقى في القواميل الصيانية  
 باسمه عبد العفو واما مبدء الظاهر لانه لا سارعة في المصمم لان

الضمير لا يتلوا ما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فهو  
 معمول لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس  
 في مكان يميز فيه الفعلان اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو  
 معمول عليه قيد بعد ما لانه لا تنازع فيما بينهما او قبلهما لانه ليس في مكان  
 يميز توجه الفعلان اليه قوله اي اراد دفع لما نشأ من نسبة السائر  
 الى الفعلين بان المراد من التنازع ليس التنازع حقيقة بل المراد من  
 التنازع الارادة الى القصد والقصد عام يصيدق من ذي روح غير  
 كما في بعض النباتات كما انقذر في علم المنطق قوله كل واحد كاش من  
 الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهرا علم انه قد اختلف النشأة  
 في جزاء الشرط فن ذهب بعضهم الى ان جزاء هذا الشرط محذوف  
 وهو قوله جاز افعال كل واحد منهم فاعل هذا المذهب الفاء في  
 قوله فهذا انما يكون تفسيرية لا جزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء  
 هذا الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة اقسام فالفاء جزائية  
 فيه وقد بحثي دلائل كل واحد من المذهبين في محله قوله انما  
 يكون على اربعة اقسام وانما انحصرت الاقسام في الاربعة لا التنازع  
 لا يتلوا ما ان يكون في الفاعلية فقط او في المفعولية فقط او في الفاعلية  
 والمفعولية او بالعكس فتصوير التنازع لا يكون خارجا عن هذا العنصر  
 فلهذا انحصرت قوله الاول الى اقسام الاربعة ان يتنازع اي الفعلان  
 في الفاعلية فقط بان يقتضيه كل واحد من الفعلين فاعلية الاسم  
 الظاهر نحو اكرمتي وضربني زيد والثاني ان يتنازع اي الفعلان  
 في المفعولية فقط بان يقتضيه كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر  
 قول اكرمت وضربت زيد او الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازع  
 اي الفعلان في الفاعلية والمفعولية ويقتضيه الاول الفاعل والثاني  
 المفعول بخوضر بني واكرمت زيد او الرابع منها عكس اي عكس  
 الثالث نحو ضربت واكرمتي زيد لما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة  
 اشاركها الى اعمالها اي فعلين في ذلك الاسم بان افعال كل واحد منهما  
 في الاقسام الاربعة كما جازة في بعضها دون بعض اتفاقا واختلافا

وصدر بيانها بحالة العلم بينهما على أن ما بعده ما يجب الحفظ فقال  
 وأعلم هو في اللغة دال على وفي الاصطلاح كلمة في أول الكلام لا ياتي  
 العاقل على نكته وفي كل كلمة ذكر في أول الكلام ليستوي السامعون  
 إلى ما بعده. وفي كل كلمة ذكر في أول الكلام ليستوي السامعون  
 ما يجب الحفظ. وقيل هو خطاب عام لكل من يسمعه ويقرأ قوله  
 في جميع هذه الصور أي الثاني واسم إن صمد السان المحدود في  
 في جميع هذه الصور معطى بقوله يجوز أعمال الفعل الأول والحكمة  
 قوله يجوز أعمال الفعل الأول. أعمال الفعل الثاني يعني يجوز أن يعمل  
 الفعل الأول في ذلك الاسم وذلك الاسم معمولاً ويلجى الفعل الثاني  
 عن الثاني في ذلك الاسم وإن يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم معمولاً  
 ويلجى الفعل الأول عن الثاني في ذلك لكه مخالف هذه الحكمة خلاف  
 كان للقراء في الصورة الأولى والثالث أن أعمال الفعل الثاني مسموعة  
 فيها ودليله أي أمام القراء له وما وجد الأخرى لو أعمال الفعل الثاني فإن  
 حذف الفاعل والأصمار قبل الذكر في الفعل الأول وكلاهما أي  
 حذف الفاعل والأصمار قبل الذكر محدودان أي مسعان عيدين  
 في بعض السمع مسموعان وهو عند أي القراء بخلاف ما إذا عمل  
 الأول أي يجعل ذلك الاسم معمولاً للفعل الأول وقصير الفاعل في  
 الفعل الثاني فلا يلزم الحد ويسعد يم معاد الصمد مرساة ولو كان  
 مؤخرًا فلا يلزم الأصمار قبل الذكر خطأ بل لفظاً فقط وهو جائز  
 عند أصحاب الجمهور بأن الأصمار قبل الذكر في العمدة حارر في  
 عند العمدة انص في مواضع منها في كلمة رب يجوز به رجلاً ومنها في نعم  
 رجلاً زيدا ومنها في قوله والله ديرة أي المقيم وأساو كذا في أصمار  
 من المصير يجوز صيرته زيداً أو أحرر هذا الأصمار لم لا يجوز في باب  
 التنازع ما دال على يجوز فعند الجمهور يجوز أعمال الفعل الثاني  
 ويجوز أصمار الفاعل في الفعل الثاني من غير محذور واستوى وهذا  
 عند الخلاف بين الجمهور والقراء وإنما يكون في الجواز وأما في الإحصاء  
 وأما الحكم في الاختيار كلمة أما هذا الاستيفاء لا لتقصص لعدم



متفق الاجمال ففي الاختيار خلاف البصريين والكوفيين فاما البصريون  
 يختارون افعال الفعل الثاني اعتبارا بالضرب والجواز لان فيه اى القرب  
 والجواز اشد اتصالا من البعير فكذا اشد اتصالا حتى باخذ الحكم كما  
 خذ الصاد والباء السكون من الفري في قوله يضرب وضرب والكونيون  
 يختارون افعال الفعل الاول مراعاة اى حيانة للتقدم والاستحقاق  
 حال التقدم والاستحقاق لان المقدم احق باخذ الحكم من المؤخر  
 لان التقدم من وظائف الاصل الاصل اصل باخذ الحكم وتاثيره  
 يقول امر القيس و لو انما السعي لادنى معيشة كفاني ولم اطلب  
 قليل من المال حيث قالوا ان كفاني ولم اطلب يتنازعان في قليل من  
 المال والاول يقتضى الفاعل والثاني يقتضى المفعول وامر القيس اقصر  
 من شعراء العرب اعل الاول فلو لم يكن افعال الاول اولى لما اختاره و  
 اجاب شيخ ابن الحاجب الكافية بانه ليس من باب التنازع لفساد  
 المعنى على تقدير التنازع وهو التناقض في قول الشاعر لان مطلوب الشاعر  
 عدم الكفاية وعدم الطلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبت  
 الكفاية وجود الطلب وهذا التناقض يفهم من كلمة لو الشرطية لان لو  
 يجعل المثبت منفيا والمنفي مثبتا فان عملت اى عملت الفعل الثاني ان كنت  
 الناء لتفسير الفعل الثاني كما هو من ذهب البصريين وابتنى المصنفون بهم  
 لا يمتد ذهب الكوفيين لان مذهب البصريين اصل عنده فالنظر اى ان  
 جزء الشرط وهو قوله فان عملت ان كان تفسير للنظر الفعل الاول يقتضى  
 الفاعل المضمرة في الاول وان لزم الاضمار قبل الذكر لكن في العدة ذو  
 الحذف الظاهر اذ في الظاهر يلزم التكرار وفي حذف الفاعل يلزم حذف  
 العدة وكلاهما ممنوعان كما نقول منتهوب المحل لانه مفعول مطلق  
 لقوله اضمرة باعتبار الموضوع تقديره اضمرة في الاول اضمرا كما  
 نقول في المتوافقين اى فيما تنازعا في الفاعلية فقط يشهد عليه المثال  
 نحو ضربني واكرمنى زيد اى ضربني هو وضربني واكرمنى زيدان  
 وضربوني واكرمنى زيدون وفي المخالفين بان يقتضى الاول الفاعل  
 الثاني المفعول كما شهد عليه المثال ضربني واكرمت زيد وضرباني واكرمت

الرئيسية وصرفوني والرمب الرئيس وان كان الفعل الاول يستصير  
 المفعول واسم الفعل الثاني ان يكون الفعلان المتتابعان في الاسم الواحد  
 من افعال القلوب او ما في معادها وحرورية القلبية والصورية ولكنها تسمى  
 وحدها واما عدمت وفقدت وغيرها حذف المفعول من الفعل الاول  
 لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفصلة لواء صر او يلزم التكرار لو ذكر  
 ان حذف الفصلة خارج حذف قوله كما تقول في المواضع ان تكتب  
 كل واحد من مفعولية اسم ظاهر فيكونا مستثنى ناقضا للمفعول  
 كما سجد عليه التال بحو صر وب وكرم ريدا وصر وب وكرم  
 الرئيس وتقول في التحال ان تقتضي الفعل الاول المفعول  
 الثاني الفاعل بحو صر وب وكرم الرئيس ان وصر وب وكرم الرئيس  
 وان كان الفعلان من افعال القلوب والسئلة محالها اي ان عتبت  
 التالي يحكم اظمار المفعول للفعل الاول كما تقول حسدى مطلقا  
 ريدا امطلقا واما حكمنا ان وصر وب المفعول للفعل الاول ولا يجوز  
 لانه لا يجوز فكلمة ادبها على حذف المفعول من افعال القلوب في  
 اضمار المفعول عطفا على حذف المفعول وكذا لا يجوز اضمار المفعول  
 قبل الذكر هذا اي ان حكم المذكر من اضمار الفاعل للفعل الاول وحذف  
 المفعول في الاول غير افعال القلوب ووجوب اظمار المفعول الاول  
 في افعال القلوب وان عتبت الفعل الثاني كما هو مذهب الصريين و  
 في بعض السمع عند امد مذهب الصريين اي المذهب السامو مذهب  
 واما ان عتبت الفعل الاول على ما هو من مذهب الكوفيين اي ان  
 اعرب كرم الاسم الطاهر معولا للفعل الاول ويلزم الثاني عن الفعل  
 في ذلك الاسم مطروبا كان الفعل الثاني مقتضى الساتل الضمير الفاعل  
 في الفعل الثاني ليقدر مرجع الضمير لانه اذا كان الاسم معولا للفعل  
 الاول صار مقدما وادته على الفعل الثاني وان كان متوجها فلا يلزم  
 الاضمار قبل الذكر مطروبا لفظا واما حكمنا يتقدمه ربه لا ربي  
 المفعول ان في العامل اسمي قوله كما تقول في المتوافقين ان تقتضي كل  
 واحد منهما واعليه ذلت الاسم الطاهر كما يدل على ذلك المال نحو

هنا

ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرمني  
 الزيدون باضمار الالف والواو في الفعل الثاني وتقول في المتخالفين  
 بان يقتضى الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني  
 زيد وضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدون  
 باضمار الالف والواو وايضا في الفعل الثاني وان كان الفعل الثاني  
 يقتضى المفعول وليكن الفعلان المذكوران من افعال القلوب  
 ونحوه جاز فيه اى في ذلك الاسم الوجهان احدهما حذف المفعول  
 وثانيهما الاضمار لكن الثاني هو المختار ليكون الملفوظ وهو الاسم  
 المذكور بعده المتنازع فيه لا الضمير كما يتوهم بعضهم مطابقا اى  
 موافقا للمراد اى المقصود المتكلم لان المقصود ههنا التنازع في ذلك  
 الاسم لان الاضمار على الفعل الثاني يدل على الاسم المذكور اى مقابلا  
 لذلك الاسم فيكون الاضمار قسبة على التنازع المقصود واذ كانت  
 الضمير لم يعلم انه من باب التنازع او يكون المفعول الفعل الثاني  
 مغاير لذلك الاسم او مخالفا له بان يكون حمزا وبكرا وخالدا لا زيدا  
 فلا يكون الملفوظ وهو الاسم الظاهر موافقا للمراد الذى هو التنازع  
 فطابقة الملفوظ مع المراد المرجحة على الحذف قولنا واما الحذف  
 اى صورة الحذف فكلمة التفتصيل لوجود الاجال قبله وهو  
 قوله جاز فيه الوجهان حذف المفعول والاضمار كما تقول انت  
 في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر  
 متفقان في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيد او ضربت واكرمت  
 الزيدان وضربت واكرمت الزيدان بحذف الالف والواو في  
 الفعل الثاني وفي المتخالفين اى تقول في المتخالفين بان يقتضى  
 الفعل الاول الفاعل والثاني المفعول ضربني واكرمت زيد ضربني  
 واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما الاضمار كما تقول  
 في المتوافقين المذكورين سابقا بعينه نحو ضربت واكرمته زيد او ضربت  
 واكرمتهم الزيدان وضربت واكرمتهم الزيدان وتقول في المتخالفين ضربت  
 واكرمتهم زيد وضربني واكرمتهم الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدان

قال المصنف وأما الإحصاء فهو التالان المذكور في الحديث لكن تذكر الصبر  
فيه لكان احصى لكن المصنف اعاد ذكر التالان للتوضيح اللائق بحال المتأخر  
المقصود به في الدرس وأما اذا كان الفعلان المتتابعين عامرا فاعمال العلويين  
والمستعملين هما اي بان اعلمت الفعل الاول مع اقتضاء المفعول ولا بد  
لاختصاص موجود او اي للفعل الثاني من اظهار المفعول وان لم يذكر  
المفعول في الحديث والاحصاء يسبيح وذكره استاذ الله تعالى كما نقول حسبي و  
مطلقين الذين انطلقوا ودل على التسارع المذكور تالان لا حسبي  
وحسبهما تسارعا في المطلق فاد اعلمت الفعل الاول اي اعتبر كون  
الاسم مفعولا للفعل الاول عامل فيه وهو حسبي واظهرت اي امت  
المفعول في الفعل الثاني وان حدثت مطلقا من الفعل وفلت

حسبهما الذين انطلقوا بلزوم حذف المفعول الثاني في افعال القلوب  
ويحويه وهو غير جار لانها كالاسم الواحد لان مضمومهما معا المفعول  
في الحقيقة وهو اليع المصدرا لما حو من المفعول الثاني مصابا والاسم  
فلو حذف احد شي كان الحذف بعض احراء الكلمة بلا ضرورة ولا ضرورة  
ولا ضرورة ههنا وقد حدثت احدها عند وجود القرينة سال الاول  
حكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يحولون مما اتهم الله من وصله هو  
خير اي يحلهم خبرهم واليحل مفعول اول حذف ههنا لوجود القرينة  
صيغة يحولون مما اتهم الله وقال الثاني فكما في قول الشاعر ولا تحقوا  
على غير ذلك المال اي تحقوا حار من المفعول الثاني حذف ههنا  
لوجود القرينة وهو كحار وحار وتامل وأما الحذف في باب الثاني  
بحو يا مالك ويا حار في يا حار وتامم ولا حل الصرورة لان المصنف  
لكثرة الودع يقضي التحقيف وأما الحذف في قول الشاعر الخليل  
وما لي اي يوسف وما لي ولا حل صرورة الشعر انيها انتهى وان احسب  
ولا يحير احصاء هذه التوضيح قوله ولا يحولون كاس يحول على صيغة  
العاب المذكور وفي بعض النسخ ولا يحول على صيغة الخطاب في اصل  
لا يحولون بعبارة بعض النسخ صيغة الخطاب اولى مما على صيغة  
العاب المذكور لواقعة قوله من ان يصير مفعولا والكود انهم على صيغة

في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يحولون مما اتهم الله من وصله هو خير اي يحلهم خبرهم واليحل مفعول اول حذف ههنا لوجود القرينة صيغة يحولون مما اتهم الله وقال الثاني فكما في قول الشاعر ولا تحقوا على غير ذلك المال اي تحقوا حار من المفعول الثاني حذف ههنا لوجود القرينة وهو كحار وحار وتامل وأما الحذف في باب الثاني بحو يا مالك ويا حار في يا حار وتامم ولا حل الصرورة لان المصنف لكثرة الودع يقضي التحقيف وأما الحذف في قول الشاعر الخليل وما لي اي يوسف وما لي ولا حل صرورة الشعر انيها انتهى وان احسب ولا يحير احصاء هذه التوضيح قوله ولا يحولون كاس يحول على صيغة العاب المذكور وفي بعض النسخ ولا يحول على صيغة الخطاب في اصل لا يحولون بعبارة بعض النسخ صيغة الخطاب اولى مما على صيغة العاب المذكور لواقعة قوله من ان يصير مفعولا والكود انهم على صيغة

الخطأ من ان تضمر انت مفرد او تقول حسبني وحسبتهما آياه  
 لزيد ان منطلقا وح الاضمار مفرد الا يكون المفعول الثاني وهو قولك  
 آياه منطبقا له المفعول الاول وهوها في قولك حسبتهما وذا لا يجوز لانه  
 وفعال القلوب مفرد المتبدل والخبر فيكونان في الحقيقة يحول عليه  
 ولا يجوز حمل الافراد على التشبيه فلا يقدح الزيدان قائم تقول حسبني و  
 حسبتهم آياهما الزيدان منطلقا و يلزم عود الضمير للشيئين وآياهما  
 الى اللفظ المفرد وهو المنطلق الذي وقع فيه التنازع وهذا عذر الضمير  
 المشي الى لفظ المفرد ايضا لا يجوز كما ان الضمير للمفرد لا يجوز لعدم اللطاقة  
 بخلاف الضمير المفرد الى الشي وهو جائز اذا كان المراد ههنا الشيء الواحد  
 كما في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاء الضمير المفرد  
 الى الله ورسوله بناء على ان رضاء الله تعالى رضاء الرسول والرضاء  
 واحد قوله واذ لم يحجز احد في الاضمار كما عرفت وفي بعض النسخ  
 لما عرفت بلام العلية لا يكاف التشبيه وهو الاول اى لفظ النسخ  
 لما فيه من الاشعار على الله وجب الاظهار ولا يخفى عليك ان المثال المذكور  
 ليس من باب التنازع لان الفعل الثاني وهو قولك حسبتهم يقتضيه  
 المفعول مشي وقولك يقتضيه مفعولا مفردا والاسم المتنازع وهو المنطلق  
 لفظ مفرد لا يصلح له ما يلج بحسبني فقط الا اذا لاحظت من المنطوق  
 ذات ماله الانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتشبيه في وجه المثال  
 من باب التنازع لما فرغ عن مباحث الفاعل عجز داع عن التنازع شرعا  
 في مباحث مفعول ماله ليسم فاعله فقال الثاني مفعول ماله ليسم فاعله  
 وهو كل مفعول حسن فاعله اى فاعل فعل بناء على ان ماموصوتها ويل  
 الفعل واقية المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه و  
 الرفع عليه كما في الفاعل والاحوال اللاحقة عليه كما في الفاعل من رفع  
 وتشبيه وجمع وتذكير ونائبته كما اشار اليه المصنف فيما سبق فان قيل  
 لفظ كل لا يصح ههنا لانه لا يحاط به الافراد فيلزم من ايراده في التعريف  
 احاطة التعريف بالافراد ومن العلوم ان التعريف بالجنس وبالجنس لا  
 للافراد لان افراد الشيء غير متناه وان كان لبعض الاشياء افراد متناه

انه ليس المراد التعريف بل هو واجب عليه ان التعريف اما هو مبدئ  
 لحد كل المدحول منه واما ان كان يصدق الحد على كل امراد الحد وكد  
 ان الدوال الصائبة وان قيل حد في الشيء مفعول على وجود الشيء و  
 قوله لم يسم فاعله يقتضي ان لا يكون لفاعل اسما اصلا فاد اليمين له اسم  
 فكيف حد في احد حذف المفعول ومفعول امر اجبت بان المراد من قول  
 ما لم يسم فاعله اي لم يدكر فاعله يعني ان له اسما لكن لم يدكر بل حد  
 في كذا اي بعض الكوثرات فان قيل هذا الحد صادق على قولنا  
 ان رب الربيع القتل وهو كسب المعين بان الربيع مفعول به لا ر  
 الا ما به فيه لانه بنت الشيء بل الباب هو الله تعالى سبحانه وعلم ان  
 الله واعله قد حذف واقيم الربيع مقامه فيكون مفعول ما لم يسم  
 فاعله لان الربيع فاعل ان رب لم يكن التعريف ما يعاين العبد  
 احبب بان المراد من اقامه مفعول مقامه مع تغير الفعل الى  
 فعل او فعل اي بشرط تغير الفعل اليها ولا يوجد الشرط ههنا احبب  
 بان المراد من الفاعل المجازي لا الحقيقي والله سبحانه تعالى فاعل حقيق  
 وان قيل خرج عن هذا الحد الباء في قولك صريت والنون في  
 صريت وصرا بعبه وهو فاعل ولم يحد فاعله حتى يقيم المفعول  
 مقامه بل صار الفاعل بعبه مفعولا احبب بانه لا يسم الباء في  
 قولك صريت على اسم المجهول التام التي كانت فاعلا في صريت على  
 صفة المعلوم بل هذا التاء عوض عن الباء بقديره صر بى رين وقدير  
 ص ما ايج بانصال المصوب للنصل ثم حذف الفاعل فعرص  
 الاعراض التي ذكره في مباحث واقيم للنصل المفعول مقامه والله  
 ونعير الصيغة وصار صر بى ثم انك الباء تمام لما سبقت بيها  
 في الاخوة هو كونهما علامه المصادرة فاد تقع نون الوفاية من بينهما  
 لاستعفاء الجمع لكسره ما قبله وصار صريت فيكون الحد حاملا لاد  
 واما ان يقيد المفعول بكونه مفعولا به لنفسه على ان اقامة المفعول  
 مقامه ليس محصورا في المفعول به بل يجوز ان يقام غيره من المفعول  
 المطلق وفيه مكاييا او ربما ما يصورنا او محمورا والمراد من المفعول

لمفعول الذي يكون مسددا فلا يجوز إقامة المفعول الثاني من باب  
 علمت رداً الثالث من باب علمت للتلايل من كرت الشيء مسدداً  
 لمفعولها مساو تام بخلاف الجحينة ضرب زيد فان الاستناد في  
 تام وهو اسناد الجحينة وثانيتها اشهر تام وهو اسناد الضرب رداً فاسد  
 وان المفعول الثاني ليس من قبيل اقامة لكل واحد منهما عطفه الاول  
 ان الاول راد في معنى الفاعلية نحو اعطيت زيد دهنه فالمراد  
 من الثاني لانه مسند الى الاول وكذا اذا وجد المفعول من غير  
 والا فجميع سواء انتهى قوله نحو ضرب زيد اسد له ضرب يسار  
 في حذف الفاعل اقيم المفعول مقامه لما فرغ من فعله بغير ضم  
 وفي الاحوال الملاحقة عليه والاحكام المترتبة عليه فكالجحر ايسر  
 ما لم يسم فاعله في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنينه  
 ثابت على قياس الذي عرفت ان انت في مباحث الفاعل بلا تارة  
 وتبدل فعليك بالتذكير ولما كان الحوالة من ضمير المتكلم لا من  
 ضمير الازني من ذكر الشيء ثابته لا ينة من ذكر المسائل التي تشمل  
 عليها الاذهن اسناد المسائل الى هذه الحوالة فلان حال مباحث مفعول  
 ما لم يسم فاعله على مباحث الفاعل ولم يذكر بالتفصيل ثانياً وال  
 وحكمه في هذه الامور على قياس ما عرفت انتهى لسانه من مباحث  
 مفعول ما لم يسم فاعله ثم شرع في مباحث المبتدأ والخبر فذكر في  
 الثالث المبتدأ والخبر وهما اسمان مجردان عن العوامل والظبط  
 أحدهما مسند البدر يسمى مبتدأه وثانيهما مسند بدر يسمى خبراً  
 في التعريف الواحد للتلايل الواقعة بينهما ولا يشتركهما في العوامل المعنوية  
 وان كان الشيء علمية في خبره واحسن كما ورد صاحب الكاوي  
 غير به كل واحد منهما احد قوله اسمان جنس يشتمل الفاعل  
 غيره وقوله مجردان عن العوامل النقطه فصل يخرج به ما حذر  
 وان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله وان تصوره انه غير  
 تصوره وامتناعه وليس باسم ركن الا يصدرق على قوله وان تصوره  
 جنس فليس باسم بل حيلة ركن غيره اجيب عنه بان الركن

اعم من ان يكون حصة او حكما فيصدق عليه اسم السائل اوله  
 ان تصوموا وتاتوا بـ <sup>مؤثرا</sup> حياكم خير لكم وقوله زيد صرب في حكم زيد  
 صرب وان فعل صيغته التحريك ههنا ليست في محلها لان التحريك يقتضي  
 التلبس سائها وفي السداد والحرك ليس التلبس سائها مع العوامل حتى  
 عن العوامل احسب عنه بان التحريك اعم من ان يكون حقيقة او  
 وههنا من قيل الثاني كما يقال سحان الذي لصغر جسم العوض واكثر  
 جسم العيل وان صيغة التصغير والتكثير يقتضي المكرة والمضرة  
 ان العوضه ليست بمكرة حتى صعب وان السبل ليس بمضرة حتى  
 كبر سحانه وتعالى لكن اعذرهما كما في عانة اليحقيق او يحاسب  
 المراد من التحريك ههنا التحريك اي التلزم يوحد بهما عاملين  
 كما اشار اليه في الصيغة انتهى فان قيل هذا الحد ليس بصادق انص على  
 قولك بحسب درهم لاني حسبل مستند وليس محذور عن العوامل  
 اللطيفة بل الباء ملبس به احسب بان المراد من العامل اللطيف ما يكون  
 مؤثرا في المعنى لا رائد وههنا رائده فكان محذورا فان قيل فعل هذا يحجب  
 ان يمعكون زيد مستند في قوله علمت ما زيد قائم وعلمت ان زيد قائم  
 وكذا علمت لزيد قائم لكون علمت عاملا في زيد معنى دلل بصريح  
 معناه مستند احسب بان المراد من العامل المعنى ما لا يكون معه معاذر  
 اخرى وههنا واحد معاذر اخرى وهو حرف البيع والاسم <sup>بمعناه</sup> ولام  
 الاسماء فلم يبق امتداد الجملة كما في بعض الحراسي قد يحجب  
 عن الاسكالين المذكورين اعني اشكال حسبل درهم وعلمت بان الزيد  
 من التحريك محذور المستند والحذر عن العوامل لفظا ومعنى وبحسب  
 محذور ومعنى وان كان غير محذور لفظا وزيد قائم علمت ما زيد قائم محذور  
 لفظا وان كان غير محذور معنى كما في بعض التفسير الكافية في  
 محذوف المسبهة بالفعل **فان قيل** العوامل  
 جمع فلهذا منه ان يكون المستند عن شئ لا من الواحدة  
 اجبت عنه بان اللام منه للحسب تأمل انتهى اعلم  
 ان النجاة لسموع المسند اليه مستند والمستند به حسن



صرح به النحاة والمنطقيون يسمون المبتداء بالموضوع والخبر بالمحصول  
 يسميان بالمحكوم عليه وبه يجوز زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن  
 عوامل اللفظية او هما مسند اليه وثانيهما مسند به وعلى هذا القياس  
 غيره قوله والعامل فيهما اي في المبتداء والخبر معنوي وهو الابداء  
 اي خلو الاسم عن العوامل اللفظية فيجوز يد الاسم عن العوامل اللفظية  
 يسند اليه عامل في المبتداء ويجوز يد الاسم عنه يسند اليه عامل في  
 الخبر فالخبر يد قد مشترك بين عامل المبتداء وبين الخبر تأمل  
 فان قيل الخلو شيء عدم والعدم كيف يؤثر في شيء اخر اجيب عنهما  
 بان العوامل علامة الاثر لا موثر فالموثر للتكلم انتهى اعلم ان النحاة قد  
 اختلفوا في ذهب بعضهم الى ان المبتداء والخبر فيها عامل معنوي هذا  
 هو المشهور وذهب بعضهم الى ان عامل المبتداء عامل في الخبر و  
 ذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتداء والمبتداء مع عامله في الخبر  
 وقال بعضهم المبتداء عامل في الخبر عامل في المبتداء كذا في بعض النسخ  
 وقيل العامل المعنوي ما يدل بالعقل ولا يتلفظ به اعلم ان المبتداء  
 اصلان لا بد من بيانهما ولذلك اشار المصنف بقوله واصل المبتداء ان  
 يكون المبتداء معرفة اي احدهما ان يكون معرفة لانه محكوم عليه  
 حق المحكوم عليه ان يكون معلوما حتى يقع الاخبار عن المعلوم لانه  
 لا يصح الحكم على المجهول فان قيل الفاعل ايضا محكوم عليه ولم لم يقل  
 في مباحثه واصل الفاعل ان يكون معرفة كما قال همنا قلنا الامر  
 كذلك الا ان معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه ليستفاد من ايراد  
 الفعل اليه لانه اذا قلت قام يفهم منه ان ما بعده يد كذا الشيء يصح نسبة  
 القيام اليه فان زيد هو في قوة المعرفة حكما فاكف به والاصل الثاني ان  
 يكون مقدا ما على الخبر مالم يمنع مانع لانه ذات بالنسبة الى خبره والخبر  
 حال من احواله ووصف من اوصافه والذات عقلم على الصفة وقد  
 يكون المبتداء ايضا كالخبر بشرط اضافته الى الذات او باعتبار الموضوع  
 المقدوم مثال الاول نحو ضرب زيد حاصل ومثال الثاني الاسم اي

في اسم فان قيل سئل احد الامر في قولنا الاعراب اما  
 ان يسمي واما سئل في الاعراب وقعت متداولة بين اسديت  
 سئل في اصول لا سئل في الاصناف احب فان الاعراب وجهته  
 جهة الذات وجهه الصفة فمن كونه فاعلم ان المعرب وجهه ما صفة له  
 الى ان يقدري واللفظ وكونه وانما وجهه الذات يصلح ان يكون مسدداً لغيره  
 كنهها بطريق اسما حادية على لسانه صفات وبانها الى امثال الاعراب  
 واحوال واحكام ذاتيات وقد يكون مسدداً واحب التقدير كما ان  
 البعد ثم ادراك المتكلم متضمناً مما كان له صدره او متضمنه سئل  
 الصدور فلان وجهه حفظ انصد ازتماهي واعلم ان اصل الحكم ان  
 يكون مكرراً يعني ان الحكم اصل له اسم احد هما ان يكون مكرراً  
 لا يكون الا بمكرره والذاتي يحكم به يصلح ان يكون معرفة او مكررة  
 لكن المكررة اصل من المعرفة لوضع الالفاظ على التكرير فاد حصل العرف  
 بالاصل والاصل اولي وهو المكررة اول دفع الالتباس بالحذر بالصفة  
 لو كان معرفة اولاً لكانت الساء العائدة والحكم هو من السوء الحكمية  
 والمعرف راند عليه ولا حاجة لية تأمل كذا في بعض الحواشي والاصل  
 الثاني في باب الحذر هو التاخير لانه صفة للسوء والصنات عيب  
 الدواب مع ما بها حق بالتاخير كما مر صالها وفي بعض السجود  
 هذه العبارة بعده انما تأمل ثم لما حكم المصداق الاصل في باب  
 السوء المعرفة بوجه الموهوم ان المكررة لا تصلح لان تقع مسدداً وانما  
 الذوق الموهوم قال والمكررة اذا وصف اي المكررة اذا وصف بالصفة الملقوة  
 او الملقدة المهرد والحكمة حاد ان تقع اي المكررة مسدداً لان المكررة اذا  
 وضعت يقل استراكتها في وان لم يصر معرفة لكنها تاتي الى المعرفة  
 في رقيب الشيء له حكم الشيء قوله تعالى ولله موسى سيرة  
 مشرقة فقول ولله مكررة او يطلق على المؤمن والكافر حيث وصف  
 بالمؤمن يقل استراكتها في المعرفة فيكون مسدداً وحارجه  
 وقوله من مشرقة معلق بالحذر قوله وكان اي مشرقة ذلك المكررة الموهوم  
 بسمه وقوله له اسد له محذوف بحذر

مع الاستفاد من جملة اذ اخصصت اى وضعت تخصيصها بوجه لغز  
 غير الصفة كما اشار اليه المتأخر في قوله بوجه متعلق بقوله اذ اخصصت  
 قوله انصرف بوجه احدها متعلق بالنكرة مع النكرة المقارنة به امر  
 المتصلة بخلاف رجل في الدار امره ان الرجل والامرة نكران مخصوص  
 بالنظر الى علم التكلم فان التكلم يعلم كون احدهما مخصصا عنده وانما  
 استل الخطاب عن تعيين احدهما من كانه قال اى من الامر من المعلوم  
 كمن في الدار لان استعمال النكرة مع امر المتصلة لا يكون الا للبعيد بعد  
 العلم باحد هما ولهذا يقتضى جوابه رجل وامرأة دون نعم فان قيل  
 تخصيص التكلم اى تخصيص النكرة بالنسبة الى علم التكلم لا يقتضى  
 الخطاب فلا يكون كلاما اجيب عنه بان عند الخطاب تخصيص  
 وتعيين معا بناء على ان التكلم سائلا والمخاطب هو المستول عنه  
 ومن المعلوم ان يكون غم الناس ان نقص من علم المستول عنه غالباً فان قيل  
 فعلى هذا يجب ان يستعمل اية رجل في قوله رجل في الدار ورجل بل  
 باستعمال النكرة بغير امر المتصلة مع انه مبتداء فالضوابط ان يجب ان  
 الشكل الاول بان وجوب ابتداء اية الرجل وامرأة انما هو بوقوع  
 النكرة في حيز الاستفهام موكل نكرة  
 اذ اوقعت في حيز الاستفهام جازت ابتداء اية لان النكرة في تأويل  
 المعرفة او الغنى هذا الجنس في الدار امر ذلك الجنس كذا في الباب و  
 ثانياً من مواضع التخصيص وقوة النكرة في سياق النفي كما في سياق  
 الاستفهام بنحو قوله ما احد خير منك فان قوله احد مبتداء عند  
 بنى فميم مخصوصا بصفة العموم والاستتمال وذلك لان احد نكرة مطلقة  
 على كل واحد من الافراد فاذا وقعت في حيز النفي خرجت عن ذلك  
 الاصلاق الاعلى كل فرد من الافراد لان النفي يستلزم العموم والشمول  
 فزعمت وتخصصت النكرة فان قيل لا خصوص هذا المقام لان  
 معنى العموم عند اعمى الخصوص فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف  
 يرصف اللفظ الواحد في مادة واحدة على العموم والخصوص لكونهم  
 مضار ان اجيب عنه بان للتخصيص معينين احدهما التعمد الذي

من المعلوم ان يكون غم الناس ان نقص من علم المستول عنه غالباً فان قيل

من المعلوم ان يكون غم الناس ان نقص من علم المستول عنه غالباً فان قيل

هو ضد بمعنى العموم والشمول وتامها لتفصيل السوء فالمراد بها تفصيل  
 لا لغو دسة للسائلة للعموم لانه لما نعى من كل احد من افراد السائر  
 الا الى اطرافه من اسبابه فخر لان الاستثناء والحيرة اما يكون اذ  
 من لكانه احد من غير عين فتنسب على السامع ان ذلك احد من هؤلاء  
 استثناء وعدة وحيدة وكذا في عائدة التحقيق ثم هذا التفتيل للمساءلة  
 على هذا هب هي تميم لان ما ولا السهمتين بالنس لا يجعلان عندنا  
 على ما عرفت وفيه نظر لان المحصص لا يتوقف على عليتها بل على  
 المستعاد منها وهو من المعنى تأمل وقيدها هي مهم ليس بسديد  
 تأملها من المواضع التي تخصصت بكرة فيها وقوع المكرة في الجملة التي قد  
 من الفعلية متعروضا لها من اسباب وان شرا بكرة محصنة ههنا وقعت  
 مسداً وذلك المحصص اما بكونه واعلا في المعنى حيث كان في الاصل  
 اهر دانات سر على انه بدل من الصبر المسكن في اهر والبدل من  
 الفاعل واعل معنى ثم قد مر ليهيئ المحصر لان تقدم ما حقه التاخير  
 يفسد المحصر فيكون المعنى ما اهر دانات الاشر فاد اكان واحلا معني  
 كان محصنا سبقتم الفعل عليه واما استشهاده والفاعل يعي بالشر  
 متشه بالفاعل فيكونه مسداً لله ومحكوما عليه كالفاعل واما تاشاه  
 بالفاعل بوقوع هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية اذ يستعمل  
 هذا التركيب في موضع ما اهر دانات الاشر واما تخصيصه بالصفة  
 المقدراى عظيم لاحقر بقية التسوية لان التسوية يجعل ان يكون  
 للتعظيم ومنه يثبت في حق رجل ووقع في شدة وكرب حصل له الاجتهاد  
 اى لا يمكن دفعه الا بالشفقة ورأى انهما من مواضع محصص بكرة  
 بقدر الطريق في الدار رجل وان رجل بكرة بمحضت بقدر  
 الحذر الذي هو طرف مكان ومعين له حكما وذلك لانه لما قال في الدار  
 علمه بالتأمل من غير استثناء وحيدة اما بعده يد كرشي يسلم  
 الاستقرار في الدار فكانه في قوة الوضوء في تركيب آخر وحامسها  
 كل بكرة بمحضت بالنسبة الى المكمل بحوسلام عليك وان سلاما  
 بكرة بمحضت بالنسبة الى المكمل لان هذه الاسمية معدولة عن

حاشية  
 في  
 ربيع  
 من  
 سنة

ان كان

الفعلية المقيد اسنادها فيها الى المتكلم وهي قوله اسلمت سلاما فكان  
 السلام في الجملة الاسمية ايضا مقيد بالنسبة الى المتكلم كما في الفعلية بناء  
 على ان الجملة المعدولة في حكم الاسناد كما ان الجملة المعدولة ههنا فنقد  
 سلامي عليك فكان مختصا انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لا ينظر  
 انه مختص بل صار معرفة لان قوله سلام مضاف الى ياء المتكلم وهي  
 المضاف اليه اجيب لان سلامي يتاويل سلام من قبلي فكان مختصا  
 لا بمعرفة لعدم الاضافة فيه فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام  
 عليك سلمت سلاما عليك لان معنى سلمت قلت سلاما عليك كما  
 ان معنى سبحت سبحان الله والبيت لبيك فيلزم التسلسل والتكرار  
 والدور لان سلام عليك في قولك قلت سلاما عليك ايضا مبتدأ  
 مسكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير اخرى مثله وذلك الى تقدير اخرى  
 مثله الى لا يتناه فيلزم التسلسل اجيب بانه لا نسلم ان معنى  
 سلمت قلت سلاما عليك بل معناه قلت سلاما لله عليك سلاما او معناه  
 قلت سلاما عليك وذلك لا يحتاج الى التقدير فلا يلزم التسلسل فان  
 قبل السلام لم يكن صدرا سلمت الذي معناه قلت السلام عليك  
 كان معنى قولك سلام قولي السلام عليك فقوله قولي مبتدأ فلا بد  
 من ذكر خبر قولي حتى يتم الكلام به وليلا يلزم المبتدأ بلا خبره قيل  
 خبره محذوف وهو واقع او حاصل عليك تقديره قولي سلاما عليك  
 حاصل وواقع عليك فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار الخطاب قلنا  
 لا نسلم ان فيه تكرار الخطاب بل فيه تعين المخاطب تأمل هذا كله  
 في غاية التحقيق اعلم ان هذا التحقيق انما ذكرت عند المتأخرين  
 واما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم يقولون المراد من باب  
 المبتدأ والخبر هو فائدة المخاطب فلهذا يصح تركيب انقصر السلام  
 ولا تخصيص مع ان كوكبا نكرة وكذا الموت قدح كل ناس  
 والقبر باب كل ناس داخلوها بلا ادخال لالف واللام كحصول  
 الفائدة ولا يصح قولنا رجل قائم لعدم الفائدة قوله وان كان  
 الاسمين معرفة والاخر منهما نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ والنية فقوله

الشئ مصنوع على غير ما في قوله وأجعل المعرفة مستندة إلى كل شئ وقع له في  
 شئ كل مركب أو متعولاً لغيره فيجب أن يكون الموصوف قد يدره وأجعل المعرفة  
 جعلاً تاملاً أو الأخر جعلاً قولاً كما هو كونه قائماً لأن الأصل في المبدأ المعرفة في  
 الأصل في الحكم التكويني قوله وأما ما في معنى معرفته أو مساهمة في ذلك وأصله في  
 مبدأ أسبق للمعرفة في صلاحه كل واحد منهما لا يبدأ بسبب المعرفة و  
 التخصص والأخر جعلاً في كونه من السبب إلى رأسه والمصوب  
 أن يتم وأجعل أولهما مبدأً محمداً عن الأساس ووجهاً كونه السبب  
 وانتهاء للمعرفة على ما هو الأصل في المبدأ وهو المبدأ الذي كما هو  
 عبارة الكافية اللهم إلا أن يفيد عبارة المختص بقوله السبب في المقام  
 سبباً في ما سبب مبدأ مقدر ما كما أسرى بالشيء في طابق كل ذلك  
 بعبارة الكافية لكن جعل ما سبب مبدأ مقدر ما ليس مطلقاً  
 بل فيما لم يكن أحدهما مقصوداً للآخر فيكون أحدهما مقصوداً لصحة  
 المفعول والآخر مقصوداً لصحة الفاعل وأجعل المقصود مبدأ السبب  
 لا المقصود بصحة الفاعل لأن المقصود أن كان مقصوداً في سبب الاستدلال  
 لكنه ممرلة المركب أو محط للعائدة هو التي بالخير لا أن المحرم  
 محط للعائدة وقد يكون مركباً أو كذا إذا لم يكن أحدهما اسماً جاداً  
 والأخر صفة محمودة مطلقاً فكوناً ردياً بقى بالاشتداد وإن كان  
 الصفة الصفة معرفة استحقق الاستدلال لأن الحكماء ممرلة الصفة والصفة  
 ممرلة المركب كونه أدلة على الذات والصفة والحكماء لا يقطعوا ويحكم به  
 أحدهما أعرف المعارف نحو هوريد واست القائمة وأما المطلوب  
 كذا في بعض الحواشي بحواله أنها وحيد منها وأما ما في اسم  
 الله في الجملة الأولى معرفة بالعلم والاسم الآخر فيها معرفة بالاضافة  
 فأيها شئت مستنداً جعلته مقدر ما وأجرت الثاني لكن جعل  
 المصاف إلى الصمد الذي هو أعرف المعارف مستنداً إلى سبب  
 المعروف لأن أعرف المعارف أحق بالاستدلال أعلم بالانتماء إلى الأسماء الإلهية  
 كمن وما في وانه وعبر ذلك كلام وقعت مستنداً عند سببه  
 وأما جعل الآخر مستنداً إلى اسمها مية خبر كونه مأكراً لخطأ وما بعد

مبتدأء تقر بها الفظا وقد يكون الابتداء متضمنا بمعنى الشرط في  
 دخول الفاء في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي يأتي في قوله  
 درهم وذلك تضمن في أربعة مواضع الأول الاسم الموصول صلة  
 فعل والثاني الاسم الموصول صلة ظرف والثالث كل اسم ضميف  
 إلى النكرة الموصوفها مثال الأول كما مر ومثال الثاني الذي في الدار  
 فله درهم ومثال الثالث كل رجل يأتي في قوله درهم ومثال الرابع كل  
 رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدأء ماله صدر الكلام  
 كالاستفهام والشرط والتعجب والتقسيم والتمني والثناء والعرض وغير  
 وجه يجب تقديرها على الخبر وهما كلام مراد كونه في الضيائية لا يليق  
 بهذا المختصر انتهى لما كان المبتدأء لا يكون إلا مفعلا أو خبرا قد يكون  
 مفردا وهو الأكثر وقد يكون جملة فلهذا اشارة إليه المصنف الى بيان  
 الخبر جملة فقال قد يكون الخبر أي خبر المبتدأء فاللام عوض عن  
 المضاف إليه جملة مطلقا خبرية أو انشائية لوجودها خبرا بتأويل  
 بعيد وفي بعض النسخ جملة خبرية نظر إلى قلتها وبعدها من  
 الفهم لان الانشاء لا يصلح للخبر الا بالتأويل البعيد لعدم صحة  
 ارتباط الانشاء بقبلة نحو زيد اضربه فقول اضربه من حيث  
 الظاهر ليس بمحمولة على زيد لعدم مساعده المعنى الان يقول  
 بقوله مقول في حقه اضربه او غيره مما يمكن من التأويل الصادق  
 وانما صح كون الجملة خبرا لان المراد من الخبر هو الحكم به على المبتدأء  
 وذلك الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلا مانع من خبرتها  
 لكن لما كان الجملة احتاج الى المبتدأء بخلاف المفرد فصار اصلا  
 في باب الخبر لعدم الاحتياج الى العائد المبتدأء والجملة غير اصل  
 في باب الخبر لاحتياجها الى العائد كما مر فلهذا ادخل المصنف كلمة قد التي  
 للتقليل على المضارع غالبا في باب الخبر جملة وقال وقد يكون الخبر  
 جملة اسمية خبره نصبه على الصفة للجملة وهي التي يكون الجزء  
 الاول منها اسما والثاني اسم كان او فعل نحو زيد ابوه قائم او فعلية  
 نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا والثاني اسما

فقط يجوز زيد قام أبوه أو شرطية وهي التي يتوقف عليها شيء آخر  
 كما ينبغي مثاله هذا عند صاحب المحصر وأما عند بعض الفقهاء  
 مجموع الشرط والجزاء وعند بعضهم الجزاء وحده عند بعض  
 ووجه صواب هذا المحصر أن الجملة الشرطية وهي التي يتوقف عليها  
 شيء آخر فيكون الشرطية موقوفة عليه والموقوف عليه أصل  
 فتعين كونه جملة ووجه البعض الذي هو قابل بحرية الجزاء  
 وحده أن المراد المقصود من باب الشرط والجزاء الجزاء لا الشرط  
 لأن الشرط قيد وعلل للجزاء وأن قولك إن صرب صرباً  
 ولهذا يصدق على الجزاء والشرط حد الكلام وهي لفظ تضمن كل  
 بالأساس ولو لم يكن الشرط علة للجزاء فصارت جملة مستقلة  
 الجزاء أيضاً جملة مستقلة ولا يكون مجموعهما كلاماً صحيحاً عن حد  
 الكلام وأدعرب هذا فأعلم أن الكلام هو الجزاء فقط لا الشرط  
 بل الشرط قيد وعلل فصارت الجزاء مقصوداً ومحيطاً بالقاعدة  
 ولأن الشرط لا ينفك عن الجزاء وذلك الجزاء لا ينفك عن الشرط  
 فكلاهما شيء واحد واللائي أن يكون مجموعهما خبراً ومحطاً  
 القاعدة فتكون الجزاء وحده خبراً ووجه البعض الذي هو  
 محمول بها النص حد كذا في بعض الشرط وهو خبر كذا في كونه  
 وعلى هذا ذهب صاحب المحصر لحد هو جاء في وعلى هذا ذهب  
 غيره الجزاء هو كونه وحده وعلى هذا ذهب آخر الخبر هو مجموعهما  
 بعض السمع وأكرمه بالقاء الجرائية وهو خطأ لعدم تضييق الجزاء  
 بهذا لفظاً ولا تقدير لعدم وجود القرينة على قد التي تدل على  
 الماصي وبحقيقة أما قولك إن جاء في زيد وأكرمه أمس فهو  
 دحل القافية لأن القرينة يد إلى معنى صدارت الماصي بهذا لفظاً  
 طرية وهي التي تولد وتشاءت من على الظروف والحوادث  
 يجوز زيد تحريك أي تبت حلف وكذا غير في الزاد والقيط  
 الجملة إلى هذه الجملة الأربع مطلق لأن القاعدة في باب التقسيم  
 يكون قسمياً أي ضد الآخر والحال الجملة الشرطية وبالطريق



راجعة الى الفعلية منذ رجحان تحتها فلا يكون قسمين للجملة الفعلية  
 الجارية بان المذكور كذلك بالنظر الى الحقيقة واما بالنظر الى ان  
 الشرطية لما كان مؤخر احرف الشرط ويتوقف عليها جملة اخرى  
 صارتا منها غير الفعلية التي لا تكون مدخل حرف الشرط فلا يتوقف  
 عليه شيء اخر وكذا النظر الى الجملة الظرفية من حيث انها اشياء من  
 تعلق الظروف صارتا منها غير الفعلية التي لا تكون اشياء مالم يتوقف  
 فتكون مباينة في هذا الاعتبار يكون كل واحد من الجملتين الجارية  
 ويكون كل واحد منها قسما اخر فيصير تقسيم الجملة اليها تاملا و  
 جعل صاحب الكافية الجملة قسمين الاسمية والفعلية بحيث قال وقد  
 يكون الخبر جملة اسمية او فعلية ولم يقل ظرفية او شرطية لان ذلك  
 تحت الفعلية فاقبل فعل هذا ينبغي ان يقر خبرية وانسابية  
 كما قال شرطية او ظرفية مع ان المقصود في صدر البحث لم يقيد بالجملة  
 الخبرية والاشنائية واجبة اعتبارا الى بعدها من الفهم بعد  
 فقد ربطها لا قبله لا بتاويل بعيد انتهى كذا في بعض الحواشي  
 وحكم ان في متعلق الظروف خلاف بين الكوفيين والبصريين  
 والكوفيون ذهبوا الى ان الظروف متناول بالاسم لان الظروف  
 اذا وقعت في محل والاصل فيه الافراد فاذا امكن الاصل فهو اول  
 والبصريون ذهبوا الى ان الظروف متناول بالجملة لان الظروف  
 معمول لذلك المقدور والاصل في العمل بالفعل فاذا وجب التقيد  
 بالفعل اولي ثم ان كان هناك قرينة من القرائن تدل على خصوصية  
 الفعل وتبين في المتعلق دون غيره وان لم يكن هناك قرينة من  
 القرائن على تخصيصه وتبينه في غير ما ان يكون من افعال العمامة  
 التي هي الكون والنبوت والوجود والحصول واليه اشار المصنف  
 بقوله الظروف يتعلق بالجملة عند الأكثر وهي استقرار مثلا او متنا  
 يقتضيه المقام لان المقدور عامل في الظروف ومعنى الافتضاء الحث  
 الذي كان في ضمن المتعلق اليه وهي الاستقرار مثلا ونحوه كافتضاء  
 الفعل الى المفعول به في نحو ضربت زيد او لمجدد يقولون المجزوء

بحرف الحزف معول به في الحذفه وهذا اصح وقوع الحال عن المحذوف  
كما يصح وقوع الحال عن المعول به الطاهر بحوصرت ريدا اقاما  
اذا كان الطرف معولا لذل للمعلق فلهذا احق الساجد الادراك  
اهم بعد ثم ارصد الحصر والاحصاء من سقد يمه او يطر الى التوسع  
في الطرف ثم يحور به العدم على معلقة ثم حال المعلق بان كان  
طاهر فاستقي ذلك الطرف طرعا والعو العدم احساحه الى المقدر  
اذا كان المتعلق مقدر فاستقي طرعا مسبقا لان الاستقرار هو الحقيقة  
سببه لا احساحه الى ذلك المسدور وعند الكوفيين الطرف متعلق  
بالمفرد اى بالاسم واما سمي المفرد بالاسم لان الفعل لا يكون بالاسم  
فيكون مع الفاعل جملة بخلاف الاسم فانه لا فاعل له وصفا وان كان  
له اسعافا واما احصاء الاسم لان ذلك الاسم وقع في محل الحصر  
والاحصاء فيه الا افراد فاداء الحجة لما مر فحتم وقد مر الاسم حتى يتكون  
الاسم في اصله ثم اعلم ان هذا الخلاف بين المصريين والكوفيين  
في الظروف من حسب المعلق اما هو اذا كان الطرف حذرا المستند  
وقعت في مكان محله مفردا واما اذا كان وقع عند الحصر  
الكوفيين يوافقون المصريين في نقد الفعل انتهى فلا بد من  
القاء فيه للتفريع اذا كان الحصر جملة وليجمل مسبقا سببا للاشياء  
على المسند والمسند اليه الذين هما مقصودان في الكلام لا يتصل  
الارسطا والحبر يقتضيه الارسطا مما قبلها ولا بد من المرتطحة  
يعود الجملة الى المسند فقال المصنف فلا بد في الجملة الواقعة حذرا  
عن المسند اوصفة او صلة كلام في نعم الرجل زيد بلا واعطاء  
بحر صاحب الرجل زيد ووضع الطاهر موضع المصنف بحول الحاق  
ما الحاقه والقارعة مما القارعة او تكون الجملة الواقعة حذرا مستترا  
للمسند فيكون التقدير عند له المصنف بحوقوله تعالى قل هو الله  
احد فلو قال زيد فوله فلا بد من المصنف بحوقوله فلا بد من تان  
بما في عبارته الكافية لكون شذلا بعد الصمير انهم لكان الصمير  
عمده واشهر المسند ذكره وان قيل مع هذا السك في قوله حين

زيد فان قوله جيد اجملة وقعت خبر الزيد ولم يكن فيها ضمير  
 ولا غير ضمير كوقوع الظاهر موضع المضمرة وكون الجملة مفسر للمبتدأ  
 تكون الجملة مشتتة على الكلام مع انها خبر اجيب بان لا تسلم ان  
 جيد اخبر زيد بل هو جملة على جملة وزيد خبر مبتدأ محذوف  
 وان سلمنا انها خبر فكون معنى الاشارة في ذا عائد الى زيد فهو في  
 حكم اللام في نعم الرجل انتهى ويجوز حذف اي الضمير لا غير الضمير لشبه  
 مما عداه كاللام ووضع الظاهر موضع المضمرة وغيره عند وجود القرينة  
 المقالية او الحالية ثم القرينة في اللغة العلاقة وفي الاصطلاح هي امر  
 دال على تعيين شئ لا بالوضع نحو السمن منوان بذرهم والكر البر يستبرأ  
 اي منوان منه والكر منه فان القرينة على حذف الضمير هي هنا صورة  
 الباطل لانه بذر بذر السمن علم منه انه منوان من السمن بذرهم لا غير  
 غير السمن كاللين والدهن واذا ابتدأ بذر بذر السمن علم منه ان الكر  
 من البر لا من غيره كالشعير والتمر ونحوهما وهذا ان المثالان للقرينة  
 الحالية تأمل اعلم ان المبتدأ الثاني لا يخلو من ان يكون نكرة كمنوان  
 او معرفة كما في المثال الثاني فان كان نكرة فالضابطة في تقدير الضمير  
 ان يقدر الضمير في جانب المبتدأ فقط ويجعل كون ذلك الضمير  
 صفة للمبتدأ حتى يتخصص به والا فلا يصح كونه مبتدأ وان كان  
 معرفة فلان اخبار في كون ذلك الضمير من متعلقات المبتدأ الثاني  
 او من متعلقات الخبر كما في المثال الثاني وعلى هذا القياس غيرها  
 ثم الكراثنى عشر وسقاوكل وسق ستون صاع بصاع النبي صلى  
 الله عليه وآله لما فرغ من بيان الخبر لكونه جملة شرع الان في حكم اخره  
 فقال وقد يتقدم الخبر على المبتدأ ادخل كلمة قد في قوله وقد  
 يتقدم اشارة الى ان تقديم الخبر عليه ليست بكثيرة بل على قلة وان  
 كان ظرفا نحو في الدار زيد للتوسعة في الظروف ما لا يكون في  
 غيرها وسيجئ علة التوسعة عن قريب ان شاء الله تعالى ثم تقدم الخبر  
 على نوعين جائز وواجب فان كان المبتدأ نكرة فيكون الخبر في  
 التقديم وان كان معرفة فيكون جائز التقديم انتهى لكن المضمرة

بطلان الكلام سيما بطهوا الخلاف في تقديره الحبر يكون طرفا للسر  
 بسدي كحوار تقديرهم الحبر غير طرف كما في قوله نعم الرجل زيد على  
 بعض الوجوه قال قوله نعم الرجل حمله وقعت حيرت زيد معقد  
 ولم يكن طرفا وكذا قوله قاما الريدان وقاموا الريدون وقص  
 النساء وغيرهما لا بعد ولا يخصى احبب النقص عنه ما تقدم  
 الطرف على الستاء حابر من غير ضرورة داعية اليه واما تقدم  
 غير الطرف فمما ترغبت مست الحاجة اليه كما في نعم الرجل لا ت  
 تقدير الرجل اما هو لاجل التخصص بعد التعميم لاجل تكرار  
 المدح والدفع في الخصوص ودالا يحصل الابتداء كما في نعم الرجل  
 السداء كما في قاما الريدان في قوة التخصص بعد التعميم انما  
 ان يكون الحبر طرفا بنفسه حرم عند المتحققين من غير حاجة الى  
 بعد من معلقة واما الحاجة الى تقدير التعلق لاستفادة المستند  
 له لا للحكم وعند الساجد لا يكون الطرف حبر بنفسه بل باعتبار  
 متعلقة لعدم طهوا الربط ثم تقدير الطرف على السداء على وجهين  
 واحب راجز فالواحد في الستاء الذي يكون بكرة والآخر في  
 الستاء الذي يكون معرفة مبالها طاهرا تاملا ويجوز الستاء لكون  
 احاد كثيرة كحواد الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن شرط  
 انتهاء ساقص فيهما ولا يقدر يد عالم وجاهل لما كان الساقص بينهما  
 ذلك الاحاد المعدودة على وجهين متبعين ذلك لفظا ومعنى يجوز  
 عالم عاقل بالعلم او بالعرف او في رعاية لا تفصل الالفاظ  
 والمعنى ويجوز يدون العطف انهم متبعين ذلك لفظا لا معنى  
 هذا حلوا حاص اي ترتم برك العطف اولى رعاية لا تفصل  
 المقصود من اللفظ ويجوز العطف انهم ثم اجام ان العطف والاحاد  
 المتعددة حائز وواحدا كالحائز فيما يتم المعنى يدون الآخر كما في قوله  
 زيد عالم عاقل وعنده والواحد فيما لا يتم معى الاول يدون الآخر  
 كما في قوله هذا حلوا حاص كذا في قوله هما عالم وجاهل وعنده

تأمل ثم لما كان القسم الثاني من المبتدأ ضروريا لا يصار إليه  
 الا عند الضرورة غريبا غير مشهور كذا بيان مباحثه اورديك  
 علم التي مشعرة على تنبيه المخاطب وعلى حفظ ما بعده فقال اعلم  
 ان علمي للحاجة بقربية المقام اذا القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم  
 الاضمار قبل الذكر فيكون من باب تقدّم مرجعه مع قسمي  
 على انه اسم ان اخرج صيغة له وقوله لم خبره مقدم على الاسم لجمال  
 التوسّع في الظروف فمن المبتدأ بيان لذلك القسم ومتعلق به  
 ليس القسم مسند اليه او المبتدأ با رجاء الضمير المستكن في  
 كلمة النفية المقتضية للاسم والخبر الى كل واحد منهما على التسوية كذا  
 قريب المرجع اقتضى ان يكون المرجع قوله من المبتدأ تأمل مسند اليه  
 بل مسند اليه مبتدأ ضروري اذ قال بعض الفضلاء بار هذا  
 المبتدأ لا خبر له وهو اي المبتدأ المسند به صفة مشتقة او جارية  
 مجرّها كالنسب الى اية النسبة فيدخل فيه نحو قرشي هذا او هندي  
 هذا الى غير ذلك وقعت تلك الصفة او جارية مجرّها بعد حرف  
 النفي كما ولا نحو ما قام زيد او بعد حرف الاستفهام كاهلّة وهل نحو  
 اقام زيد وهل قائم زيد فلو قال بعد النفي والاستفهام بترك حرف  
 فيهما كان اولى شمولاً لاجل سائر الكلمات الاستفهامية من نحو  
 اين واي ومتى وايم الى غير ذلك من الاستفهامية فان لم يعل  
 لا يكون مبتدأ لان من اسم غير الظرف يصلح للصفة فيكون اسم  
 الفاعل صفة له فيخرج عن كونه مبتدأ فلا يصح التمثيل من قائم  
 ابوه بخلاف ما لنا فيه الا ان يعتبر كونه موصولة فيكون من  
 قبيل اسم الفاعل الذي يكون معرّفا باللام نحو الضارب زيدا  
 حينئذ يكون معتدرا بالوصول وانما اشترط وقوعه بعد النفي  
 والاسفهام ليجتنب بهما لان اسم الفاعل ما لم يعتد لم يعمل تأمل  
 فان قيل لم يخص الاعتماد بهذين الاخرين مع ان المبتدأ الموصوف  
 رضى لاجل ان المبتدأ احبب عن غير المراد من الاعتماد الاجتهاد مع  
 ولا يصلح اسم الفاعل بعد هذا لا مبتدأ الا اذا اعتمد بالمبتدأ يكون

لا ينوب ال  
 لان منه كل منوب ال  
 قرشي فثبت خبره  
 من خبره والنسب صفة  
 فذكرهم

هذا

صراعته واداعمه بالوصف يكون صفة واداعمه بدي المحال يكون  
 حالاً انتهى أعلم ان هذا الاعتقاد من ذهب المصنف واما عند سيبويه  
 فيكون ابتداء انتباهه غير محقق الفهر الاستفهام لكن مع فهم والاحضن في  
 ذلك احسن مما سكا بقول التبع في غير محض عند الناس منكم  
 في غير مبداء ونحو فاعله سد مسد المحر ولو جعل محض مبتداء  
 حيزه لوقع الفصل بين اسم التقصير ومعمول وهو منكم بالاحصي  
 واداليجوز في احبيب عنه بان ذلك لصورة الشعر بشرط ان ترفع بان  
 النصف اما طاهر أي خلاف المسند وتسمى الطاهر المصرايم وجل  
 فيه قوله تعالى ارفع اسم عن الحصى تا ارفعهم واما قد بالاسم  
 الظاهر منها لورفع اسم مسند لا يكون مبداء بل يرفع من حر الما بعد  
 وسيختفي بياض اسماء الله تعالى نحو ما قائم الريدان واقائم الريدون  
 وان قائم في هذين المتالين متبداء والريدان والريدان واعله  
 سد مسد المحر بخلاف اقامتا الريدان وان اقامتا حر الما بعد  
 وهو الريدان والريدون واما المكن سداء في هذه الصورة  
 لغوات الشرط هو الارتفاع في الطاهر فان قيل من اي ستي يعلم ان  
 واما لم يعمل في الطاهر بل عمل في المسند ههنا احبب دار الدنيا  
 في العمل كالفعل والفعل اذا اسد الى الطاهر لم يحجر نفسه وجمع  
 بل وجد الفعل بدل نحو ضرب ريد وضرب الريدان وضرب الريد  
 وادالسد الى المصير في المسمى وتجمع للحجر نحو الريدان وضربا والريد  
 ضربوا ولو كان اقامتا رافعاً للطاهر لا تنق ولا يجمع واما اشروط  
 امتدائية الصفة بارتفاع الطاهر لان الرفع في الاسماء صار شت  
 المحبة وكون المبتداء لا يكون الامم واداعلم ان الصفة لا يجلو اما  
 ان تكون مطابها للاسم الطاهر ولا وان كان مطابها ولا محو  
 ان يكون في الافراد والبتية او الجمع وان كانت في الافراد نحو اذنه  
 زيد حار وفيه الاخران امتدائيتا وحريهما الصلاحية كل واحد  
 منهما وان طابقت في التثنية والجمع نحو قائما الريدان وقائمه  
 الريدون تعيد كونهما حيزاً وماعد ههنا سداء لما مر وان لا تكون

مطابقا لما قام الزيد ان واقائه الزيدون تعينت كونها مبتداء  
 فبدأت الاقسام الثلاثة اقسام اعلم ان المبتداء قد يكون واجب  
 التقديم كما هو اصله وكذلك فيما تضمن معنى ماله صدر الكلام  
 كالاستفهام والقبم والتعجب وغيرها حفظ الصدر الكلام مخو  
 ببولك على من ذهب من جعل كلة الاستفهام مبتداء كسببويه ولما  
 على من ذهب الاخفش فكلية من خبره مقدم على المبتداء لتضمنه  
 معنى الصدارة ووجهه سببويه ان من واكانت نكرة ظاهرة لكنها  
 معرفة تادى لان في قوة قوله هذا البولك ووجه الاخفش ان  
 البولك معرفة ظاهرة والتادى خفي انتهى وكما اذا كان المبتداء والخبر  
 معرفتين بخوالله الله انهما متساويين في التخصيص وكان الخبر  
 فعلا للمبتداء بان كان مسندا اليه مخو زيد قائم اما التقديم في  
 المعرفتين فمشتري التباس وكما تقدم كون الخبر فللزوم الالتئام  
 بالفاعل لواخر انتهى وقد يكون الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن  
 ماله صدر الكلام بخوابن زيد او كان تقديم الخبر مصححا له نحو في  
 الدار رجل او كان متعلقا بخبر ضمير راجع في جانب المبتداء نحو على  
 التمرة مثلهما زيد او كان الخبر خبرا عن المبتداء الذي جعل من  
 تادىيل المفتوحة نحو عندي انك قائم وقد تضمن المبتداء معنى  
 الشرط اذا تضمن امرا معنويا وذلك الاسم الموصول لفاعل ظرف  
 او نكرة الموصوفين اتم اذا دخل على المبتداء الذي يصح دخول  
 الفاء في خبره كلمة ليت ولعل فحتمه الفاء وفي باقي الحروف المشبهة  
 اختلاف وقد يجد في المبتداء لقيامه بنية جواز او وجوب  
 وكذا يجد في الخبر لقيامه بنية جواز او وجوب تفصيلها في  
 في شرح الضيائية على الكافية فاطلب هناك فصل خبران  
 اخواتها اي احد اشباهها استعيرت صفة الاخوات لوجود التشابه  
 والمناسبة بين هذه الحروف كما بين الاخوات فقوله خبران خبر  
 المبتدأ المحذوف وهو القسم الذي ذكر في جملة اقسام المرفوعات  
 في اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان كان وليست

زعل ولكن وهذه الحروف تدخل على المسنداء والحرف مضبب الياء  
 لينتهي اسم ان ويرفع الحرف وليسمى حذرا ان هذا اعلى من حب الصنوبر  
 واما على ما ذهب الكوفيين فالحروف السبعة على الاسم الواحد  
 فتطو الحرف ويرفع على ما كان قبل دخول هذه الحروف واما على ما ذهب  
 وروى عن عبد الوضريين لانها مسماة بالفعل المعدى في اقتضائها  
 واعطى لها الفعل المفعول وهو بعد من المصوب على المرفوع خطأ المرفوعة  
 المرفوع عن مرتبة الاصل ولهذا اكسب اسمها مصوبا وحذرها مرفوعا  
 واما عند الكوفيين فهو عامل فعصب لكونه حرفا فلا يصلح ان يعمل  
 في التعدد فحذرا هو المسند الى مسمى آخر بعد دخولها اي بعد دخول  
 احدى هذه الحروف وقوله هو المسند حسن شامل لجميع المسنداء  
 وقوله تعدد دخولها فصل يخرج به ما عداه فالقول وعلى هذا لا يسمي  
 المسند لان حذرها هو المسند وهو لا يكون الا مسندا احتياجا  
 بان الاسناد الاول والثاني اعرابه فيكون ذلك الاسناد بعد دخولها  
 بلا لام اسناد المسند تامل وان قيل وعلى هذا ان يكون يهو مرفوع  
 قوله ان يذهب حذرها من غير ان يذهب لصدى الحذف عليه وهو قول  
 هو المسند بعد دخولها احسن بان المراد تعدد دخولها لا مرات  
 الاتر فيها لفظا او معنى ولا تتركب الحروف في تقوم وحده لان يقوم جميع  
 الحروف ومن المعلوم انه لا يوتر العوامل في احوال الحروف بل في مجموعها  
 بخلافه يخرج عن الحد تامل وانقل قوله بعد دخولها يستدل الى  
 ان الحرف هو المسند بعد دخول جميع هذه الحروف بها بطريق  
 الاختصاص لا طريق الافراد فلا يكون حذرا ان وحده حذرا لجمع مع  
 والامر ليس كذلك احسن بان هذه العنارة محد في المضاف  
 كما اشار اليه بقوله احدى هذه الحروف وتم يتقدم المضاف ليصير نظرا  
 الى ان استير اليه ما في حاشية عبد العصور فحذرا ان هذا قائم متلانا  
 المكسورة اظهره مع ان الصيغة المبررة للممثل اولى لتساوية الفعل في  
 ساء في الاول والاخر كالفعال والمكسورة لكثر استعماله وعدم تعيين  
 ربحه اى حاله وسأيه بالحكم هما معى الحال والستان بعد مسأته



عني هينار يدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامره كأمرة أي  
قيل حكمه أي أثره في كونه أي الخبر مفرد أو جملة ومعرفة ونكرة  
فكس خبر المبتدأ هذا في الأقسام وكذلك في أحكامه من كونه واحداً  
تعدد أو مثنياً ومحدوداً أو كذا في الشرائط من أنه إذا كان جملة  
لا بد من عائد ولا يحذف إلا إذا علم يقيناً من القرائن وإنما  
تقتصر على ذكر أقسامه لتضمنها أحكاماً وشرائط الآن الأحكام  
لشرائط الآن بصفة الأقسام وإنما صاير خبر المبتدأ لبقاء  
ثبوته محكوماً به على ما كان قبل دخول هذه الحروف لتفصيل إذا كان  
مركباً خبر المبتدأ فيلزم أن كل ما يكون خبر المبتدأ يكون خبر  
لباب أن والأمر ليس كذلك إذ يصح خبر المبتدأ ولا يصح خبر الباب  
أن نحو ابن زيد فإن خبر المبتدأ ولا يجوز أن يكون خبر الباب  
أن نحو ابن زيد لئلا يؤول ضدارة يتضمن معنى الاستثناء وفقاً  
بأن المزداد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدأ بعد أن يصح كونه خبراً  
لوجود شرائطه وانتفاء موانعه انتهى قوله ولا يجوز تقديم خبرها  
أي خبره وأخوها على اسمها أي اسم أن وأخوها لما عرفت  
من أن هذه الحروف تعمل عمل الفرع للفعل وإذا تقدم خبرها  
على اسمها خصت لها العمل الأصلي للفعل وهو تقديم المرفوع على  
المنصوب وإذا باطل وإنما كان تقدم المرفوع على المنصوب عملاً  
أصلياً للفعل إذا كان الفعل يقتضي الفاعل أو الاسم المفعول أن  
اقتضاه فاسناد الفعل إلى الفاعل موافقاً لاقتضاه إلا إذا كان  
الخبر ظرفاً باستثناء مفرع أي لا يجوز تقديم خبرها على اسمها  
في كل وقت من الأوقات والأوقات كونه ظرفاً فإن جاز نحو ابن  
في الدار زيد وإنما جاز تقديمها في كونه ظرفاً لجال التوسعة والظرف  
فالجار والمجرور متعلقان بجاز التثنية مستفاد من الاستثناء وإنما  
جاز التوسعة في الظروف مالا يتوسع في غيرها لأن كل حدث لا  
يخلو من الزمان والمكان فكان الظرف كالجار لذلك المحدث  
ولا حائل للجار حيث بين خل محارمه مالا يدخل غيره كذا في طائفة



في الاسم كان اسند اليه بالأصالة لا بالبعية يخرج التوابع من التوابع  
 ذكر التوابع بعد ها بعد دخولها أي بعد تأثيرها هو المسند اليه خبر  
 شامل لجميع ما كان مسند اليه فقولاه بعد دخولها فصل يخرج به  
 ما عداه فالنقل اسم كان مبتداء والمبتداء لا يكون إلا مسند اليه  
 فيلزم اسناد المسند أي كون شيء مسند اليه مرتين وهذا يجوز أحيانا  
 بأن الاسناد الأولي زالت عنه وهذا الاسناد اسناد جديد لا قديم  
 بعد مابقاء معنى الجملة الاسمية بحالها كما كان قبل دخول كان عليها  
 فإذا لم يبق المعنى فكيف يبق الاسناد فالنقل يدخل فيه المعطوف  
 كذا أسائر التوابع اسم كان نحو كان زيد وعمرو قائمين أجيب عنه  
 بأن المراد المسند اليه الاسناد بالأصالة لا بالتبعية كما اشترنا اليه  
 في خروج عنه التوابع كلها لأن الاسناد فيها بالتبعية لا بالأصالة  
 فالنقل اسم كان واخواتها لا يجوز من ان يكون محسوبا من الفاعل  
 أولا فإن كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طائل تحته لأن مباحثته  
 منذ رجة تحت مباحث الفاعل ان يكون قسما  
 على حدة من المرفوعات ولا يجوز ايضا ان يكون انواع المرفوعات  
 ثمانية بل يكون سبعة وان لم يكن فاعل فلم يرد ذكر ابن الحاجب  
 ثانيا في الكافية في انواع المرفوعات مع ان الشيخ رتب العلاء  
 بل اكتفى بذكر مباحثته في الفاعل واندر اوجه فيه أجيب عنه بأن اسم  
 كان ذو وجهين جهة الاسناد وجهة المراد الحقيقة فمن جهة الاسناد  
 يكون فاعلا لأنه اسم اسند اليه الفعل على حد قيامه به فيكون  
 مباحثته منذ رجة تحت مباحث الفاعل فلا يجوز ذكره ثانيا و  
 لأعده قسما على حدة من المرفوعات ومن جهة الحقيقة لا يكون  
 فاعلا لأنه انما اسند اليه الفعل لكن الاسناد اليه ليس مقصودا  
 بل المقصود اسناده الى المعنى المصدرى في خبره ولهذا السبب ناقصة  
 فلا يكون من مباحث الفاعل فيجب ان يكون قسما على الحدة  
 من المرفوعات فيجاز ان يعتبر تارة فاعلا وتارة غير فاعل تارة  
 وبها ذكرنا من معنى الدخول لا يرد عليه قوله كان زيد ابوه قائما

فالقتل قوله بعد دحوها واحمر الى مجموع الافعال السابقة قبل  
 منه ان يكون الاسم مسند الله بعد دحوها لا مرد عليه قوله كل  
 زيد النون فان قيل قوله بعد دحوها واحمر الى مجموع الافعال السابقة  
 ويلزم منه ان يكون الاسم مسندا الى بعد دحوها من مجموع الافعال  
 كل واحد منهما والامر بخلاف ذلك احيى عيسى بن العباس في  
 حذف المضاف الى بعد دحوها احد هما نحو كان زيد تامرهم  
 اسم اسند اليه كان هذا احد الاسماء في قوله عن احوال الاسماء  
 سبعة الان في ما بها يقال وبحور في كل ما في في جميع افعال السابقة  
 بعد ما احارها على اسمها نحو كان قائما زيدا تاتت العمل بحور  
 البعيد على نفس الافعال بعد لكن لا مطلقا بل ثبت حواره في  
 التسعة الاول وهو من كان الى راجح نحو قائما كان زيدا تاتت  
 العمل بصر واما احاد تقديمه لكونها في العمل لاسماء افعال ولا يصح  
 معقولها على عاملها بخلاف ما نفى منه وسحق ما به ولا شور ذلك  
 اي بعد ما احارها فاما اي على الفعل الذي ثبت في اوله اي  
 اول ذلك الفعل كليه ما فلا يقال فاما ما زال زيد بخلاف تقدم  
 احارها على اسماء هذه الافعال بانه جائز لما عرفت من كونه  
 كل ذلك لان كلمة ما لا تحلوس ان يكون ما في الافعال الاربعة  
 وهي ما زال وما راح وما نيك وما تبي او مصدر زيد كما في ما دام  
 فان كانت ما فيه وهي تقتضي المصدر ولو قد كان المصدر في  
 صدارة ما له صداره وهو لا يجوز وان كانت مصدره في جمل  
 المصدر لا يتقدم على المصدر في المصدر في العمل الاول المصدر في  
 العمل كالفعل المصدر في المصدر في المصدر في المصدر في المصدر في  
 فكذلك على المصدر قوله وليس خلاف في حواره بعد دحوها وعليه لا  
 على اسم ما به يجوز نظر الى حاسب البقية والقتل كما ان الخلاف ثابت  
 في حواره بعد دحوها كذا ثابت فيما اوله ما بالاف سبعة ما دام وانه  
 اتفاقا فلم يرد ذكر المصدر في المصدر في المصدر في المصدر في  
 في ان الخلاف الذي ثبت فيما اوله ما بالاف سبعة ما دام وانه

في كلمة ليس ليس الاختلاف الا بين الجمهور واعتبر المصدر هذا  
 الخلفان ولم يلتفت الى ذلك وباقي الكلام في هذه الافعال الناقصة  
 من كون كان نائدة وبغير زائدة وناقصة وتامة ومن استعمال بعض  
 الافعال الناقصة باستعمال بعض آخر كما استعمال اصبر وامسح واخبر  
 باستعمال معنى من صار من لزوم حرف النفي بغضها حين قصد  
 الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لو جرد القربة وغيرها  
 يسبحي يعني الباقي في القسم الثاني وهو بحت الفعل البناء الله تعالى  
**فصل** في اسم ما ولا المشتبهتين بليس في النفي والدخول على التثنية  
 والخبر هو المشتد اليه بعد دخولها أي أحد لها على حذف المضاف  
 كما مر نحو زيد قائم ولا رجل فصل منك المراد من الاسناد بطريق التثنية  
 والحذف فلا بد من اشتداد الاسناد المسند وبما عرفت من معنى الدخول  
 ايرات الاثر لا يريد نحو قولنا ما زيد ابوة قائم اعلم انها لما شابهها  
 تكلمة ليس في النفي والدخول استعير لها عمل اصلي وهو نقل المرفوع  
 على المنصوب فلهذا اسمه من المرفوع واعتبر من المنصوب بالحق وقيل  
 يلزم تسوية الفرع بالاصل وهو ممنوع لا ناقول الممتنع هو المرفوعة لا  
 التسوية فانه غير ممنوع الاصل لكنه غير حسن اولان هذه التسوية  
 وقعت الى اختياره لاجل الضرورة وهو الالتباس بالحسب والمشتبه  
 بالفعل لوانه اعطى لها عمل فرعي فتسوية الفرع مع الاصل للضرورة جاز  
 كما ان فوقية الفرع عليه جاز عند الضرورة لان الضرورة تبيح المحظورات  
 انتهى كذا في بعض الكواشي وهذه هي كونها سما من المرفوعة وخبر  
 من المنصوبات من اذهب الحجارين واما عند بني قميم فلا يعملونها اصلا  
 ويسبحي بتحقيقه فيما بعد البناء الله تعالى ثم لها الحكم ولهذا اشار المصنف  
 فقال ويدخل ما على المعرفة أي على الاسم المعرفة والنكرة كما مر مثاله و  
 لا يتأخر مشابها بها بليس لانها النفي الحال كما ان ليس للحال فكما ان ليس  
 تدخل على المعرفة والنكرة كذلك ما تدخل عليهما ويجتنب لا بالنكرة  
 لقصان مشابها بها بليس لانها لا لفي المطلق وليس للحال فاقصر عملها  
 على النكرة فان قيل التقصان لا يقتضي تخصيصه بالنكرة يجوز ان يختص

بالمعرفة فلم خصصت بالنكرة أحبب عنه سو حوه اما الماسد لا  
 للنكرة لانه لما كان لا لشيء بالطلاق والمياس له النكرة لما فيه من معنى  
 النكرة واما مقصود الى السماء حيث وجد استعماله في النكرة دون  
 المعرفة كما في قول الشاعر من صد عن يديها واناس قدس لارواح  
 واما لعدم مرسوت الصعف به يعنى لو اخصص بالمعروف حصل له على  
 الصعف فليخص بالنكرة لان النكرة اصل من المعرفة فان قيل اذا كان  
 لا يخص بالنكرة لا يكون من دواحل المساء لانه لا يكون الا معرفة  
 وان لم لا يكون مستأجرا بلس في الدخول على المساء احبب ما في  
 النكرة وان لم يصحح الاستدائية قبل دخولها عليها لانه بعد الدخول  
 تفصيل الاستدائية لان النكرة اذا وقعت في حيز المعنى او اداة شمولها  
 كما في هذا الاعتبار يكون من دواحل المساء احبب ما في هذا  
 الاستدائية باسنة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا تعريف المساء  
 بل شرطوا اداة المحاط ولو بالنكرة فصل خبره الذي ينبغي له  
 اى لشيء صفة الحسن هو المساء بعد دخوله على معرفته لا يسلو  
 والدخول لا يرد اساس المساء ولا رجل سرور انه لا رجل قائم واقبل  
 لا يكون المثال مطابقة للمثل له لان لا لشيء نفس الحسن وهو  
 بل يستفي صفة هو القيام احبب ما في قوله لشيء الحسن ما في صفة  
 الحسن كما انتموا اليه في يطبق المثال الممثل وان قيل وعلى هذا  
 بل هو الاتحاد بين الامد او بين لا المشبه بلس لان لا المشبه بلس  
 ارجح لشيء الصفة احبب ما في الفرق بينهما من جهتين احدهما  
 من جهة العمل وهو ظاهر لا يحصى عليك وثانيهما ان لا المشبه بلس  
 لشيء صفة فرد من افراد نحو الرجل في الدار معى انه ليس بها  
 رجل واحد وحار ان يكون فيها رجلان او رجال وان لا التي لشيء  
 بهى الصفة عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار وانه معى انه  
 ليس حقيقة الرجل فيها في واورقات اتمل واعلم ان لا التي لشيء الحسن  
 على مساهمة ان وان الكاس من الحروف المشبهة بالفعل معى بها  
 لتأكيد الاسماء وهى لتأكيد المعنى بما ساسه في التأكيد فيكون

في  
 قوله  
 لشيء  
 صفة

من باب حمل النظم على النظم أو لأن بان وأن للآليات ولا التميز يكون  
 من باب حمل النقيض على النقيض **والثقل** فعل هذا يلزم الاشتغال  
 من المستعير وذو اليجوز **لجيب** بأن الاشتغالة من المستعير  
 الذي يكون ممنوعاً لا مطلقاً بل ممنوعاً هو التي لا يكون المستعير بمنزلة  
 المعيزاي لا يكون له قوة الأصل إلا من المستعير الذي يكون بمنزلة  
 المعير فحرم يجوز وهما ليس كذلك لأن الحروف المشبهة بالفعل  
 وإن كانت مستعادة من الفعل لكنها ضاربت قوة في العمل و  
 الله أعلم بالصواب **الافرع** من مباحث المقصود الأول وهو  
 المرفوعات شرع في المقصود الثاني وهو المنصوبات فقال الفصل  
 الثاني في المنصوبات أي المقصود الثاني بناء على أن للفعل ههنا  
 بمعنى المفعول كالمشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب وقوله  
 المنصوبات على حذف ضمير هي تقديره فهي المنصوبات لا على  
 الظرفية **الاتوجيه** آخر كظير بالتأمل الصادق تأمل وهي جمع  
 المنصوب لا المنصوبة لأن النصب صفة للفظ المذكور الذي هو  
 الأسم وهو يعقل فتباحث موصوفات الموصوفات الموصوفات أذ فيه عدم  
 العقل كما في الموصوفات نقصان صفات الموصوفات بالالف  
 التاء كذلك صفات الالفاظ بجمع بالالف والتاء كالأيام الخالية  
 وكافرا صفات وجال سمحات إلى غير ذلك وأما فدم  
 المنصوبات على المحرور أما لا تستعملها على الحركة الخفيفة والمقصود  
 هو الحقيقة فمثل الخفيف خفيف وأما الكثرة أنواعها نظر إلى  
 المحرور وأما لأنها معمولات الفعل بخلاف المحرور فإنها معمولات  
 الحروف وأما لأنها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف المحرور  
 فإنها معمولات الفعل بواسطة حرف الجر فالثقل لم ترك التعريف  
 الجامع للأقسام كلها هو ما اشتمل على حكم المفعولية كما أورده صاحب  
 الكافية مع أنه لا بد للأقسام من المقسم لأن البيان من اقتسام  
 الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء لأن أفراد الشيء واقتسامه  
 ربما غير متناه فلو لم يكن لها تعريف كلي لم يضبط الجزئيات تحت

القاسم والتضبط أحيب عنه بانه إما ان كان التعريف الكلي  
 أعلى الحال المستبين لأنهم يتوجهون في مبداء الحال إلى سائر  
 أقسامه وأفراده لا إلى تعريف الكل أو أحيب عنه بان الفعل  
 على المقسم كاف ولو بوجه متداول تعريف الكل إما يكون صريحاً  
 إذا كان ذكر الشيء وأقسامه غير محصور وأما إذا كان محصوراً  
 فلا يكون تعريف الكل صريحاً وروياً وهذا كدلالة تأمل كذا في بعض  
 الخواص المطلق قوله الأسماء المنصوبة الأسماء مبداء موصوف  
 صفة المنصوبة خبر ما بعده من قوله اثنا عشر منها وإما الحكم  
 المنصوب في أي غير قسمي لأن الشيء الذي يعلق الفعل به لا يخلو  
 من أن يكون مفعولاً حقيقياً أو ملحوقاً به فإن كان مفعولاً فلا  
 يخلو من أن يكون من مبدوءات الفعل المذكور قوله أولاً  
 كان أولاً فهو مفعول مطلق وإن كان تاساً فلا يخلو من وقوع  
 عليه أوفية أوله أو معة فالأول المفعول به والتالي المفعول  
 والتالي المفعول به والرابع المفعول به وإن كان محسباً في الفعل  
 فلا يخلو من أن يكون مبتدأ للذات أو للصفة أولاً وإن كان  
 الأول هو التمر وإن كان الثاني فهو الحال وإن كان الثالث  
 فهو المشتق وأما سائر المنصوبات فهو عني عن التماس فصار  
 المفعول المطلق يسمى به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير  
 تقييد بالباء أو فاء أو مع واللام بخلاف الأربع السابقة وأنه لا  
 صيغة المفعول عليها إلا بعد تقيدها بالباء أو في أوله أو معة  
 أو به أي القسم الثاني للمفعول به ووجه أي القسم الثالث للمفعول  
 به أي القسم الرابع للمفعول به ووجه أي القسم الخامس للمفعول  
 به والقسم السادس من الحال والقسم السابع المبرر القسم الثامن  
 المستقيم والقسم التاسع اسم إن وأحوالها أي أحد أحوالها والقسم  
 العاشر خبر كان وأحوالها أي خبر أحد أحوالها أي كان والقسم  
 الحادي عشر المنصوب بلا الذي ينبغي الحسب والقسم الثاني عشر  
 وما ولا المتضمنة القسم



تسميته ما مر وهو المفعول المطلق مصدر وصيغة المصدر أصالة  
وتأية كائن بمعنى الفعل المذكور تضمننا ومطابقا قبله أي قبل ذلك  
المصدر فقوله مصدر وجنس شامل لجميع المصادر وقوله بمعنى فعل  
مذكور فصل خرج به التاديب في قوله ضربته تأديبا وقوله مذكور  
بئله فصل آخر خرج به قولنا الضرب واقع على زيد فالتقيل بهذا  
لتعريف ليس بجامع يخرج بعض أفراد عنه نحو قولنا خير مقد  
فإن الخير مفعول مطلق وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل  
جاءت بان المصدر أعم من أن تكون أصالة أو تأية كما اشتهر  
عليه في الخبر أما باعتبار الموصوف المتقدر بقدره قد مت قد وما  
خير مقد مفعول موصوفه وأقيم هو مقاصد مصدر بئته بئنا  
بالتأية أو باعتبار ما أضيف إليه الخبر وهو مصدر فالتقيل فاعلى  
هذه الاشكال صدق الحد على قولنا اهلكه الله وبئته ورجع زيد  
فهقرية فإن الوجبة والقهقرية ليسا بمصدرين لأصالة و  
لأتية مع انهما مفعول أجبت بان المصدر أعم من أن يكون  
حقيقة أو حكما فيصدق الحد عليه فالتقيل يفهم من قوله  
مصدر بمعنى فعل أن المصدر كائن وثابت بمعنى الفعل يعني  
يتحد أن في المعنى وليس الأمر كذلك لأن المصدر جزء من  
الفعل لا أنه كان معناه فيخرج عن الحد ضربت ضربان لأنه  
المصدر الضرب ليس بمعنى الفعل وهو ضربت أجبت  
بأن المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل أنه مصدر ومشتمل له  
بمعنى الفعل اشتمال الكل للجزء فيصدق الحد على قوله ضربت  
ضربا فعلى هذا الاشكال صدق على ما وقع المصدر ومفعولا مطلقا  
للمصدر نحو قولنا عجزه ضرب زيد ضربا وكذا غيره فإن الضرب  
ليس بمشتمل له اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان في المعنى أجبت  
بأن لا نسلم انهما متحدان في المعنى بل من قبيل اشتمال الكل للجزء  
وذلك لأن المفعول المطلق جزء ما قبله لأن الضرب التام  
مطلق والأول مقيد بالاضافة إلى زيد فمعنى الأول كالدلالة

على الحد وبالسنة الإضافية ومعنى الثاني حرمة لا لأنه  
 على الحد فقط لكن محرم عن الحد المفعول المطلق الذي  
 يحى من مستغبات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل  
 القصة السهمية واسم المفعول أو غيرها يجوزيد صارت ضرباً  
 ورتباً مستروباً صرنا وقد خُش حسناً إلى غير ذلك وأحياناً  
 بأن العبارة على حدّات المعطوف بعد رتبة بمعنى فعل أو شبهه  
 في بسمل الحد أي ما هو مصدر مطلق عن الضمات والقبول  
 فعل هذا المحرم عن الحد فولما صرّب الرقاب فارة منه عواطفه  
 ولم يذكر مثله فعل ولا سنة أخيراً بأن المدكور أعظم من أن  
 تكون ملحوظاً أو مقدراً فيها وأن يكون ملحوظاً لكنه مذكور  
 بعد ملحق برة وأصروا صرّب الرقاب لما مر عن الحد شرح  
 الأب في ابواعه وأقسامه فقال وقد تكون أي المقتضى للثانية  
 أي التاكيد المفعول المذكور مثله أدخل المقتضى في كلمة قد علم  
 أول ابواعه ابتداءً إلى أن استعماله مساو في كل واحد من هذه  
 لأن استعماله في التاكيد أكثر من نوعه وكذا استعماله في نوعه  
 مساو لأن يكون أحد هاتين أكثر استعمالاً من الآخر انتهى أعلم  
 المحويين أحقوا على أن الفعل إذا كان بمعنى المصدر لم يكن  
 مستغلاً بمعنى المجاز بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الصرّب والقتل  
 إلى غير ذلك خلاصاً والمعتزلة وأهم يستعملون المعنى المجازي أيضاً  
 مسنداً إلى قوله تعالى وسلوكم بالنشر والخيبة سنة واستعملوا  
 عملوا وفسروه بالمعنى المجازي وهو يعملكم معاملة الخير والسنة  
 بأن القصة هي بما مع الاستلام مصدر وقد الفعل ولم يكن مستغلاً  
 في الحقيقة بل في المعنى المجازي وأجاب المحوّن عنه بأنه إنما  
 يكون بصافي المعنى الحقيقة وإذا كان المصدر من لفظ الفعل  
 لا من غير اللفظ والقتل ليست لفظ من الفعل المذكور مثلاً  
 هذه القاعدة طرقت في هذا المعنى في قوله تعالى في كل  
 الله مؤمنين كل ما بأن المراد ههنا التوكيد حقيقة كالحالة كما توهم القلة

خلق الله تعالى موسى كلاماً ثم قال المعتزلة المنحويين ما قلتم في قوله  
 تعالى وقتناك فتونا وقع المصدر من لفظ فعله من ان الفتنة في  
 اخذ الابداء وهو الامتحان وهو في حق الله تعالى محال فلا بد من حمله  
 على المعنى المجازي **اجيب** ذلك بانه قد صرح بيضاوي في تفسير  
 قوله تعالى واذا ابشأ ابراهيم ربه ان الابداء في الوضع التكليف بالامر  
 الشاق وهو عن حال في حق الله تعالى فلا حاجة الى حمل الفتنة في الآية  
 على المعنى المجازي كنه في العقائد النسفية كضربت ضرباً فان الضرب  
 مصدر ومعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتأكيد لما كان المثال  
 لايضاح القاعدة اردت بهامثالات فالقول لا نسلم انه نايل من  
 التأكيد على نوعين لفظي وهو تكرار لفظ الاول بعينه نحو زيد زيد  
 ومعنوي وهو ما يكون بالفاظ محصورة وهو ليس باحد منهما  
**اجيب** بان المراد من التأكيد ههنا لغوي لا اصطلاحي وهو ما  
 يركب احد مدلولات الفعل الاصطلاحي مثل هذا التركيب زيد  
 قالو حقاً حقاً يسمى تأكيد لنفسه مع انه ليس بالتأكيد الاصطلاحي  
 بل هو تأكيد لغوي **اجيب** عنه بان التأكيد لفظي لانه بمنزلة ضرب  
 ضربت بناء على ان التأكيد الحداث المقيد مقيد او على ان التأكيد  
 اعز من ان يكون المذكور بعينه او ما يناسبه في المعنى نحو ضربت انا  
 وزيد فانه من باب التأكيد اللفظي قطعاً فهذا لا يكون كذلك هذا  
 والتأكيد فيما اذ اول على الحداث فقط وحكمه ان لا يثنى ولا يجتمع  
 لانه دال على الحداث الذي هو عريان عن التعدد والتنشئة ولجم  
 يستلزم ان التعدد قوله وليبيان النوع اى قد يكون لبيان انواع  
 من جنس الفعل المذكور قبله ان دل على نوع ومعرفة واما ان يكون  
 على زنة النوع وهو فعلة بكسر الفاء نحو جلسة واما ان يكون المقيد  
 كالصفة او الاضافة نحو ضربت ضرباً شديداً فان الشدة نوع من  
 جنس الضرب وجلست جلوس القاري فان جلوس القاري  
 نوع من جنس الجلوس قوله وبيان العدد ان دل على عدد ومعرفة  
 اما ان يكون على زنة المرة وهو فعلة بفتح الفاء نحو جئت قومة ولما ان يكون

ثانيا يصعب التثنية والجمع وحكمها ان تنفي ويجمع لعدو المطابقة  
 بينهما بخلاف الاول بان المطابقة فيه شرط لما قبله بخو حلس  
 جلسه وحلنسان او حلساة وقد يكون من غير لفظ الفعل  
 المذكور المطلوب ان كان الحد دال على حقيقة وهي المصداق الكائنة  
 بمعنى الفعل غلغ فيه معارة له للفظ الفعل يقال وقد يكون الح  
 تم المعايير اما من حسب المادة نحو فعدت حلوسا واما من  
 حيث الساب نحو ابيته الله فعدسا تاوود محدث فعلا الى المهر  
 لقيام قرينة اى وقعت قيام قرينة واللام مبهمة قرينة كما في قوله  
 تعالى اقم الصلوة لدلول الشمس اى وب روالها لان يكون الله  
 للاحل لان الحد ف للاحصار والاحجار لا لقيام قرينة وبهذا  
 الموجه سدفع الاعتراض الواقعة في مثل هذه التراكيب والقرينة  
 اللغوية هي العلامة وفي الاصطلاح هو امر دال على نفس الشيء  
 غير موصوف له وهي على اربع اقسام لفظي ومعنوي كالحاء متاهل  
 حوار اى حد واخاثر الازنهان بطرالى قرينة دالة عليه لا يستغنى  
 عن اللفظ وان بطرالى ان يكون القرينة واكاست مما ينهم منه  
 العلم بشئ اخر لكنها ليست سادة مسد السبي فيبيع وذكر لفعل  
 واجد الباطن يحصل الحوار دون الوخوب كقولك اى مثال  
 الفعل المحدوف ما في قولك على معنى الطرودة لا قولك تأمل فلان  
 وقبحه للقادر اى الراحم عن سفره خبر مقدم فحبر مفعول مطلق  
 داعسا والبيان حد ف فعله اذ اصله ودمت قد وما حبر مقدم  
 فحد ف الفعل القرينة الحالية فتقى قد وما حبر مقدم ثم حد  
 فحد وما واقم الصفة شاء على ان الصفات لازمة الموصوف  
 كما في قوله قال المعتز الى الله اى العبد المقتر فصار خبر مقدم  
 وبخو قوله صرنا سديد اى جواب من قال باى كيف خبر  
 صرنا سديد الحد ف الفعل لقيام قرينة لفظية وهو سؤال  
 سائل وكهوله حلوس القاري في جواب من قال باى هو عطش  
 ر بال حلوس القاري فحد ف الفعل لقيام قرينة لفظية وعلى

هذا القياس غيره قوله وجوبا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة  
 وجوبا أي حذفوا لاسيما معا أي مفوض إلى السماع ومخصص  
 عليه لا يتجاوز عن امثلة معدودة نحو سقيا أي أحد المعدود  
 السماعي هذا القول أي سقاك الله سقيا وثانيها شكر أي شكرتك  
 شكر أو حمد أي حمدت الله حمدا وحدا عا أي جد عجا وحدا  
 قطع انفه وأذنه ورجله على سبيل الانفراد وخيبة وخيبة  
 الناس كقولك خاب الرجل خيبة ..... إذ المرسل ما طلبه  
 والقبيل الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل قد يستعمل مع الفعل  
 أيضا كقوله حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا اجتنب بالمراد  
 من استعماله استعمال الفصحاء والبلغاء المذكور ليس من استعمالهم  
 وبعضهم اجاب بان الموجب السماعي اما يكون مستعملا مع  
 اللام أو بالاضافة نحو حمد الله وسبحان الله وقياسا في المواضع  
 في الكافية ومنها ما وقع مثبتا بعد نفى ومنها ما وقع للتفصيل  
 ومنها ما مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع مضمون  
 جملة لا محتمل لها غيره ومنها ما وقع مثني وامثليتها مذكورة في  
 الكافية فاطلب هناك القسم الثاني في المفعول به لما فرغ من  
 المفعول المطلق شرع في مباحث المفعول به فقال المفعول به  
 وهو أي المفعول به اسم ما أي شيء وقع عليه أي على ذلك الشيء  
 فعل الفاعل نحو ضربت زيداً فزيد مفعول به لأنه اسم ما وقع عليه  
 فعل الفاعل فإن قيل هذا الحد ليس بجامع لبعض افراده كخرج  
 نحو قوله إياك نعبد وإياك نستعين فإنه مفعول به ولا يكون  
 العبادة واقع على الله تعالى بل يكون عبادة له أحبيب عنه بان  
 المراد من وقوع الفعل عليه تعلق الفعل به ولا شك ان العبادة  
 متعلق به فالقبيل فعلى هذا ينبغي ان يكون زيدا في قوله مرتد  
 يزيد مفعول به ظاهر أحبيب عنه بان المراد من التعلق تعلق  
 الفعل به بلا واسطة حرف الجر وهنا حرف الجر واسطة فيكون  
 مفعول به تقديرا لا ظاهرا فإن قيل فعلى هذا لا يكون الحد

ما من عين دخول العرفان تعلق الفعل بالفاعل لسان الفاعل أيضا  
 كالفعول فيه ومعا حبيب عنه بان المراد من التعلق بغير سبب  
 لانه ان تعلق الفعل بالتعريف بالاسم من علة وان الصيرب متلاهما  
 لا تصور وجوده لا تصور الفاعل كذلك لا تصور المفعول فيه ومعه  
 محال ما دام بانها لا يكون هذه العلة تأمل وقوله وعليه معنى له  
 يدل عليه تسمية قوله المفعول به والادح ان يقال له المفعول عليه  
 فان قيل هذه اصادف على زيد في حرف زيد لانه اسم ما وقع فعل  
 الفاعل احييت بان المراد من وقع عليه فعل الفاعل ساد الفعل  
 الى الفاعل ثم اعيد رتبة الوقوع اليه فخرج عنه وان قيل فاعل  
 يتكلم صدقه على قوله اعطى زيد درهما لان رتبة الاعطاء لا تكون  
 الا الى الفاعل وهذا يدل الى زيد وهو مفعول ما لم يتيم واعله لا يدل  
 حتى يصير رتبة الاعطاء اليه احييت بان الفاعل اعم من ان  
 يكون حقيقة او حكما وان قيل لو قال اسم ما وقع عليه الفعل يدور  
 ذكر الفاعل كان احصرا احييت لا امر كذلك الا ان الاختصاص  
 سلم الاضراء وقد ثبت لان المقصود بذكر الفاعل اعسار الاشياء  
 اليه تنويعا غير يكون العرض بينه واسطة بين الفعل والمفعول به  
 فلو لم يدرك الفاعل لم يدرك حل فيه صرف زيد ويخرج عنه اعطى زيد  
 درهما فلا يكون جامعاً ما نعا انتهى والله اعلم بالصواب ثم له  
 احكام شرعية الان في سبابه فقه وقد يتصل بالمفعول به قال الفاعل  
 كصرف عمر اريد لهوه الفعل في العمل فيؤثر مقدما ومؤخرا فلا يكون  
 عكس الترتيب مضر العمل الفعل ثم التقدم على نوعين وحقا  
 وحوارا اما حواريهما اذا كان المفعول به متضمنا لما يقتضيه  
 الصدارة كالاستسقاء والشرط والهبس والتمني وغيرهما نحو قوله  
 من صربت اي صربت من فان من مفعول به قد يرتب فيه  
 منفعة الاستسقاء وعلى هذا الصواب عمر واما حوار ايمالم ينصم  
 الامور نحو صربت زيد وقد سبق من على ذلك الامور نحو صربت  
 زيد وقد يتقدم على الفعل ايضا لقوة الفعل في العمل الا ان يمتنع

موقوفة في حيز الفعل المصدريان الناصبة نحو قولك من البر ان تكف  
 سب على قوله وهو ان يكف غير جائز لانه يتاويل المصدر ومفعول  
 المصدر لا يتقدم عليه كذا في الضيائية ويجوز فعله اي المفعول به  
 في القيل ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضي الحال والمستل  
 حذف الفعل علا حذو يل يكون من احوال الفعل اجيبت بان المراد  
 من الفعل الفعل الناصب له لا مطلق الفعل فيكون الفعل متعلقا  
 بالبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون المسئلة  
 من بيانه لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية جواز اي  
 حذف الجائز ان يجوز يدا في جواب من قال من اضرب اي اضرب زيد  
 فحذف الفعل وهو اضرب للقرينة المقالية هي السؤال او حالية نحو  
 قوله مكة لمن يتوجه اليها وتريد لها اي تريد مكة فحذف الفعل  
 وهو تريد فحذف للقرينة الحالية ووجوب في اربعة مواضع تحذفها  
 بان كذا ليس للمصدر كثره مباحث الوجوه حذف في باب  
 الاشارة السكت على الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من لا  
 اخ له بمكر ولا سلاخ منه فان قوله اخاك اخاك منصوب بقوله الزم  
 اي الزم اخاك وكذا في المدح والذم والترحم حررت بزيد المسلمين  
 واما مثال المدح والذم فظاهر الا قول منها اي من المواضع الاربعة  
 سماعتي اي مفوض الى السماء لا يجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو  
 امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه فحذف سماعا وانتوا خير لكم  
 فان خبر مفعول به للفعل المحذوف وهو واقصد والان للنهي عنه  
 ليس خيرا بل شيء آخر وهو التثليث اصله وانتوا عن التثليث وقصد  
 خير الكرم وهذه الآية الكريمة تازلة على قوم عيسى عليه السلام لا ينهم  
 اتخذوا ثلث الهة ص هذا الله تعالى وثانيها عيسى عليه السلام وثالثها  
 ام عيسى عليه السلام واهلا اي ايت اهلا وسهلا فان الاهل مفعول  
 الفعل المحذوف وهو ايت واهل جاءت بمعنىين احدهما الاوار  
 اي ايت لا قاربك لا اجانب وثانيهما بمعنى المكان المعبود اي ايت  
 مكانا معبودا وفيه شبهة الظرفية تاملا وسهلا اي وطنت والبول في

من المواضع الاول قياسى الثاني اى الموضع الثاني من المواضع  
 الاربعه تحوّر التقدير وتكون في اللغة مخويف الشيء عن الشيء وتعيده  
 عنه وفي الاصطلاح معمول بهى اسم معمول تقديره ان لا يظهره  
 بخلافه وانما بعده نحو اياك والاسد فان اياك اسم معمول بعد رائق  
 بخلافه وانما بعده اصله اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك  
 بخلافه الحار والحر ومن المعطوف ابقاء على المعطوف عليه فحق ان  
 اصل من الاسد والاسد ثم حذف الفعل مع الفاعل لخص الوقت بما  
 حذف الفعل والفاعل ارتفع اجتماع الفاعل والمفعول واستعفى عن  
 النفس وتضمن اليمين لعدم الحاجة اليه فبقى اياك والاسد ولما يحركها  
 المصنوع على حدة اذ دل المصنوع بالمتصل فصار اياك والاسد والقتل  
 الانقضاء فعل لازم لان معناه يريد ان لا يرهز ايديك فكيف يصح  
 المفعول به وكيف يصح التمتل به **اجيب** فان المراد من قوله تقديره  
 اتق ويحويه ثم بابق المفعول على انه تقديره بعد ونحوه فالقتل  
 المفعول به هو نفس على هذا التقدير ومخدوف مع الفعل ايضاً  
 فكيف يكون هذا التتال من باب حذف الناصب للمفعول به  
**واجيب** فان المفعول به في الحقيقة هو الصمير المتصل اعم الكوا  
 لكن صمير الفاعل والمفعول به غير افعال القلوب ثم  
 اى ادخل بينهما نفس فصارت النفس مفعولاً  
 صار صمير المتصل مضاف اليه فلم يرتفع اجتماع صمير الفاعل  
 للمفعول به ارتفع النفس من بينهما فصار صمير متصل الى  
 هو المفعول به والقتل هو معموله بعد رائق يقتضيه ان يكون  
 بنفسه عاملاً لا لفظ اتق سواء على ان المضاف داخل في الكوا  
 والمضاف اليه قد له خارج عن الكلام نحو جاعلى علام يريد والمقصود  
 هو العلامة لسرط التقدير لا يريد فيها معنى ان يكون نفسه عاملاً  
 لا لفظ اتق **اجيب** الا مركباً لا اياك هذه العبارة بخلاف  
 المضاف تقديره وهو معمول بابق ويحويه سرط تقديره والعامل هو  
 الفعل التقدير والقتل لفظ اياك والاسد ليس معمول بعلام



ان يتخذ يرأى بعده لان الاسد معطوف على اياته مجرورة منه  
 كيف يكون يتخذ يرأى بعده اجيب عنه الامر كذا لانه عند رضى ياب  
 سببه لان الاسد قيم مقامه قوله من الاسد وهو مدثر فالنائب له حكم المثنون والاسد  
 مجرور باعتبار النيابة شهادة لاجل قوله فالحال شاهد على ان المتخذ هو سببه كان فاعلم  
 والاسد على ان يتخذ يرأى بعده غير ممكن فيكون محذورا بل محذورا منه لا غير  
 والنفس محذورة فقط قوله او ذكر المحذورة منه مكررا اى ذكر مكررا  
 عطف على قوله يتخذ يرأى بعده فيكون التقدير هو معطوف يتخذ  
 يتخذ يرأى بعده او ذكر محذورة منه مكررا لا يتخذ لا يصح عطف  
 ذكر محذورة منه على قوله يتخذ يرأى بعده للزوم عطف الجملة وهي ذكر  
 فعل المفعول وهو قوله يتخذ يرأى وعطف الجملة على المفعول لا يجوز لان العطف  
 لا يجوز اذا كان المعطوف يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه وقوله  
 يتخذ يرأى وقع مفعولا مطلقا وقوله ذكر جملة لا تصح ان تقع مفعولا  
 مطلقا فاذا امتنع اقامتها مقام المفعول المطلق فكيف يصح عطف  
 واجيب يابنه لا تسلم انه معطوف على قوله يتخذ يرأى بل معطوف  
 على جملة مقدرة وهي محذورة يتخذ يرأى بعده فيكون من باب عطف  
 الجملة فالتفصيل فعلى هذا التقدير لا يصح عطف الجملة الزائدة فيها كما  
 كان في محذورة اذ فيه حاذر راجع الى اللفظ المعمول وقوله اذا ذكر  
 المحذورة حال عنه اجيب عنه لانه لا تسلم انه حال عن السائد لانه  
 وضع المظهر موضع الضمير وهو قوله المحذورة منه وضع الضمير للتشبيه  
 على نوعين للتخذ فيكون مشتتة على العائد كما كان المعطوف عليه  
 مشتت عليه كذا في بعض حواشي الضيافة نحو الطريق الطريق فان  
 معمول يتخذ يرأى لو ذكر مكررا اصله اتق الطريق فحذف تعاريفه  
 الوقت حذف فاولها وفيه ان التكرار ينافيه اللهم الا ان يقبل بالشارع  
 اى معايرة الفضل بالمفعول المطلق بسبب وعلة المحذورة لا التكرار  
 فالتفصيل كيف اتق ناصب اذ هو فعل لازم لان معناه ما من اجابة  
 بان هذا التركيب من حذف الايضال وهو اى حذف الية  
 ان يتعدى الفعل اللازم مجرور المجرور حذف ذلك المحذورة

تقديره أي اعتبار اتصاله بعد الحذف كما اعتبر فعل الحذف كما في قول  
جاءني زيد ادعاء فعل لا زمر عين بعد ثبته إلى ياء المكم بحرف الجر  
التي حذف وأعتبر اتصاله إلى ياء المكم التاليت ما أي موضع النسخة  
من المواضع الأربعة الواجب حذف ما عساه مفعول به أصم أي فاعله  
عامله أي المفعول به على شريطة التفسير وهو أي ما أصم عامله كما  
بعد فعل وسه مستعمل ذلك الفعل أو سمي عن ذلك الاسم بصيغة أو  
مفعله أي ذلك الاسم بحيث لو سلب عنه هو أو ما سبه لصب  
لا يحق عليه أن كلمة كل ليست من أحرار الحد لأنها لا حاطة إلا في  
التعريف للحقيقة لكنه ما ذكر في الحد للأطراد والأفعاس فقوله اسم حسن  
يتناول المقصود وعينه وقوله بعد فعل فصل خرج به ما ليس بعد  
فعل ولا تشبهه وقوله مستعمل ذلك الفعل أو تشبهه فصل أخرج به  
ما لا يكون متعللاً بالصير بذلك الاسم وقوله محب لو سلب عنه  
لصبه فصل أخرج به ما ليس بأصله بعد التسليط انتهى وأما  
خرج عن هذا الحد وما عرصره وكذا إذا كانت صادرة لا زمر  
اسم ليس بعده وفعل أو تشبهه بذلك اسم أصم أي ما من مراد المحذو ولا يشبه  
ما المراد أن قوله بعد فعل أو تشبهه يكون الفعل أو تشبهه الذي بعد ذلك الاسم لا يكون ذلك  
الفعل أو تشبهه بالاسم بل في ما ذكرنا من تسليط الفعل لا تشابه ما قبله حاتم  
لكن سلب تشبهه الفعل لا تشابه ما قبله مسك لأن الصفات  
بدون الاعتماد لا يعمل حيث **ع** ما المراد من التسليط تسليط  
الاعتماد فقوله زيد أصار به تقديره زيد امت صادرة و **ع**  
قوله مرت به في قولك زيد مررت به للصب غير جائز لأن مررت  
لا زمر لا يجوز أن العمل للصب حيث **ع** ما المراد من التسليط  
تسليط الفعل بعينه أو ما سبه بالترادف واللام ومررت به وأما  
لا زمر ما لكنه بعد تقديره بالباء مرادف الجاوزت فصيح استصا به  
ما قبله مدحله في الحد وكذلك دخل فيه مثل زيد أصرت علاه  
فان صرت علام السيد اهانة السيد صري منصوب وعلى هذا  
القياس غيره مما لا يمكن أن يصب العبرانية فان قيل جاز أن

في الحد مع انه ليس من افراد الحد ودكقولنا زيد اكننت آياه فان كنت  
 فعل يصح تسليط لما قبله مع نصب ما قبله فلا يكون الحد ما عاين  
 دخول الغير واجيب بان المراد من قوله لنصبه نصباً بالفعولية فم  
 لم يصدق الحد عليه لان انتصابه ليس على المفعولية بل على جزئية  
 كان وقته نظراً لانه لو كان مفعولاً تأمل نحو زيد اضربه فزيد اسم بعد  
 فعل مشتغل عنه بضميره لو سلب بعينه به لتصبه ونحو قوله زيد اكننت  
 ضار به فزيد اسم بعد شبهة فعل مشتغل عنه بضميره لو سلب لتصبه  
 فان زيد منصوب بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور  
 بعده وهو ضربت ولهذا الباب اى باب ما اضر عامله قروعه  
 ان يتضرع عليه امثلة كثيرة كالمناسب لذلك الفعل بالترادف  
 والوزوم وكوجوب الرفع والنصب في ذلك الاسم وكاختيار الرفع  
 والنصب فيه واستواء الامر في فيه وكن اغيره مما يفهم من اول  
 النظر انه مما اضر عامله ولكن بعد تعمق النظر ليس منه لفساد  
 المعنى ولهذا الاستثناء المذكورة اشار صاحب الكافية ولتوضيحها  
 مولا ناجاى في شرح التيسير بقوله الضيائية ان شئت الاطلاع  
 فانصرف اليها والرابع المنادى اى الموضع الرابع من المواضع الاربعة  
 الناصبة للمفعول به موضع المفعول به المستمى بالمنادى والمنادى  
 اى المفعول به الرابع من المفاعيل التى يجب حذف ناصبها  
 المنادى اى للمفعول به المستمى بالمنادى وهو اى المنادى اسم  
 مدعو بحرف النداء لفظاً نحو يا عبد الله ويا زيد اى ادع عبد  
 الله وزيد وتقدیراً نحو يوسف اعرض عن هذا فقولاه لفظاً  
 او تقدیراً اما تفصيل الحرف كما مر مثالها واما المنادى واما اللطاف  
 فالمنادى اللفظي والطلب اللفظي نحو يا زيد لانه لما كان حرف  
 الطلب لفظاً صار الطلب ايضاً لفظاً ومثال المنادى التقديرى  
 نحو الا يا سجد واهى الا يا قوم اسجدوا ومثال الحرف التقديرى  
 نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا فى الضيائية فقولاه هو  
 جنس شامل لاه واهيه وقوله بحرف النداء فصل يخرج به ما

نصيغة الفعل لا تحرف كاف فل زيد ا فافضل محرج عن هذين السجل  
 مثل يا سماء ويا حنّال ويا ارض مع اسمها مادي واحببت ان لا  
 اعم من ان تكون حصة او حكما هذا امادي حكما لا سماء لست مبدولة  
 من له صلاحته الداء وقصد ذلك فان فل على حد ابعث ان  
 يكون المبدوب اليه مادي حكما لوقوعه موقع المادي كما ان الحنّال  
 وقع موقعه واحببت ان محرج وقوع التي موقعه لا يقتضي كون  
 مادي مالم يقصد اليه الداء والمبدوب وان وقع موقعه لكنه لم  
 يقصد اليه الداء بل قصد به المتجه والتحرر فان فل محرج  
 يا الله لعدم صلاحته الداء الله سبحانه تعالى كما لا يخفى احببت  
 ان يدايت تمجلاه من به صلاح الداء قيل كونه تدري عن كونه مادي  
 محجاري اي تمجلاه الصواب ان يحاب عنه ان المراد بالطلب اقتضاه  
 وبالدعاء كونه مستورا لاحتاجه كذا في عند العصور فان قتل الكفر بموت  
 محجور في الوصل ولم يترك يسقط في يا الله ولما لو جهن اما الحافظة  
 الالف لشد الصواب هما واما الموافقة مسما حيث لا يد حل مسما  
 تحت دائرة العقل والقياس فكذلك اسمها لا يد حل تحت القواعد  
 العقلية كذا في الصائفة تأمل وانصل الاسم لا يصلح ان يكون مدعا  
 وهو ظاهر فكيف قوله المادي اسم مدعو تحرف واحببت عنه  
 ان التعريف الاول بقوله اسم مدعو مسما على حد المضاف  
 ويصح تعريفه تأمل اعلم ان المادي على اقسام وان كان المادي  
 مفرد او المراد من المفرد ما تقابل المضاف وسه لا المفرد الحقيقي  
 لئلا تنازع ما قص في التمثيل له بحقوقه باركاه واعلم ان المفرد  
 قد يكون معانلا للتثنية والكثرة والمضاف في بحث الاعراب امل  
 وقد يكون معانلا للمضاف ومصادره كما في المادي وقد يكون  
 معانلا للحياة كما في تعريف العرب معرفة بالعلمية او غيرها مسمى اي  
 المادي على علامة الرفع اي علامه برفع المادي بها في غير صور الداء  
 فلا يلزم لئلا يصحاح الحدس كالصمة ومحورها من الالف والواو واما  
 في معانله معرب لوقوعه موقع الكاف الائمة الخطا به المتسامية  
 لفظا ومعنى للكاف الحرفية الخطا به فسادا للمبني الاصل انه واما في

على علامة الرفع فاعلا لتباس الاسم المضاف الى ياء التشكم المحذوف  
 عليه الياء لو اكتفى بالكسرة نحو غلامى لوبنى على الكسرة ولو بنى على  
 الفتحة لاليس بالنادى المضاف الى ياء التشكم وابدلت الياء الفاتحة  
 حذفت واكتفى بفتحة ما قبله نحو يا غلام اصله يا غلامى ونحو  
 حيث زال عنه الاعراب فيبنى على اقوى الحركة ليكون جيرة قوله يا رجل  
 وما زيات ويا زيد وان كان قبل التمثيل بقوله يا رجل غير صحيح لانه نكرة  
 غير معروفة واجيب عنه بان المراد من المعرفة من ان يكون معرفة قبل  
 النداء او بعده فحذف الرجل وان كانت نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء  
 يصير معرفة بناء على حرف النداء في التعريف كاللام فكما يصير النكرة  
 معرفة باللام كذلك يصير معرفة بحرف النداء ايضا وستعرف حقيقة  
 انشاء الله تعالى فحريص على التمثيل فان قيل يخرج عن قوله مفرد نحو  
 الزيدان والزيدون لانهم ليسا بمفردين واجيب عنه بان  
 المراد من المفرد ههنا ما يقابل المضاف ومضارعه لا تحقيق كما التزمنا  
 اليه من قبل فخر ينطبق التمثيل له فان قيل العلم اذ اتى وجمعه فكيف يصير  
 التمثيل نحو الزيدان والزيدون للمعرفة ايضا يلزم في حالة التثنية والجمع  
 اللام عليهما عوضا عن العلية كما في قوله جاءني الزيدان والزيدون  
 واجيب عنه بان الامر كذلك الا ان حرف النداء قائم مقام زال  
 عنه فيكون كل واحد منهما معرفة وعوض ايضا ويحذف لام الاستغناء  
 اي بلام الجارة يدخل وقت الاستغناء فاضافة اللام الى الاستغناء  
 لا بد في علاقة وهي الظرفية لان دخوله على النادى لا يكون الا في وقت  
 الاستغناء وانما دخل وقت الاستغناء ليلتخصص النادى بمترو  
 من بين الامثال والاقران في الادعاء والطلب لكونه اي اللام  
 للاختصاص تأمل وانما يخصص النادى بلام الاستغناء لان  
 اللام الجارة عمله الجرفان قيل لا تسلم لام الجارة لانه لو كان كذلك  
 كان مكسورا لمفتوحا واجيب عنه الامر كذلك لانها مفتوحة  
 ههنا للفرق بين لام الاستغناء وبين لام المستغاث له في اخذ  
 المستغاث في نحو القوم اصله يا زيد للقوم فان قيل لم يعكس

الاله يحصل لهرق ايضاً واجب عند بان المادى السعاب  
 واقعه موقع كاف الصبر واللام الحارده مع الصبار مفوضا مع  
 في موضع المصير ايضاً بحوال وعندها الى ياء المتكلم وانه يقتضى كسرة  
 ما قبلها فتح يكون اللام معه مكسورة نحو اللام من الصبار لكثرة  
 الاستعمال والكثرة تناسب التحفيف تأمل نحو بالريد وبنته الساد  
 بال الاسعانة اى باله بد حل وقت الاسعانة واما دخل  
 وقت الاستعانة عليه لا فادة مد الصوت المطلوب في الاسعانة  
 اى ما يلى على الفتحة لان الالف يقتضى فيه ما قبلها ولا لام معه اى  
 مع الالف او مع المادى لمد الصوت بالالف ريعلم ذلك بالجمع  
 بالتأمل واما امتنع اللام معه لان اللام يقتضى الكسرة والالف  
 الفتحة بين اربعين تاء وبصا وكد بين اقتضائهما ايضاً تاء  
 اللام يقتضى آخره لانه من خواصه والالف يقتضى ساءه ويلزم  
 الهاء نحو بالريد واما لم ير الهاء لئلا يلتبس بين الالف الاستعانة و  
 بين الالف المقلدة عن ياء المتكلم بحويلا ما واما احتصر الهاء  
 الهاء السب للوقف لان الوقف حسن نفس وفي الهاء يحصل الوقف  
 مع اسهال النفس كذا في بعض الحواشي ويحب بصية اى ان كان  
 المادى مصفاً نحو يا عبد الله او مستأجراً للمصا واما اصل المادى  
 لا رفاع مانع من النصب وهو المخراد ودخول اللام الحادة و  
 دخول الالف مع ان الاعراب الاصل فيه النصب لانه مقول به  
 نحو يا طالع احملا قبل ان يصاب حملا لقوله طالع احملا  
 اعتماداً لان الصفة لا تعمل بدون الاعتماد ولا نحو اما ان يعش  
 او لا فان اعذر لم يكن هذا المثال مثلاً للمصادر اى لم يشابه المصادر  
 لانه موصوف بمفرد وان لم يعتد ولا يصح منه التثنية الا ان يحاكي  
 بانه فرق بين المفعول المذكور وبين المفعول المقدر لكن نفس شئ هو  
 ان طالع احملا جارار يكون معرفه وطعلا يوصف بالمعرفة فكيف  
 يصح ان يكون موصوفاً بكونه اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع في  
 الموصوف لم يصح قصد تعريفه كذا في عند العصور ومستأنه المص

لدى لا يتم معناه إلا بانضمام كلمة أخرى وفيه تفصيل ذكرته في  
الحاشية المذكورة فاطلب هناك أو نكرة غير معينة نحو قول الأحم  
أرجل أخد بيدك فإن قيل هذا منافض لما سبق من النداء <sup>بأن</sup> التعريف <sup>بأن</sup>  
أجيب بأن نحو النداء أدوات التعريف مع علم المتكلم لا واحد  
فقط فلا يلزم التناقض وإن كان أي المنادى معر فباللام قيل في  
ندائه يا أيها الرجل في المذكور يا أيها المرأة في المؤنث احتراز عن  
اجتماع التي التعريف والممنوع اجتماع التي التعريف لا اجتماع <sup>التعريف</sup>  
فلا يرد شبهة بيازيد التي تعريف ليكون المنادى مفصلاً والتفصيل  
يقضي الإجمال والإيهام وكلية أي وأية كذلك فهي المناسب للتفصيل  
وأما اختيار هاء التنبيه فلغرية حرف النداء لا يعد من المنادى  
بوقوع الفصل فترن مع ذلك المنادى حرف يناسب الياء في الإعراب  
فهي الياء لكونها للاعلام لأن التنبيه هو الاعلام كما أن المقصود من  
النداء ما لا علام فكان المنادى منصوب  
وقرئ مع الهاء والندائية حكماً كما في عبد الغفور  
ولما وقع كلمة أي وأية موقع المنادى فله حكم المنادى من كونه  
مبنياً على علامة الرفع وأما الرجل ونحوه فهو أيضاً مرفوع التزانيا  
لأنه منادى حكم الكمة عزل عن موقعه المانع وكذا أي رفعه صفياً  
أي توابعه فأن قيل يخرج عن هذه القاعدة يا الله لعدم وجود  
الفصل بين الياء واللام وأجيب بأن أسماء الله مستثنى عن  
القاعدة النحوية والصرفية كما أن مسماه مستثنى عن دائرة العقل  
أولاً لأنه لا نسلم لزوم اجتماع التي التعريف لأن اللام فيه عوض عن  
الهمزة المحذوفة فلم يكن محضاً للتعريف لوجود شبهة التعويض  
وأما اجتماع التي التعريف بلا فصل فنقله في الغلاما اللذان قراؤه  
قوله يا أبا الذي منيت قلبي شاذ ولم يكن ترخيم المنادى من خواصه  
شروع الآن في بيانه فقال ويجوز جواز أوقع استعجال ترخيم المنادى  
وهو في اللغة غير الابل بلا علة وهو أي المترخيم في الاصطلاح حذف  
حرف آخر أي آخر المنادى للتخفيف أي لجزم التخفيف بلا موجهة

سخنم از جامع البحر و شرح الدرر و بستان گلستان و از آنجا که در این کتابها

منقصة الحذف والجرطريق الأولى كما نقول في يامال يامال  
 وفي يامصور يامصن حذف الواو والراء وفي ياعتم ياعقم حذف  
 الالف مع النون وفي يارحم يارح حذف الاء مع الميم وفي بعض النسخ  
 استارة الى استفادة هي حر العله اعم من ان يكون واو او ياء او الاء اعلم  
 ان المحذوف وكف ولاند من سياتهما اما انكم محذوف واحد او اسان  
 فان في اخره ياد بان كاستان في حكم واحد وهو اكثر من ثلاثة اخر  
 وكان في اخره حرف محذوف فله ملة محذوف حرفان كما في مصور  
 وعتمان وعمره الاء لا رد عليه المثل المشهور صلب على الاسد ولبس  
 عن المقد ولانهما المارد بايحب ان يحذف فامعا واما الكيف فهو شرا  
 الترجيم ان لا يكون مصافا ولا مسعابا ولا خله وان يكون رابدا على  
 ثلاثة احرف لانه لو كان مصافا لم يحذف فيه الترجيم لانه لو حذف في اخر  
 المصاف لا يكون الترجيم في اخره لشد الانصال بينهما لفظا ولو حذف  
 اخر المصاف ليه لم يمحذف الحرف في اخره لئلا ينادى وكذا للمستفاد  
 لان الاستغاف لا يكون الا زيادة اللام والالف والحذف ساقية وكذا  
 الحكمة بحكية عن حالها ولو طرق اليها التعديرات وال الحكاية واما كونه  
 على الشهرة لان النادى الى الاعلام غالب الاستعمال فيكون الشهرة  
 دليل على ما يقصد ويجوز في اخر المرحم اي المتادى المرحم الصم والحكم  
 الاصلية اما حوار الصم ولكونه مبادى برامها يجعل المحذوف ساقيا  
 مسيبا واما الحركة الاصلية فلجعل المحذوف عملة التائت فلا يكون  
 منادى اسماء راسها كما نقول في يا حارت يا حارت يا حارت بالصم ويا حار  
 بالكسرة واعلم ان باص حروف الاء وقد يستعمل في المبدى والياء  
 تم هو في اللغة مسيبكى عليه احدويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته  
 عظيم لعدوه في السماء وليتذكروه في التمجيد وهو اى البدوب والى ملا  
 التمجيد عليه بيا او او سوا كان وجوده او عدمه اما التمجيد الوجود  
 بقصد عدمه او اما التمجيد عليه وجوده فكذا يبدى على وجوده التثنية  
 يقتضيه عدمه كوجود المصنعة زكروا وغيرها واما تقيم بوجوده  
 يقتضيه عدمه واما التمجيد عليه عدمه فكذا يبدى على عدمه التثنية



وجوده كقول المدينت تحت تجميع بعده ويقضي وجوده بخوارزمية  
فهو مختص بالمد وبب ويا مشتق له وبين النداء والمد وبب اسم حكمه  
في الاعراب والبناء كحكم المنادى اي ان كان مقصدا معرفة يبنى على علم  
الرفع وان كان مصنافا او مضارا عالمه ينصب وان كان مستغاثا باللام  
يجوز وان كان مستغاثا بالالف مفتوحا وانما يكون حكمه كحكم المنادى  
بعد صحة وقوع الند وبب ويا فلا يرد ان جميع اقسام المنادى يكون  
جميع اقسام المنادى لان شرط المنادى ان يكون معرفة فقط بخلاف  
المنادى فانه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكمه كحكم المنادى  
ويجوز لك زيادة الالف لند المصنوع المطلوب في الندبة في اخره مع الهمزة  
فرايين الوصل والفصل كما في الامثال المذكورة وكذا يجوز زيادة  
الالف مع الهمزة في اخر الذي اضيف الند وبب اليه اي المضاف اليه نحو  
يا امير المؤمنين ولا يجوز زيادة الالف في اخر صفة الند وعند الجمهور  
خلافا ليويس فانه اجاز زيادة الالف في اخر الصفة ايضا كما في اخر  
المصنعة فلا يقر وازيد الطويله بخلاف يا امير المؤمنين وقد ذكرت  
في اخر باب النهاية الضيائية فاطلب هناك ان اردت الاطلاع بها قوله  
القول الثالث المفعول فيه وهو اي المفعول فيه اسم ما اي شيء وقع فيه  
اي في ذلك الشيء فعل فيه اي حدث منذ كور تصمنا كما في ضمير الفعل  
الملفوظ او المقدرا وبتبها كذلك اي ملفوظ او مقدرا وعليك التمثيل  
او مطابقة كما اذا كان عاملا مصدرا بعينه نحو اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة  
الحق فقوله اسم ما جنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به ما ليس  
وقوع الفعل فيه وقوله منذ كور فصل خرج به قوله يوم الجمعة يوم  
فان قيل يوم الجمعة صمت فيه مفعول فيه ولم يند كور فعله واجبت  
بان المند كور اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فمهما منذ كور  
تقدير ابقريته بعده فان قيل هذا الحد صادق على قوله شهد  
يوم الجمعة فان شهدنا على يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة  
اجيب عنه بان المراد من وقوع الفعل فيه من حيث انه فعل فيه  
الفعل لا من حيث انه وقع عليه فعل منذ كور قوله من الزمان والمكان

الرمان ما يقع في جوف منى كما تقول لك متى سرت ولدت سور الحكم  
 والكان ما يقع في جواب ان كما يقول لك اس ريد قلت في البلد  
 من الرمان والكان اشارة الى قسمين ما فعله فيه وعمله اوليان الحكم  
 الثاني فان قيل الحصار ما فعل فيه في الرمان والكان عتر صحى كودع المست  
 مقعولا فيه والمصدر لا يكون رما واما ما كان يكون احداث كقولك  
 خرجت ابل داهب اى خرجت دهايل واجب عنه بان المصدر قد  
 جعل جيبا يحذف المصدر ويجعل المصدر رجحا عن العن لاستزكها  
 في مدلولته الفعل وعلاقة المطروقة والطروقة وقد يجعل المعان  
 طرف مكان كوحلست في الشمس اى في مكان منها واد الرمان  
 الشمس البور اى في مكان ارجا اذ الرمان بها الحمر من قوله وسعني اى للسرور  
 فيه طرعا الطروقة ما يحيط التنى وطروف الرمان على فسمين قسمين  
 اى احد شامس وهو لا يكون له حد معين كدهر وجين ومحدود  
 وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة ولما كان الحكم  
 الا من كونه منصوبا فقد رام تساعلى قسمي الرمان قسم المصدر  
 الرمان اليها ولم يذكر للقسم خاصة مع انه لا بد منه وقال وطرف  
 الرمان على قسمين كذا في قوله وكلها منصوب تقديره اى تسرط  
 تقديره تسرط لانصافها لانه عامل بنفسه في ما يدفع الاستكمال الثاني  
 من قوله منصوب تقديره تأمل حاصله ان الطرف الرمان معول  
 الفعل بلا واسطة الحروف والفعل يصب ويعل في ذلك الطرف وفي  
 حاحه الى واسطة في والفعل البحث عن المفعول فيه ولا دخل فيه  
 هما كونه سواء كان ملفوظا او مقدرا ولا حاحه الى ادخاله في هذا  
 البحث احسب عنه الامر كذلك الا ان كلمة في للطروقة ومعنى  
 ذكرها في قوله صلب دهر الوحي اى في دهر وجين وسافرت  
 شهر اى في شهر هو متال الرمان المسم وشهر متال للرمان المحدود  
 قال بعض الفضلاء ان رجلا جاء الى بكره فقال يا صديق  
 بم الله اني خلعت على الحين بالله لا تكلم حسا فاحاب بان لا تكلم حسا  
 شهر ثم رجع الى عمر بن الخطاب فحدث ذلك الحال فاحاب له بال

ثم رجع الى عثمان فحدث ذلك الحال فاجاب له بان لا تكلم به ثم رجع  
 الى علي فاجاب بان لا تكلم ابدا ثم رجع ذلك الرجل الى صاحب التسمية  
 هو النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرض الاحوال الى جوية الخلفاء  
 الاربعة فقال النبي عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم بيدهم  
 وظروا المكان ايضا كذلك اي قسم ان يكون مبهما اي احدهما اذ ذكر  
 تعريف المبهم وبيان ظروفه ولم يتعرض له ثانيا واكتفى له وشرع  
 في حكمه فقال وهو منصوب بتقدير في بشرط تقدير في حكمه على  
 الزمان المبهم نحو جلست خلفك وامامك اي في خلفك و  
 في امامك فان الخلف والامام وان كان من حيث الجزئية معينين  
 لكن مبهمين باعتبار حاله ونفسه لان خلفك يتناول انقطاع الامر  
 وكذلك حال امامك ويحدود اي ثانيا يحدد واما ذكر حذره لم  
 يتعرض له ثانيا وشرع في حكمه فقال وهو ما لا يكون منصوبا بيقين  
 في بل لا بد هناك من ذكر في فيه نحو جلست في الدار وفي السور  
 لعدم اعمال الفعل فيه بلا واسطة المحرف وذلك لان الفعل لا يعمل الا  
 في جزئه حقيقة او حكما فالزمان المبهم جزء الفعل لان كل فعل لا يحل  
 عن زمان مبهم فكان ظرف الزمان المبهم من مدلولات الفعل لان  
 مدلولات الفعل ثلاثة الحذف والزمان والنسبة الى الفاعل فالزمان  
 جزء منها فلذا صح اعمال الفعل في الزمان بلا واسطة المحرف وكذا  
 صح في المفعول المطلق بلا واسطة المحرف لانه مصدر والمصدر  
 من مدلولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل فيدل عليه اسكان  
 الياء في ضربين وضربت وكذا المفعول به حيث تعقل الفعل بتعلقه  
 فلا يمكن تصور الضرب مثلا بلا تصور المضروب عند الفعلية  
 وكذا المفعول معه جزء المصاحبة الفاعل والمفعول واما المفعول  
 فلا يكون من اجزاء الفعل فح لا يصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة المحرف  
 بل لا بد هناك من اللام للجازة كما يقض ضربه للتاديب الا اذا كان  
 فعل الفاعل المعلن به مقارنا له في الوجود فح يكون كفعول المطلق  
 فيصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة الجزئية واما الحال فموا ايضا جزئية

لأنه سمين طسنة الفاعل والمفعول به وكذا المبرolan المبراد اكل  
 عن نسبة الكلمة كاس فاعلا لذلك الكلمة او مفعولا له واما اذا كان عن  
 الاسم التام فتاسسه ذلك الاسم النام واما المستقبى فهو انص حرة وتقتل  
 مما قبله من الفعل واما سائر المصنوعات اسم ان وان وصالا المسهين  
 بليس واسم لا التي لى الحس قلب من معولات الحرف ولا حاجة  
 الى سياه كذا في الرضى وان قبل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل في الزمان  
 المحدود لعدم حرية الفعل حسب عه بان الامر كذلك الا انه حمل على  
 الزمان انهم لم يشاركه في الرماية وكذا حمل على المكان انهم لم يشاركه  
 في الاتمامة وان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحمل على الزمان انهم لم يشاركه في الاتمامة  
 الحمل عند جارية الخلاف بينهما وادابا وصفات حمل ما قبله على ان يحمل على المكان المنذر  
 على الرماية المحدود قيل لا يجوز ذلك لان كل واحد من الفعلين على وجهه هو ضعيف جدا  
 وتقع تحت الفعل من ولد من يكره منه نحو بل في الدار والشوق له المفعول معناه في العلم  
 معه في الاصطلاح ما اى اسم يد كورعد الواو التي تتدب مع مع احراق  
 عن الماء وغيره من الحروف العاطفة وكذا من الواو التي للفهم المعطى  
 او يكون مع التردد لصاحبه معقول فعلى لصاحبه معقول را  
 او لصاحبه مع معقول الفعل على ما يقتضيه باب الفاعلة تأمل قوله  
 اعلم ان المصاحبة مشاركة للتبيين في نفس الفعل مع اتحاد الزمان  
 والمكان فقوله مشاركة التبيين في نفس الفعل حسن شامل بعينه  
 وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل حرمه بقوله جاء في ريد  
 عمرو لان فيه مشاركة ريد وعمرو في نفس الفعل فقط دور اتحاد  
 الزمان والمكان تأمل لان الاتحاد معنى لفظ مع ولا يكون الواو ههنا  
 مع وان كان بمعنى مع فيكون من هذا الحس بلاسل لكن طاهر  
 التركيب ياباه وايضهم من قوله مشاركة التبيين في نفس الفعل  
 ان يكون مشاركة مع الصلاحية للتلايد عليه قوله صحك ريد  
 وطلوع الشمس فان الصلح لا تصلح الشركة بين ريد وطلوع وكذا  
 فعله بطور ريد والاتحاد وان يطبق لا يقتل الشركة بين ريد و  
 حذار الى غير ذلك مما يفهم منه لكنه التامل الصادق بخلاف

ذهبنا وسبيل السبيل الى سلاب نان الذهاب كما يكون بزيد كذا لك اللهم ايم  
 عند بعض كذا ايهم من حاشية عبد الغفور على قوله الضيامة فاطلب هناك  
 نحو جاءني البرد والحجبا فان الحجبا اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لصاحب  
 معمول الفعل وهو الفاعل ايضا وزيد فان زيد اسم مذكور بعد الواو التي  
 بمعنى مع لصاحبه لفاعل الفعل هي اي مع الحجبا ومع زيد واما مصاحبه  
 المفعول الفاعل كما في قوله كفناك وزيد درهم فان زيد اسم وقع بعد  
 الواو التي بمعنى مع لصاحبه مفعول الفعل واعلم ان المصاحبة لا يعلم  
 بالقربة والقربة حال البردية وحال الجنية كما في قوله ولو ترك الناقة  
 وفضيلها الرضعة مفعول به والقربة ههنا الرضاعة وغير هاتئلكا  
 اصلها واو العطف واستعمالها مع خلاف الاصل اشار المص رحمه الله الى بيان  
 الاصل فقال وان كان الفعل الناصب للمفعول معه لفظا اي ملفوظا  
 والحال انه جاز العطف يجوز فيه الوجهان النصب على المفعولية و  
 العطف نحو جئت انا وزيدا وزيد فان عطف زيد يجوز على الضمير  
 المتصل بسبب تأكيد به بالضمير المتفصل ويجوز النصب فيه لان  
 المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل كذا لك الفعل بالعطف وان  
 لم يحز العطف تعيين النصب حيث لا وجه سواه نحو جئت وزيدا  
 وان كان الفعل معني والحال انه جاز العطف تعيين العطف لانه  
 لو نصب بالمفعولية لكان عاملا فعلا معنويا وان لم ينصب لكان  
 معطوفا على المدكور ما قبله لفظا فاذا تعارض الظاهر مع المقدر  
 فالظاهر اول من المقدر فلذا اتعين العطف بنحو ما للزيد وعمر و  
 عمر لان الذهاب الى جانب المقدر مع وجود الظاهر غير مناسب  
 وان لم يحز العطف تعيين النصب لانه لا وجه سواه بنحو مالك  
 وزيد وما شئتك وزيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الشان  
 اختل المقصود ههنا السؤال عن احوالها الا عن ذات زيد وحال  
 المخاطب وفي العطف لزوم هذا المعنى لا قامة زيد مقامه قوله لك فيكون  
 التقدير مالك وزيد وهذا باطل وان عطف على الضمير المحرور وهو ايضا  
 لا يجوز للزوم عطف الكل على الجزئي وهو ظاهر فاذا امتنع العطف لتعين

جاز العطف  
 على المفعولية  
 والوجهان  
 النصب على  
 المفعولية  
 والعطف

المصنف ذلك قوله ما سأل لانه لو عظم على التبان لاحتل واستغنى  
 وهو السؤال عن احوالها لا السؤال عن حال واحد ودات الآخر وان  
 عطف على المصدر المحرور وهو الكاف لم يرفع عطف الكل على المحرور  
 انما لا يجوز واد المصنف العطف بعن المصنف باصل واما احكامها فمعرفة  
 الفعل لان المعنى اى مجيء قولك مالك وريد وما سأل به عمرو  
 ما نصنع ونحوه يصنع على صيغة العاطف والتكثير وذلك لان كلمة ما  
 للاستفهام والاشتغال بها بالانكوار اى الفعل ففهم منه وكان  
 كحار والمحروفي قوله ما تريد عمرو وما لك عمرو موجبة احسن  
 لا قصد الفعل تأمل كما فهم من حاشية عند العسر قول المصنف  
 الخامس المفعول به وهو اى المفعول له اى اسم وقع داخله محل  
 حدث اى المقصد لاجاده واستانثته وتخصيله فعمل او عمل وحود  
 وسببه وقع فعل مدكور قبله اى قبل ذلك الاسم ففعله ما حصر  
 بشتمل المفعول وغيره وقوله لاجله فعل مدكور فصاحج ما ليس  
 ونصب اى المفعول له فقد واللام لاجاره اى بشرط تقديره  
 لاجاره واد المصنف بها لوجوب المحرر والفتيل يلزم من قوله ان الباحس  
 فنه هو التقدير لا الفعل والامر ليس كذلك احييت بان العنادة  
 على حد المصنف كما قرئ المفعول فيه ويصحب لشرط تشد واللام  
 والتقدير ليس شرط لا تصانبه لان يكون باصا السبب والفتل لا دخل  
 فيها لامر احييت الامر كذلك الا ان يسوع ذلك الدخول تاسا  
 العلبة لان المفعول له لا يكون الاعلة عاتية وكلمة الامر لاجاره اصل  
 في تعليقات الافعال ولا يقد رغيرها من كلمة من وفى والباء  
 واما سأل فى فكما فى قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار  
 هرة اى لاجلها واما سأل الباء فكما فى قوله فسطم من اليربوع  
 واما سأل كلمة من فكما فى قوله تعالى لو ارسلنا هذ القرآن على  
 جبل لرايته حاشعاً متصدعاً من حسية الله فهذا المحرر الثلاثة  
 لتعلق الافعال لكنها ليست مسبوبة فذلك حصل بالضم واللام والياء  
 هو المحرر تاد ما اسئ للباديب او تعدت عن المحرر اسئ

الجين مثال اليجاد والانشاء الاول وذلك لان التاديب انما يستلزم  
 وجوده ويضرب ومثال الفعل عند وجوده كقعدت عن الحرب جيب  
 ولا يشك ان القعود ليست لانشاء الجين ولا يجاد بل وقع القعود  
 بسبب الجين او عند وجوده وعند الزجاجة به بفتح الزاء اليحتمل لانه  
 المهملة ولا بالضم لانه اسم القارورة هو اى الفعل له مصدر وهو  
 مطلق لا مفعول له اذ تقلد به اديته بالضرب تاويا وجبت في القعود  
 جينا على ان يكون اديته بسبب التاديب له وذلك لان التاديب له  
 اسباب انشائية كالضرب والقتل والفتر بالحبس مثلا وغيرها  
 ذكر ضربت لظهار السببية التاديبية له لانه فعلت لاجله فعل عند  
 الزجاجة وكذا ذكر قعدت للقرينة بذلك الجينية امر بالي لا لشهود به  
 لاحد الا عند وجود قرينته كالقعود عن الحرب والحرب عنه والقاء  
 السلام عن النفس واقبال القدية او غيرها فتذكر للقرينة لانه فعل  
 وقع لاجل الغير عند تقدير قوله بوجهين الاول انه حرف الطاهر المعتبر  
 وهو بغير الضرورة لا يجوز والثاني اول تاويل النوع بنوع اخر انما  
 يجوز اذا كان حقيقة مما واحد ولا يخرج الحقيقة اخرى كتاويل الحال  
 بالظرف بخوجاء في زيد راكبا ووقت الركوب فانه يجوز لوجود معنى  
 الظرفية في الحال ايضا وكتاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب  
 بخوفه ما جاء في احد الاريد فانه يجوز لبقاء اللفظ الاستثنائية  
 في حال البدلية ايضا هو اخرج الشئ عن حكم ما قبله وهو ثابت في  
 حال التركيب البدلية لان زيدا خارج عن حكم ما قبله في الاستثناء  
 كذلك خارج عنه في حال البدلية ايضا بخلاف البدل في ضوء الموجب  
 فانه لا يجوز لعدم بقاء الاستثناء فيه تأمل وانما يصح البدل في غير  
 الموجب ولم يصح في الموجب لان البدل في تكوير العامل فيه و  
 العامل هو نفس الفعل لا النفي فصحة اعادته في المستثنى من بقاء  
 المعنى وفي كلام الموجب لا يصح لعدم صحة معنى الاستثناء وكذا يصح  
 تاويل التركيب التميز بالتركيب الصنفية كالقول جئت ثلاثة ايام  
 بصورة التميز ثم ينزل الى قوله غمت الارملة الثلاثة بصورة الصنفية و

كذا قوله بأحد الأربعة الثلاثة ما أول من حال التميز إلى حال الصف  
 لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها ولا الموصوف إلى الصفة  
 فعلك تأمل وأعلم أن تقدير اللاحق في المفعول له متين وثلاث  
 شرائط أحدها أن يكون فعلا أي حدثا احتراز عما يكون عيالا  
 لا حذف من اللاحق نحو حستل الشمس وتأيها أن يكون ذلك الفعل  
 أي الحدث مسورا إلى فاعل الفعل المقدم أي فاعلهما احتراز  
 عما لا يكون فاعلهما متجزيا نحو حستل الحسنة ولا يجوز الحذف منه  
 البصر وبأنها أن يكون ذلك الحدث مقادرا له في الوجود احتراز عما لم  
 يكن مقادرا في الوجود نحو قوله حستل ذلك الممس وأما أصل التقيد  
 مشروطا بهذه الشروط لانه هذه الشروط تنافي المفعول المطلق  
 فيصير امتصانه فيه كافي المفعول المطلق كذا في الصائبة ثم اخرج  
 عن أحوال المفاعيل الكثيفة سرع في مفاعيل الحكيم وقد مر من  
 بينها الحال لسدّة علاقتها بالمفعول به فقال القسم السادس الحال  
 هو في اللغة الصفة والثناء وفي الاصطلاح لفظة يدل ذلك  
 اللفظ على بيان هيئة الفاعل والمفعول به أو كليهما كانهما  
 لما علة الحلو لا لما علة الحمر فإدغم الاشتكال التي هي التافص لتقيد  
 من كلمة أو كليهما لأن قوله أو كليهما يقتضي الحمر وللمع وقوله ما  
 بين هيئة الفاعل أو المفعول به يقتضي الأفراد والافتصال فيما  
 ساقص وإن كلفه أو لما علة الحلو عن ارتفاع الاشتكال فقوله لفظ  
 حسن شامل للمقصود وعنه وقوله ما بين هيئة فصل يخرج به  
 ما بين الذات كالمرور بإضافة إلى الفاعل والمفعول به محرم  
 ما بين هيئة عندها كحسه المشدء بخلاف حول فإن القائم بين السد  
 لا بين الفاعل والمفعول وكذا ما بين الحمر والمراد من الفاعل  
 المفعول الفاعل والمفعول به حين الإسناد إليه الوقوع عليه  
 يخرج عن الحد ما بين هيئة الفاعل والمفعول لا من حد  
 الإسناد إليه بل بين هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيدا  
 كصفة الفاعل والمفعول به نحو جاني زيد القائم ورايت زيدا



القائل فان القائم بين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا من  
 حيث الاسناد لانه قائم سواء اسند اليه المهيئة او لا انتهى فان  
 قيل لم غير الاسلوب السابق وقال لفظ ولم يقل اسم كما قال في  
 الحدود والحدود السابق قلنا ليتناول الجملة لان الحال كما يكون  
 مفردا يكون جملة بل يؤطأ بالمفرد بخلاف السابقة فانها مفردة  
 حقيقة او حكما فلذا غير الاسلوب فان قيل قد يكون الحال عن غير  
 الفاعل والمفعول به كالحال عن مفعول مالم ليسم فاعله بمخوضب  
 زيد مشدد ود قلنا المراد من الفاعل او المفعول به اعم من ان يكون  
 حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن مفعول مالم ليسم فاعله وعن  
 المفعول المطلق في قوله ضربت الضرب شديدا لكونه مفعولا به  
 حكما باويل تحت تحت الضرب شديدا لان التجدد والحادث لا زمان  
 للفعل وكذا يدخل في الحال الحال من المضاف اليه الذي اضيفت  
 اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه ربما يقيم مقام المضاف  
 فهذا القدر صادر فاعلا او مفعولا به نحو قوله تعالى بل ننبئهم الله  
 خفيقا فان خفيقا حال عن ابراهيم المضاف اليه مفعول ننبئهم وهو  
 قواه ملة وقس على هذا غيره وكذا الحال عن معاد ضمير الفاعل  
 ومفعول مالم ليسم فاعله كما في قوله تعالى ان داود هو لاء مقطوع  
 مصححين حال عن قوله هو لاء لانه مفعول مالم ليسم فاعله حكما  
 بسبب رجوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فتعال ايبين هيئة القاء  
 فقط نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيد مشدودا فمثال ايبين  
 هيئة الفاعل والمفعول به نحو لقيت عمرا راكبا كلهما او قد يكون  
 الفاعل معنويا والمراد من الفاعل المعنوي ههنا ما لا يكون ملفوظا  
 ومنطوقا في نظم الكلام فيشتمل المقدرو ما يفهم من فحوى الكلام  
 كالمثالان الايتان في قوله وقد يفيد المعنوي بما يستنبط من فحوى  
 الكلام فهو المقدر بما يستنبط من فحوى الكلام بل يكون في نظم الكلام  
 لكن غير ملفوظ كما لا يخفى على من له بصارة في علم النحو نحو زيد في  
 الدار قائما فان قائما حال من الفاعل المعنوي الذي يكون في نظم

انما لا تكون غير ملحوظ لان معناه ان الاسعق في الدار باثباته فيكون  
 حاله من حال الاسعق وكذا القول به معنويًا نحو هذا زيد فاما ان قال  
 حال من زيد الذي يفهم معنوية من نحوي الكلام باعتبار معنى الاسعق  
 سببه المعنى ومبين من كلامه هذا لان معنويته مفهومة في نظم الكلام وان  
 نظم الكلام لا يقتضي كلامًا مستقلًا لكونه مستدامًا وحيث امتثلنا  
 المسند اليه واما احكاما لكونه معنويًا لان معناه اشتد ليدل بالاسم  
 اليه قائمًا لما انقضى الحال لسدة اتصاله فسد دعوى قوله في الحال  
 فيه كذا او كذا والا لم يمسس الحاجة اليه وانما ظاهره وقال العامل في الحال  
 وجعل اسم من ان يكون ملحوظًا او مفقودًا او معي وعلل ان لم يكن ملحوظًا  
 ولا مفقودًا بل يفهم من نحوي الكلام كافي قوله هذا زيد والحال كونه  
 ابدأ أي في كل وقت ونصبه على الطريقة لان العرض من الحال تفصيلات  
 المنسوبة اليها وهو يحصل بالكثرة ولا حاجة الى المعنى اصلاً ولا  
 الحال وصاحبها مستدام وحيث في المعنى لصيرورتها الى الجملة الاسمية  
 كما نقول في حثه زيد راكبا يزل العامل القطعي والتكثير اصل في الخبر  
 فكذلك الحال ودو الحال معرفة عالما بالذات كما لو ايب في لا مثله فقوله  
 عالما أي رما بالاحصاء على الطريقة ايضاً لانه محكوم عليه وحق  
 المحكوم عليه ان يكون معرفة لما يلزم الحكم على المحمول تأمل وفيه  
 بطر ووجه البطلان الفاعل محكوم عليه ولم يستقر التعريف وتأمل  
 وان كان دو الحال بكثرة لم يكن فيه شأ من المحض من سوا التقدير  
 بحسب تقدم الحال عليه أي على دو الحال نحو جاء في راكبا رجلاً لئلا  
 يلبس الحال بالصفة في حالة النصب بخواريت رجلاً راكبا فانه  
 يصح ان راكبا فانه يصح راكبا حاله او صفة له مع استقامة المعنى  
 فيها اذا قدم رفعه الالف لاس لان الصفة تابعة للموصوف والتابع لا  
 يقدّم على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعاً ولا مانع من تقدم  
 فعلية ولا طراد الالف لانه حال الرفع والخبر يصح ان قيل ان كان  
 والحال بكثرة وحب تقدم الحال عليه وان بعد مر راكبا على رجل  
 في قوله مررت براكبا والحال انه لا يجوز اصلاً مع ان دو الحال

تكرة واجيب عنه بان المراد من التكرة تكرة غير محبوزة وان كان تكرة  
محبوزة امتنع التقديم عليها وذلك لان الحال تابع لنسب الحال ومنه  
تقديم المحبوز على الجار فكذلك التقديم تابعه فان قيل فلهذا تقدم على  
نفس المحبوز وايضا بدون الجار قلنا الشدة اتصال الجار مع المحبوز  
حتى صار الكلمة الواحدة امتنع التقديم على نفس المحبوز وايضا لعدم  
بينهما تعلم ان المحبوز على نوعين محبوز بالاضافة وبحرف الجر فتقديم  
الحال على المحبوز بالاضافة ممتنع متفق عليه الامتناع بتقديم  
الاضافة على الحرف فكذلك اتابعه لا المحبوز بالاضافة اللفظية فان تقديم  
الحال على ذلك جائز نحو جاءني راكبا صارب زيد لان المحبوز  
بالاضافة اللفظية كلا محبوز وربل منسوب او مرفوع كما يسجي في باب  
الاضافة وكذا الجبر وبكلمة غير فان تقديم الحال على المحبوز وغير جائز  
نحو جاءني راكبا غير زيد لان المحبوز لم يشابه كلمة غير بما ولا النافيتين في  
مغايرة ما بعدهما بالاضافة لها واما الجبر وبحرف الجر فانه اختلف فيه من ذهب  
بعضهم الى ان التقديم ممتنع لما مر وبعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف  
الجر معد للفعل الملازم فكان محبوزا بها كلا محبوز لان قوله ذهبت  
يزيد قد يراه اذهبت انتهى اعلم ان في الحال قواعد او لها ان يكون تكرة  
او لا ولو كان معرفة ينزل بالتكرة كقوله مررت بزيد وحده اى منفردة  
وكقول الشاعر وارسلنا بالعرش اى معركة وكذا قوله اشهد ان لا اله الا  
الله وحده اى مفردة او الى غير ذلك وتاينها ان يشترط فيه الاشتقاق عند  
صاحب الكافية بل المراد ههنا تبين هيئة باي حاله وكان خلافا للجوهري فانه  
يشترط الاشتقاق ويقولون الجامد بالمشق لو كان جامدا وحده الكافية  
على خلافه وتاثيره انما اذا انشلق الحال من شئ واحد من حيث اختلاف  
الهيئة بحيث ان يلى كل حال وفيه تفصيل فليطلب في الضياع والاضا  
ان الحال على سبعة اقسام منتقلة وهو يصلح ان ينقل عن صاحبها  
نحو جاءني زيد راكبا ومؤكدة وهي التي لا تنقل عن صاحبها غالبا  
جاءني زيد ابوك غطوا فان العطوفية لازمة الاب غالبا ودائمة وهي  
التي لا تنقل عن صاحبها نحو كفى بالله شهيدا او مثل اخلة وهي الحال

التي جاءت عن صهر الحال نحو جاء في ريدراكا صاحبها فصاح  
 حال عن صهر وراكا هي الحال المدا حلة ومطلوبه وهي ما يكون  
 صاحبها مطلوبة ومعنونه بخور يد في الدار فانيا او مترادفة وهو  
 قوله وقد يكون الحال حلة فيه مطلقا اسمته كاس او فعلية وان  
 كانت اسمية فكون مشتقة على الواو والصير مع الاستقلال لها ولا بد  
 فيها من العائد نحو جاء في ريد وانو وانو وانو بالواو نحو قوله عليه السلام  
 كنت بمنار ادم بين الماء والطين او بانصه من ووجه نحو جاء في ريد  
 ريدراكا انتباهه وان كانت فعلية فان كانت صادرا وحال يكون  
 مستملا على الصير فقط لاسميه باسم الفاعل ان في لا بخور الواو معه  
 في صورته الحال نحو جاء في ريد يركب عذمه وان كان ماصسا  
 يكون مستملا على الصير والواو معا نحو جاء في ريد ركب عذمه  
 بالواو فقط نحو جاء في ريد وركب ريد او بالنبي ووجه نحو جاء في  
 ريد ركب علامه لعدم استقلاله كالحجة الاسميه ومثال ما كان  
 عامله معنويا نحو هذا ريدراكا وان معناه اسم واشير اليه وقد  
 يجذب العامل اي عامل الحال واما قيد فعوله عامل الحال فلا يجزى  
 اليه عينا لان البحث عن متعلقات الشيء ثبت عن ذلك الشيء فلا  
 اي حد واحاثر القيام قريته واللام هي للوقفية لا للاحلية لان  
 الحد لا يختص بالقيام قريته كما تقول للمسافر اي لراحم  
 من السفر ساءا ما حال بعد حال والاول حال والثاني حال  
 صهر ساءا ما حال مدا حلة او صفة له اي يرجع لحد و ترجم للقر  
 وقد يحذف وجوبا كافي فوالك ريد انو اعطوا اي حقه لكن الوجه  
 مسروط بان يكون مقترنة لمضمون الحجة الاسميه فقط كذا في  
 الكافيه القسم السالم التمر وهو في اللغة حلا اي كردن وهو في  
 الاصطلاح مكره احد للسداء وهو قوله هو يد كير السداء باعتراف الثا  
 لي المرحوم المطابق غير لازمه لقوله سرطها هو كير السداء والمكرر  
 اسما طاهر الي كل واحد منهما اسما طاهرا بخلاف ما اذا كان السداء  
 صهرا يانه لا يلزم ان طاهره لانه اذا دار بين المعاد والمكره الزجر

رعاية المعاد ورعاية الخبز لكن رعاية الخبز أولى من رعاية المرجح  
 لان الخبز مناط الفائدة وقيل رعاية المعاد أولى قد كراي ذلك النكرة  
 مقدار اى بعد ما يحد ربه للشيء على ان المقدار صيغة آلة من عدد بيان  
 لقوله مقدار او كيل ووزن او مساحة او غير ذلك كالمقياس وسياتي  
 بيانه ما ينيه ببيان لقوله غير ذلك الابهام الى الابهام من جنس  
 المقدار والمراد من جنس المقدار جنس ما يقدر به لا المقدار بعينه  
 فمأخذ فعل الاشكال تامل فانه من المعلوم ان الابهام في المعدود  
 والوزونات وغيرها لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة  
 فانها معلومة ترفع الابهام الى ترفع ذلك النكرة الابهام عن ذلك  
 المقدار اى عن المقدار به لا عن نفس المقدار وهو المعدود والوزن  
 فانه لا ابهام فيه بل الابهام في المعدود به والوزن به بخلافه عند  
 عشر واثني عشر فان الرجل نكرة ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشر  
 يرفع الابهام في المعدود ولا ان يكون ثابتا في العدد حتى يكون التميز  
 عنه وكذا حال الامثلة الالهية بخلافه فان بر او منوان سمن او حريميل  
 قطن او على التمرة مثلهما زيد اقول على التمرة مثلهما زيد مثال لقوله  
 وغير ذلك كالمقياس وباقي الامثلة على الترتيب المذكورة تامل  
 تعرف وقد يكون اى التميز عن غير مقدار اى عما يكون فيها جنس  
 وقد راقوله هذا اخاتم حد يد فان التميز عن قوله خاتم وهو صميم  
 من حيث الجنس لانه لا يعلم منه انه من الذهب او الفضة وكذا  
 من حيث القدر فان الخاتم لا يدل على القدر المعلوم بل يعرف  
 عادة فالحد يد رافع الابهام من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله  
 سواد ذهب اى هذا سواد ذهب على انه خير المبتدأ اعلم ان المقادير  
 على خمسة انواع عدد وكيل ووزن وذراع ومقياس كما ورد عليه  
 الشعر مقدارهم پنج ست بشتاس \* عدد وكيل ووزن  
 ووزن ومقياس \* ويسمى هذه المقادير بالاسماء التامة  
 البض وهو ما يتم بتكوين او ما يقوم مقامه من نوع التثنية  
 والجمع او بالاضافة فترفع الى في الجنس لك لا يتقص

مثل قولنا عدي رجل وان رجل اسم يسم شئين ولم تقص التمر  
 واما اسماؤه بالتام لان معنى التام تمام شئين شئ كما ان معنى الناقص  
 بانما شئين شئ وهذا الاسم ايضاً يسم هذه الامور وعد محو اصابته  
 هذا الاسم مع حوز هذه الامور الى اخره واستمع عنها لان المصاوي  
 لا تصاناً بياو التوب وما تقوم مقامه من تمام الكلمة قوله عدي  
 رطلاً مثال لانتم بالسوي مع كونه ورواؤه وعسرون رجلاً  
 لما تم سون الحجرة مع كونه عداً او فعدان برامال لما تم سون النسب  
 مع كونه لئلا او صواً سيما لما تم سون التسمية ايضاً مع كونه ورواؤه  
 حراً ساً فطماً مثال لما تم سون التسمية مع كونه مساجحاً وقوله ورواؤه  
 سهداً اصلاً لما تم بالاصابة مع كونه مهساساً ولم يدكروا مثلاً للدواء  
 الكفاء مما سبق من الامثلة وان قيل باني وجه بصير اسم التام باسم  
 مع انه لم يكن فعلاً ولا شبه فعل فليست المشتقة الفعل في التام باسم  
 هذه الامور كما تم الفعل بالفاعلية تم الفعل بعد تمامه باصناف  
 المفعول به كذا لان هذا الاسم باصناف المير الذي يشابه المفعول  
 بحيث قام الفعل بالفاعل انتهى توجيه اي في التمر الذي يكون عن  
 معدن الحفص استخرج اكثر من النصب اسماً لا فقوله الحفص  
 مسداه وحده اكر والحار مع الحور وطرف مسداه وقع صفة المسداه  
 وبعد به هكذا او الحفص الكاش منه اكر لان غير المقدار لا يكون  
 مصافاً للاهنام عداً كما المقادير فاهما توعلت في الاهنام واقصوا  
 التمر وصارت منصوبة قطعاً لا مجزوءاً في غالب الاستعمال والاهنام  
 تأني في غالب الاستعمال كحور الحفص في المقادير انهم كما سدد كره ان  
 انما الله تعالى يحدف عن المقادير فانه لما لم يكن عداً توعلت في الاهنام  
 عرق الاهنام وهذا قصير عن طلب التمر وقد كره التمر على صورته  
 غير التمر وهي الاصافة لمحصل العرص بهام الحفص انما ان  
 التمر يطل ريباً وصواً سيما وان كان عداً سون الحجرة بالاصابة  
 ولا يجوز فيه والدلائل مدكوره في الصباشه تم ان كان التمر  
 حسواً ولا يجوز تنسبه وجمعه الا ان يقصد الانواع يسمى ويجمع

غيره ثم التميز لا يخلو من ان يكون صالحا لان يكون مفسر لما انصب  
 عنه واستغلقه بعد ما لم يكن نصبا في التنصيب او لا يكون صالحا  
 انصب بل صلاحيته باعتبار متعلقة فان كان الاول جازا ان يكون التميز  
 لا انصب او لمتعلقه بخوطاب زيد ابا وابوة وان كان الثاني فلا يجوز  
 اذ باعتبار التعلق بخوطاب زيد دارا وعلما وان كان لمتعلقه نصبا في  
 التنصيب فهو له بخوطاب زيد نفسا هذا اذا كان التميز اسما غير صفة  
 وان كان صفة لما انصب فقط كان التميز له لان الصفة يستند على مؤنثا  
 والمذكور اولى بالموصوف من المقدار بخوطاب زيد والدارا اذا كان الوالد  
 زيدا ولا يجوز ان يكون ولده لكنه احتملت الحال بخوطاب زيد خاسا  
 اي من حيث انه فارسا او حال كونه فارسا وقد يقع اي التميز بعد  
 الجملة حقيقة او مشابهاها كما سم الفاعل واسم المفعول والصفة المشتقة  
 واسم التفضيل والصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو بحسبك زيد  
 رجلا اذ قدم الابهام من نسبتها اي الجملة او مشابهاها بخوطاب زيد نفسا  
 او علما ابا وابوة اعلم انه ان كان التميز عن المفردات في لا يجوز تقديهم  
 التميز عليه لضعف عملها لان عمل المقادير تشبيه الفعل كما مر وان كان عن  
 الجملة في لا يجوز تقديهم لان ذلك التميز في المعنى فاعل ذلك الفعل  
 ولا يجوز تقديهم الفاعل وبعضهم قالوا ان كان عامله فعلا صريحا  
 فيجوز تقديهم لقوته في العمل والافلا اعلم ان في التميز قواعد اوطها  
 ان التميز لا يكون الا من الجنس اليهم سواء كان مذكورا كما في قوله عند  
 رطل زينا او مقدرا كما يكون التميز عن تشبيه الجملة بخو قوله طاب زيد  
 نفسه بانقديره طاب النسب الى زيد نفسه او ثانيا ما ان لا يكون التميز الا  
 نكرة واذا كانت معرفة يا ول نكرة وثالثا ان يكون اسما جامدا او مشتقا  
 من اربعها ان يكون التميز منصوبا وقد يكون مجرورا بمن نحو قوله تعالى  
 كم من قرية اهلكتها هذا عند الجمهور خلافا للزمخشري فانه لم يجز  
 زيادة من على كم الاستفهامية وخامسها ان يكون الابهام وضعيا  
 فلا يكون رايته جارية من باب التميز ولا يكون ايضا مردت بهذا  
 الرجل ولا يكون ايضا قرا او حنصر عمر من باب التميز لان الابهام في

هذه الاستثناء ليس بوضع بل عارضى استثناء عن تعداد الموضوع  
 له في الاستعمال او بقاء من عدس تهرة كما في عطف السان كما في  
 الصائفة القسم التام من المستثنى هو في اللغة الجمع والجمع كما  
 يقال استثنى الشيء من هذه الامور مع من هذه الامور وهو في  
 الاصطلاح لفظ واما قال لفظ ولم يقل اسم من المستثنى من  
 من اقسام التصويبات والتصويبات قسم من الا ١١ ١١  
 الجملة لان الجملة قد وقعت مستثنى كما ان الجملة قد وقعت حا  
 يذكر ذلك اللفظ بعد الواحواها اي احد احوالها اي اسماها  
 وهي جلا وعدا وحاشا للمصدرية او لاسواء كان ممدودا او  
 مقصورا وغيره وليس ولا يكون وسمي بهذا المذكر  
 اصطلاحا ولا يكون حا على رد الامر من باب المستثنى بآما  
 ليعلم انه اي سانه لا تنسب اي الى ذلك اللفظ اي شيء  
 ذلك الشيء ما تنسب ما قبله اي قبل ذلك اللفظ  
 هذا التعريف لطلق السيد فاد اعرفت المطلق هو التقسيم  
 قسمه فلا يلزم تقسيم المحمول على انه لا شرط في تقسيم العلم  
 على المقسم به ولو بوجه ما لا يعلم كماله ولو اردت لفظ ما اطلق  
 عليه المستثنى في اصطلاح الحاشاء ليس الا هو المذكر بعد الواحوا  
 احوالها كما هو عبارة الكاوية عاتية ما في الباب هو العلم على المقسم  
 ولو بوجه ما وهو المستثنى يرجع الصير اليه لا الى اللفظ وان  
 رجوعه اليه كان الحب من حب المستثنى بحسب رجوعه الى  
 الى المستثنى على نوعين والحار والحرور في موضع الحب متصل  
 احد هما متصل على به حر مصدر المحذوف ليس بالمصل متصل  
 للاستثناء الشيء الذي متصل ودخل في المستثنى منه من حر  
 الاسماء اليه كما يشهد عليه المثال وهو ما في المصل ما اي لفظ  
 اخرج ذلك الشيء عن امر متعددا حرا كما في قوله جاء في القوم  
 ومتعددا من حيث الحريات كما في قوله ما جاء في احد الاريدان  
 الاحد متعددا من حيث المفهوم الكل لا متعددا حرا والمحد



لنوعى المتعدد فلا يرد شبهة الخروج من الحد بالاعتراف بالصفة أو تحق  
 اى احد اخواتها اى اشباهها نحو جاءنى القوم الا زيدا ومنقطع اى  
 ثانيا منقطع وهو اى المنقطع المذكور غير مخرج بانتصاب غير على الحال  
 وخبرية لكان المحذوف أو مفعول لا يعنى أو مفعول مطلق للمذكور باعتبار  
 لموضوع المقدار اى ذلك غير مخرج وفيه تأمل ومرفوع على انه خبر مبتدأ  
 محذوف وهو ظاهر عن الضمير المذكور متعدد بالا واخواتها لعدم دخوله  
 فى المستثنى فى المستثنى منه حين الاسناد والاخراج لا يكون الا بعد  
 الدخول فاذا انتهى الدخول انتهى الخروج سواء كان من جنسه نحو  
 جاءنى القوم الا زيدا اى اشيد الى قوم الذى لا يكون زيد منهم فى حال  
 الاسناد أو من غير الجنس نحو جاءنى القوم الاحمار ولهذا استعمل المنقطع  
 منقطعا متفصلا فان قيل المستثنى المتصل اما ان يكون داخلا  
 فى الاسناد فى المستثنى منه او لا فان كان اولاه يلزم التناقض فى قول القائل  
 بقوله جاءنى القوم الا زيدا وهو باطل لوقوعه فى كلام الله تعالى وانما  
 تأييدا فلا يوجد المتصل اصلا بل كان منقطعا فقط واجيب عنه  
 بان المستثنى داخل فيما قبله حين الاسناد لكن هذا الاسناد داخل  
 عن الحكم لان الحكم على ما قبله موقوف ومتعلق بذكر المستثنى بان  
 دخل الحكم اليهما لان المستثنى هو الكلام الذى يتوقف صدوره  
 على مخرجه فلا يلزم التناقض صرح به فى غاية التحقيق لكان  
 المقصود من النجوم معرفة الاعراب اكد بيان المستثنى بقوله واعلم  
 ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام هكذا فى كثير من النسخ وفى  
 بعضها علم ان المستثنى على اقسام ولا شك ان اعرابه على اقسام وذلك لانه  
 شئ واحد وهو اللفظ المذكور فنقسم المستثنى الى اقسام ليس لا باعتبار الاعراب  
 والنسخة الاولى اولى من الثانية تأمل وانما قال على اقسام ولم يقل على ثلاثة  
 اقسام بطريق المحصر مع انه لا يخلو من ان يكون منصوبا او مرفوعا او  
 مجرورا لان المرفوع لا يكون معربا باعراب واحد بل بحسب العواصم  
 وكذا المستثنى الواقع بعد الاتى كلام غير موجب لا يكون معربا باعراب  
 واحد بل يختار فيه البدل عما قبله فتوجه فى المحصر انهما مندرج فى

او ردد عليها الحد والى على انقسام بلعاط منهم او محاسب عنه فان الاعراب  
 ان كان على ثلاثة اقسام لكنه بحسب الطاهر اما بحسب التحقيق بلع  
 محصور لان حالة النصب وجد جاء على اقسام مصب على الاستثناء  
 وينصب على المفعول به ونصب المحر به وليس ولا يكون على ما ينبغي بعد  
 وكذا حالة المجر على قسمين تامل قلب اقال وان كان اى المستثنى متصلا  
 واقعا بعد الاحال كونه الديو واقعا بعد الاكثار في كلامه موح وبه  
 كل كلام لا يكون به اى في ذلك الكلام حرف البس ولا البس ولا الاستثناء  
 واما سمي موحا لاسمائه احتراز اعاد قمر في الكلام غير موح وانه لا يجوز  
 به النصب بل يختار به البدل كما سمي بمحلا فمحوح موح بان النصب  
 به واحدا لانه لو لم ينصب لكان مرقوقا او محروفا لما اذول ولا لانه لا يعلو  
 اما ان يكون مرقوقا بالفاعل على البدلية ولا يجوز ان ياله لانه اما يجر  
 اذا كان محسب الاستثناء بان به وضعا للذين معناه على حال الاستثناء  
 تامل واما ان يكون مرقوقا بالصفة فانه انما لا يجوز لانه لا يدل على  
 كان في التورم والعرض من الصفه هذا الى الثاني لانه ان كان محسب  
 ولا يحلو اما ان يكون محروفا بالاضافة الى الية ولا يصح كونه الالاف  
 لانه حرف الاختصاص والاسم واما ان يكون محسورا بحرف المحر وكلمة  
 الاليت محروفا حراد المتع الروم والمحروح النصب منه قطعا  
 محروفا في القوم الاريد او مقطوع سواء كان في المحر محروفا في  
 القوم الاحرار او غيرهم وهذا الريفيد كما مر متالها اى متال الموح  
 والمقطوع واما وحب في المشطع لامتياز موح الروم والمحروية  
 على الوجهين المذكورين تامل ان كان المستثنى مقدما على المستثنى  
 محروفا في الاحال احل واما وحب النصب به على الوجهين المذكورين  
 او كان المستثنى واقعا بعد حلا من اب حلا يحلو حلا من اب حلا  
 باب عد اعد وعد واميعة عدارة ضد الاكثر ايصرا واما وحب  
 لامتياز عدان ما صياها على الصبر والسير والمستثنى مفعول الى  
 وهو منصوب قال قيل هذا مسير في عد لانه محسور حاد والستثنى  
 الى مفعول لكن هذا التوحى لا يصح في بان حلا يحلو لانه لا يرتفع

بما التضمن في الحد والإيصال في باب الاستثناء ويكون  
التي هي امر الباب فالقول المميز في سلا وعدا من كذا  
يجوز إرجاعه إلى القوم لأن في هو اسم ليتم لأن اسم الجرح كالجرح  
ضمير الجرح كذا لك اسم الجرح كما يقال الرجل قام وأكبر تركيب  
مذاذيل وعدا زيد الإيجبة بان العنصر المميز لا ينسب إرجاعه  
بل معاده مصدر الفعل المقدر واسم الفاعل منه وينص مطلق  
تقديره جاءني القوم خلا وعدا اجيئتهم إيجابا منهم وبعضهم  
خلا زيدا وعدا زيدا وقع مجموع في محل نصب على الحالة فان قيل  
النسب إذا وقع حالا لأجل كلمة قد لفظا أو تقديره ولو ثبت هذا  
بان قبل هذه المضمرة وخيواضه لانه ليكونا مشابها بالالتصاف  
باب الاستثناء قد خول في كلمة الألا يجوز عليها صرح بها في  
النسب فاطلب هناك وإنما يند انتصابه بالأكثر لأن بعضهم لا يوجب  
النسب فيما بعد هابل لوجب البحر على أنها حرف جرح قوله أو كان  
واقعا بعد ما خلا وما عدا أي بعد ما خلا وما عدا المصدر في قوله  
فجاءني ولجب النسب لأن ما المصدر رتبة لازمة الإفعال فظهر  
والتبيين كونها فعلا بالاتفاق وإذ تفتت شبهة الجرح فبما عدا  
النسب على المصدر لينة وتوجيه صحة إرجاعه المستحسن فيها خلا  
التي قبله على ما ذكره في خلا وعدا سابق انما اعني اسم الفاعل  
أو بعض مطلق من المستثنى منه ثم أعلم ان قوله ما خلا وما عدا  
أو ما عدا بالمصدر منصوب للمحل على الظرفية بتقدير المصدر التقدير جاء في  
فتر وقت خلا مجيئتهم وإيجابا منهم أو بعض منهم زيدا أو كان المستثنى  
واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا أو ما عدا زيدا  
فكان منصوبا أي المستثنى منه الواضع المذكورات كلها على الترتيب  
كما مر وجهها تاما لم يتم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الجرح

أو زيد عليها الحد أو ال على أقسام بلطامهم أو بحاسبه بان لا عرف  
 ان كان على بنية أقسام لكنه بحسب الطاهر أما بحسب التحقيق فليس  
 محصور لان حاله العيب وجد ما على اقسام مصب على الاستثناء  
 ويخص على المعزولة ويختص بالبحرية وليس ولا يكون على ما سمي بعد  
 وكذا أحالة البحر على قسمين تامل قلنا ان قال بان كان اى المستثنى منه  
 واقعا بعد الاحال كونه الذى واقعا بعد الاكثار فى كلامه موجب وحرر  
 كل كلام لا يكون فيه اى فى ذلك الكلام حروف الباء والياء ولا استثناء  
 واما سمي موجب الاستثناء اختراعا او قرى الزيادة غير موجب فانه لا يجب  
 فيه الحب بل يختار فيه الدل كما سمي وبحلاف الموجب فان الحب  
 فيه واحدا لانه لو لم يصب لكان مرقوعا او محسرا والمال الاول فلا لا يحلوا  
 اما ان يكون مرقوعا فالماعل على المدلية ولا يجوز ان يد الله لان اسمايه  
 اذا كان معبى لاستثناء باق فيه وهما الذين معناه ان حال الاستثناء  
 تامل واما ان يكون مرقوعا بالصفة فانه انهم لا يجوز لانه لا بد من اى  
 كاش فى القوم والعرض من الصفه هذا البلى الثانى لانه ان كان محسرا  
 فلا يحلوا اما ان يكون محسرا بالاصابة الاالية ولا يصح كتابة الا لا يحلوا  
 لانه حروف والاصابة فى الاسم واما ان يكون محسرا بحروف المحر و كله  
 الا ليست بحرف حروف الامتنع الرقعة والمحر وحب التصب به قطعا  
 نحو جاء فى القوم الارزينا ومقطوع سواء كان فى الموجب نحو جاء فى  
 القوم الاحمار او غير وهذا المقتضى كما ترمتها اى مثال الموجب  
 والمقطوع واما وحب فى المقتضى لا متناه موجب الرقعة والمحر وحب  
 على الوجه المدكورين تامل ان كان المستثنى مقدما على المستثنى منه  
 نحو جاء فى الاحمال احل واما وحب التصب فيه على الوجه المدكور  
 او كان المستثنى واقعا بعد حلا من باب حلا فحلوا حلوا من باب  
 باب عن اعيد وعد واما مع عد او عد الكثر اجمع واما وحب التصب  
 لانها بعد ان يا صياح ما على الصبر المستتر والمستتر مستعززا  
 وهو مستعزب فان قيل هذا مسلم فى هذا لانه مع جار والتقدير  
 الى معقول لكن هذا التصحى لا يصح فى باب حلا فحلوا لانه لا بد من

لا يكون الابدالية من كما يقال خلت الارض الا ينس فلا يصح انتصاره  
 زيدا على المفعولية واجيب عنه الامر كذلك الان باب خلا لا يتلوه في نفسه  
 معنى جاز و يحدف من ويتوصل الفعل اليه فتعدي بنفسه والترز  
 من التضمن والحدف والايصال في باب الاستثناء ويكون صورة المستثنى  
 لا التي هي امر الباب فان قيل الضمير في خلا وعدا من ذكره مفعول ومفعول  
 يحو ارجاعه الى القوم الذي هو اسم لضمير لان اسم الجمع كاجمع فكما ان الجموع  
 ضمير لضمير كذا اسم الجمع كما يقال الرجال قاموا وكيف تركيب جاء في تنزه  
 خلا زيدا وعدا زيدا او جيب عنه بان الضمير المفعول لا ينس ارجاعه الى القوم  
 بل معاده مصدر الفعل المفعول واسم الفاعل منه وبعض مطلق من التضمن  
 تقديره جاء في القوم خلا وعدا بجميعة والبيان منهم وبعضهم زيد في قوله  
 خلا زيدا وعدا زيدا وقع ضمير عا في محل التثنية على الحالية فان قيل بانما جيب  
 التثنية اذ وقع حالا لاجل كلمة قد لفظ او تقدير او لم يثبت هذا اجيب  
 بان قد هم نامضيه وخبروا ضميره ليكونا متساويا لا التي هي الان في  
 باب الاستثناء قد خول و قد في كلمة الا لا يجوز عليها صرح بها في القر  
 الضميا فاطلب هناك وانما قد انتصابه بالاكثرا لان بعضهم لا يوجب  
 التثنية فيما بعد هاء بل يوجب البحر على انها سرف جرح قوله او كان المستثنى  
 واقعا بعد ما خلا وما عدا الى بعد ما خلا وما عدا المصدر في قوله الله  
 ثم ايض وجب التثنية لان ما المصدر رتبة لازمة الافعال فظهر ذلك  
 او يثبت كونه مفعولا بالانفاق وانما تفت شبهة المحمية عنها فثبت  
 التثنية على المفعولية وتوجيه صحة ارجاعه المستثنى فيما خلا وما عدا  
 ان قبله على ما ذكره في خلا وعدا سابق النفا على اسم النفا على المصدر  
 او بعض مطلق من المستثنى منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عدا الى  
 تاويها بالمصدر منصوب الى العمل على الطرفية بتقدير المصنوع تقديره جاء في  
 قمر وقت خلوه بجميعة والبيان منهم وبعض منهم زيدا او كان المصنوع  
 واقعا بعد كلمة ليس لا يكون نحو جاء في القوم ما خلا زيدا او ما عدا  
 فكان منصوبا الى المستثنى فهذه المواضع المذكورة كما عاها الواسع  
 انما وجهها تامل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الوجه

شاك ليس ولا يكون اسمه ما استكن فيها وان كان المستتي واقعا  
 بعد الاعتراف بالصفة حال كونه ذلك الواقع كائنا في كلام عمرو والحال  
 ان المستتي منه مذكور فيه حقيقة محورية الوجهان النصب والاستثناء  
 والبدل عما قبله لصحت معنى الاستثناء حال البدلية لان البدل في حكم  
 تكرار العامل وهو نفس الفعل لا الفعل مع النفي والنهي والاستعظام وقولك  
 ما جاء في احد الاريد على صورة الاستثناء فهو ال ما جاء في احد الاريد  
 ثابت على حقيقة واحدة فصحيح لا بدل فيه وفي غير الموح بحال الوجب  
 وان قولك جاء في احد الاريد على صورة الاستثناء وقولك ما جاء في احد  
 الاحاء ريد بصورة البدل وهو تكرار العامل ليس ما سب على حقيقة واحدة  
 كما لا يخفى ولهذا محورا ان يول كل تركيب مركب اذا ثبت كونهما على حقيقة  
 واحدة كتاويل الحال بالطرف وصورة تأمل وقوله غير موحج بحرج الموحج  
 وقوله والمستتي منه مذكور بحرج غير المذكور وان حكه فيما سباني راد  
 المستتي مع ما بان يكون اي المستتي واقعا بعد الا في كلام غير موحج  
 والحال ان المستتي من ماله غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستتي  
 ثابت بحسب العوامل التي ثبتت بحاله لتخصيصها بالعوامل من الرفع والنصب  
 والمحور وما جاء في الازيد مثال الرفع وما راس الازيد مثال النصب  
 وما مررت الازيد مثال المحور واما اعراب هذا المستتي بحسب العوامل  
 لمرأها الله من المستتي مقسدة المستتي مسد المستتي منه وكل ثمن اذا  
 وقع في محل العبرة له حكم العبرة ويخصص هذا المستتي باسم المفعول لا  
 والمراد بالمفعول المفعول كايراد بالسرور منه فالقتل اعراب المستتي  
 المفعول اما نفسه او بما يقصده العوامل وعلى كل من التقديرين لا يضر  
 اما الاول فانه يجب ان يكون منصوبا فقط لا مفعولا ولا محورا لان نص  
 الاستثنائية تقتضي النصب فقط كما لا يخفى واما ما بان ان اعراب المستتي  
 في صورة المحر ليس بحامل المستتي منه لان المحر مع المحر ولتدة الامتداد  
 والاتصال جازم جميعا محر وروحه حتى يكون المحر وانما الى المستتي  
 الواجب بان المراد بقوله بحسب العوامل اي بحسب تخصيصية العوامل  
 الدورية فان كان اعراب المستتي في صورة المحر ورايم بحسب العوامل

نوعية وان لم يكن شخصية لان جواز الجرح على اقسام كذا في غاية السخف  
 في بحث الاستثناء تامل وان كان المستثنى واقعا بعد غير وسوى القسوة  
 والمدة وبعد حاشا عند الأكثر كان المستثنى مجرورا وما كونه مجرورا  
 بعد غير وسوى مقصورا وممدودا فلاضافة اليه وما كونه مجرورا بعد  
 حاشا لانه حرف ببر عند الأكثر وذهب بعضهم الى ان ما بعد حاشا  
 منصوب بالمفعولية على ان حاشا فعل فاعله المستثنى فيه مخوف لهم اللهم  
 اغفر لي ولين سمع دعائي حاشا للشيطان ينصب الشيطان قوله اعلم ان  
 اعراب غير لما فرغ عن بيان اعراب المستثنى شرع في بيان اعراب ادوات  
 فقام واعلم الخبر اخذ ببيان كلمة غير من بيان احوال الادوات لان الحرف  
 لا يقبل الاعراب وخلا وعدا وحاشا افعال ماضية ايضا لا يقبل البناء  
 فاما كون كلمة سوى مقصورا وممدودا فلعدم احتياجها الى البيان  
 لانها ظروف لامر النصيب واما كلمة ليس فانها ايضا ماضية واما لا يكون  
 فهو فعل مضارع فاعرابه اما الرفع بالتجريد والنصب بالنواصب واما  
 الجرح بالجواز فبقيت من بينها بالبيان كلمة غير كما عراب المستثنى  
 بالآل لكن لا مطلقا بل اذا وقعت في الاستثناء لان الاعراب في ذلك  
 المستثنى اعراب الال لكن لما كان الاخر فاخر قابل للاعراب وجرح اعراب  
 وعاد اليه وصار المستثنى مجرورا بالاضافة اليه على التفصيل المذكور  
 اى على ما سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب النصب فيه من  
 الموجب والمتقدم والمنقطع وجواز النصب مع اختيار البدل في خبر  
 الموجب واعرابه على حسب العوامل في صورة عدم ذكر المستثنى منه  
 مثالها جاءني القوم غير زيد وغير حار الى اخره وانما صار اعراب غير  
 كاعراب المستثنى بالامثلة كونه كل واحد منهما في مغايرة ما قبلها  
 لما بعدهما فاقبل فعل هذا يلزم ان يكون غير مبنيا المشابهة  
 بالاخر في قلنا الامر كذلك ان هذه المشابهة لم يوتر في البناء  
 لوجود الاضافة فيه وهي من خواص الاسم كذا في غاية التحقيق  
 واعلم ان لفظ غير موضوع للصفة لكونه داعيا ذات مبهمة  
 مأخوذة مع بعض صفاتها اعني المغايرة فيكون صفة يقتضيه الموصو

سائر الالهة الحساب موصوفه او قد يستعمل كلمة الا للصفة  
 مستعينة بالموصوف خارج الكلي لا مطلقا بل اذا وقعت كلمة الالهة جمع  
 لشرط كونه واقعا لعدد جمع الموافق حال الصفة حال الاستثناء لان الاستثناء  
 لا يكون الا من معدود ذلك الجمع المذكور غير محصور لانه ان كان جمعا لم يكن  
 محصورا بل لا الاستثناء فيه او لا العهد الخارجة لم تعد الاستثناء للغير  
 دخولها فيما قبله في صورة الاستعراق والتعريض ودخوله شرط صحة التثنية  
 المتصل واذا وجد شرط صحة الاستثناء المتصل ولم يتعدر للتصل  
 وكذا المستبعد والاستثناء في صورة العهد اذا اراد به القوة  
 الذي يكون دخولها مستتبع فيه قطعا او عدم دخولها فيما قبله قطعا او لا  
 يريد احد هما اليم بعدد والاستثناء موصلا كان او مفصلا واذا كان جمعا  
 مكورا غير محصور جلب الاصل الصفة لتعدر الاستثناء بذلك العدد  
 كما في قوله تعالى لو كان فيهما اى في الارض وعلى السماء الهة جمع اله الالهة  
 بالرفع لتسد تا اى السماء والارض لمخرج عن هذه الانتظام لاما  
 سائرهم والتثنية فيها اى في الالهة بالفساد ههنا ما حو دمج حرج  
 الشئ عن الانتظام لا معنى للعدد ورواها كما توظف كلمة الالهة بالصفة  
 لا للاستثناء لعدد لان الالهة جمع مكور غير محصور فله يخفى شرط  
 صحة الاستثناء وهو ان حول فيما قبله قطعا في المتصل وعدمه في الحول  
 فيما قبله فمما في البقطة والتثنية في دخول الله وفي خروجه عما شئت  
 بعدد والاستثناء فحلب على الصفة وفي الآية ما بعد آخر عن الاستثناء  
 وهو ان لو كان الالهة بالاستثناء لكان معنى الآية شكرا لو كان فيهما  
 الهه المستعدي عما لله لفساد تا يوسف الفساد لخروجه عما شئت  
 سببا لعدم الخروج فتثبت العدد دون التوحيد وهي بصاق التوحيد  
 وانها اثبات رد عوى قول المذيع بمسوع عبد الله وكيف يصح  
 قوله تعالى يقول سبحانه اجتمع بان عدد المسرة والنسبة المحل  
 لا بالسرا الى الخالق اذ ان الخالق مبره عن النفس فلا بد من نسبه  
 المسرة الكذب في الصديق والفساد اتقاء الفساد يبيع ان  
 كذب ما لا يتناقض اصطلاح الالهة الوحدة اجتناب بان لا يعاقب



لا يخلو ما ان يكون بالتساوي ان يكون كل واحد مساو في القوة  
الضعف او يكون بعضها غالبا على بعض فالاول لا نسلم لان المساواة  
غير ممكن عند العقل والثاني ايضا باطل لان جانب المغلوب عاجز  
فثبت سبحانه تعالى بعيدا ان يجرى فأنقير كلته في في قوله فيها  
للظرفية فيكون الاسماء والارض ظرفا لله تعالى وهو منزوع عن المكان  
الزمان اجيب عنه بان كلمة في ههنا بمعنى الامر تقديره لو كان لها الهمية  
فلم تثبت الظرفية وكذلك قوله لا اله الا الله اي غير الله اعلم ان في المشتبه  
قواعد او ظاهرا ان لا يكون المستثنى الامن الامر المتعدد دوالا لزمه اشتراك  
الشيء من نفسه وذا باطل وثانيهما ان يكون ذلك المتعدد داعم من ان  
يكون لفظيا او تقديريا وثالثها انه يجوز تقديمه على المستثنى منه ورابعها  
انه لا يجوز ان يتعد الاستثناء بغير حرف العطف من التعدد الواحد  
بالعطف يجوز لان نصب المستثنى الواحد ثابت بنسبته المفعول  
في الثاني والثالث واما بالعطف فيجوز لا يقدح في القوم الا زيد لا يقدح  
بدون العطف بل يقال جاءني القوم الا زيد او الا اعم واخامسها ان يدخل  
المستثنى فيما قبله حين الاسناد بشرط قطع الصحة استثناء المنقطع  
فمضى حصل العلم والجزم صحة الاستثناء والا فلا وغيرهما من القواعد التي  
ذكرت في المطولات فصل القسم التاسع خبر كان واخواتها هو  
اي المسند به بعد دخولها اي بعد دخول ايراث اثرها فيه قوله هو  
المسند شامل لجميع المسندات وقوله بعد دخولها يخرج ما عداه من  
من الاسناد اسناد جديد فلا يرد شبهة اسناد المسند بما عرفت من  
الدخول لا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اے حكم خبر كان واحدي  
اخواتها حكم خبر البند في الاقسام من كونه مفعلا او جملة او مفعلا  
او نكرة وفي الاحكام من كونه واحدة وتعدد او مثبتا او محذوفا وفي  
الشروط من كونه مفعلا او جملة مشتملة على عائد ولا يحذف الايقينية  
الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي الخبر على اسمه اے اسم كان قوله يجوز  
تقديمه ثم حذف قوله في وقت طلب الاختصار فبقيت قوله الا انه  
يجوز تعديله على اسمه اي الخبر مع كونه معرفة لعدم الالتباس به الاسم

وانحر لا اختلاف الاعراب الواقعة عليها وهذا التقدير المحرم مع  
 مصدره عند الالتباس كما ان اعرابهما القطب اراحدة هما الفصا وفي  
 تدير يا واما عند عدم الالتباس فان حكمه حكم جبر المسد المحل  
 حذر المسد اذ كان معرفة لا محذور فقد يرفع المسد للزوم الالتباس  
 بينهما ان لا اتحاد اعرابها محوكان قائما بدسقاء عمل كان في محذره  
 وبهاء عملة في اسمه وهو الزرع واعلم ان في باب حذر كان فواحد اوها  
 ان يكون المحذور ان يكون طر فواو غيره محوكان ريد قائما او في الابد  
 وتايها انه يجوز تقدير المحذور على الاسم من كل فعل من افعال الماقتض  
 وكذا على نفس الافعال الماقتضه غير ما في مصدره بكلمة ما وتايها  
 انه لا يجوز حذفه محوكان ريد بخلاف المحرر لالتباسه كما ان التامة  
 محوكان ريد اي تمت ريد بخلاف كان ريد يجوز حذوه ورايها  
 جميع احوال حذر المسد والاما استنبط المصدر فصل القسم العاشر اسم  
 ال واحوا تاي احدى احوالها اي بطايرها واما صدر البحث بان  
 المكسورة وغيره عما يعنى منه بالاعراب لكثرة استعماله وهو المسد  
 اليه بعد دخول اي بعد دخول اب واحدى احوالها قد عرفت  
 من معنى الدخول لا يرد ان ريد اليه قائما محوكان ريد قائم فصل الحادي  
 للمصوب بلا التي تنب اليه صفة الخمس وحاله والعبارة محل المصا  
 واما عن اسم لا بالمصوب لانه ليس اكثر من المصوبات ولا كلمة  
 منها ولا يجوز عد من المصوبات مطلقا واما قد والمصا اي  
 المثال بالمثل له والا فلا يطابق المثال بالمثل له لان ما في قوله لا خلا  
 رجل في الدار ليس ليع خمس العلامة للرجل بل ليع صفة وهي السوت  
 او الحصول لان البيع متوجه الى ليع الصفة وان قيل فالفرق بين لا  
 رائد وبين لا المسبه بليس لان لا المسبه بليس ليع ليع ليع ليع  
 محو لا رجل فصل مبد احتب عنه فان لا التي ليع الخمس ليع الصفة  
 سر ما هي التثني وحقيقه بخلاف لا المساهمة فانه معنى الصفة من  
 الفرد لا عن الخمسة فان لا التي ليع الخمس يعمل على حروف المسبه  
 بخلاف لا المسبه بليس فانها تعقل على ليس اعني تقدير المربع على

منصوب قوله على المسند اليه جسر بشامل له ولغيره وقوله بعد  
 دخولها فصل يخرج به ما عدله وبما عرفت معنى الدخول لا يرد شئ  
 وخلاصه رجل ابوه قائم وبهذا القدر يتم حد الاسم جمعاً ومنه الكثرة  
 ان يد كحد المنصوب بها فضم اليه قوله يليها الى اخره لان جود وقوته  
 مسند اليه بعد دخولها لا يوجب على التنصب لانه قد ينفي على الفتح  
 نحو لا رجل في الدار في صورة عدم الاضافة وقد يكون مرفوعاً نحو  
 لا حول ولا قوة في التكرار بل المنصوب التي يوجد فيه ثلاثة تنويعات  
 في حال الابدال والاشتراك في النكارة والاشياء الاضافة فاذا وجد  
 الشروط وجمعها كان منصوباً والا فلا ولهذا قال يليها اي المسند  
 اليه كلمة لا فالضمير المرفوع المستند الى المسند اليه والبارز الى  
 كلمة لا المجموع اما حال عن الضمير المحرور في اليه او عن ضمير اليها  
 قوله نكرة بالتنصب حال من الضمير المستتر في يليها قوله مضافة  
 ايضاً بالتنصب حال عنه وانما شرط الابدال لان لا تعقل في المفعول  
 لضعفه وانما شرط الاضافة لانه لو لم يكن مضافاً ومشتابها له فهو مبني  
 على الفتح كما ينبغي وانما شرط النكرة لان لا تعقل في المرفة لانهما وضعت  
 لنفي صفة الجس نبخولا خلاصه رجل في الدار ومشتابها ايها وهو كل اسم ياتي  
 معناه الا بالضماء كلمة اخرى نحو كعشرين درهمين كما ينبغي الكيس مثال  
 الشاذ لان معنى عشرين لا ياتي كتميزه فان قيل اسم لا اذا كان مضافاً  
 ينصب فقوله لا ابالة ولا غلامى له ليس بمضاف مع انه اجزى عليه الحال  
 الاضافة وهي اثبات الالف في ابا وسقوط التنوين في غلامين او غير  
 بانه وان لم يكن مضافاً لكنه مشتابها اي بالمضاف تامل كذا في  
 الضيائية ثم لما فرغ عن بيان حد الاسم وبيان حد التنصب شرع في  
 في بيان قواعد قيود التنصب وهي الابدال والنكارة والاضافة وان  
 كان اي الذي ثبت بعد كلمة لا نكرة بالتنصب لانه خبر كان والضمير  
 الموصول مع الصلة قوله مفردة ايضاً بالتنصب لانه صفة مذكورة فمراد  
 ذلك الاسم من حيث انقضاء شرط الاضافة فوجوده في الابدال  
 النكارة مبني اي ذات الاسم على التثنية لا رجل في الدار وما كونه صيغاً

فتمت عليه بمعنى من قلته لا من قول في الدار ما كان مصمما بمعنى من لانه محمول على  
 جواب سوال مقدره فليس بكثرة من الولد كانه من رجل في الدار واما كونه على  
 الحركة ولا نه ساعده بل بالقوة السكون واما كونه على الفعل فلان الفعل اعم  
 من كرات وان كل اى اسم لا معنى سواء كان مفصولا عن غير مفصوله مصدرا و غير  
 مصدرا فهو بالرفع صورة محمول في الدار ولا عرف ولا زيد ولا غير محمول على زيد في الدار  
 ولا غير محمول ولا غير محمول ولا غير محمول ولا غير محمول ولا غير محمول ولا غير محمول  
 كان مصدرا ولا محمول له بالرجل ولا امرأة ولا غير محمول ولا غير محمول ولا غير محمول  
 اى اسم لا محمول اتفاد شرط الكراهة والالاء مع وجود شرط الاضافة ولا مردوع  
 ويحب تكرير لامع اسم الحركة لانه اسم اما كونه مردوعا فلا لا قبل في التكرير ولا يكر  
 المفصول لانه اسم وقت على ما قبله واما ما كان لا مكررا فليكن في الاولى واما  
 كون الاسم مكررا فليكن في الثانية جواب السؤال كانه من زيد في الدار او غير محمول  
 جواب لا زيد في الدار ولا عرف وان قل اسم لا اذا كان مع وجود حيز الرفع والنية  
 فقصلا انا احسن لها غير ان انا احسن اسم كنه لعل زيد ولا رفع ولا لا انا احسن  
 اياه ما اول بالكرة اعني قصبة لا فاصل لها لا انا احسن على بالاسماء من استوفى  
 ويقول لا زيد في الدار ولا غير محمول المعنى وتقول لا غير محمول ولا انا احسن  
 الكرة للمفصوله ويجوز في مثل الاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه في كبريت  
 كبريت لا مع اسم الحركة مع وجود غير مصدرة ويجوز به خمسة اوجه في اللفظ  
 واما في التحقيق اريد علمه بالان صورة الرفع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس وان يكن  
 للترتيب وان يكون لا ملعب عن الفعل ان يكون محمول على جواب سوال مقدر  
 لكن بحسب الظاهر الرفع فقط احدها فتحمل على ان لا في كلا الموضعين  
 المعطوف والمعطوف عليه لانه احسن الكرة المفردة عن مصدرة اذا وقع حيز الرفع  
 على الفعل كما ذكرناه من نفس معنى الحركة ايه محذوفه عطفاً للحمل على الجملة  
 مقدره قولنا الاحول موجود الا بالله ولا قوة موجود لست الا بالله فقوله الا بالله  
 في الموضعين الاحول ولا قوة لكن حذف من الجملة الاولى اكتفاء السان  
 فقول الاحول ولا قوة الا بالله ويجوز به انهم عطفاً للمفردة على المفردة وان يقدر  
 لها احد واحد وان يسمي الاحول ولا قوة موجود الا بالله ووجه ما ان يحتمل على  
 جواب سوال مقدره في السؤال على الاسد ان كان اى جواب بطا

السؤال ثم يجوز فيه ايضاً التجهان المذكور ان اعني عطف الجملة وعطف المقدم وفتح  
الاول ونضم الثاني اما فتح الاول فلان كلفي الجحش واما نصب الثاني فلان كلمة لا تعتبر  
زائدة بناء على ما يرد لا بعدد واو العطف قياس وقوة بالنصب محمول على الفتح سواء اولى  
محل القريب تامل فيه ايضاً يجوز الوجه المذكور اوفتح الاول ورفع الثاني اما فتح الاول  
فلان لا يلفظ الجحش واما رفع الثاني فلان كلمة لا تعتبر زائدة على ما روي والثاني مسطر وعلى  
الاول باعتبار محله البعيد وهو الرفع بالابتداء ففيه ايضاً يجوز الوجهان ورفع الاول وفتح  
الثاني اما رفع الاول فلان لا يعني ليس اسماً من المرفوعة خبره موحى بالنصب واما فتح  
الثاني فلان لا يلفظ الجحش ففي هذه الصورة لا يجوز الاعطف الجملة على الجملة دون عطف  
المقدم على المقدم لعدم اتحادهما في الخبر تامل وقد يحذف على المضارع المحمول اسم لاهذ  
القيامية اي وقت قيام مرتبة فاللام للوقت لا للاجل لان قيام القيمة ليس علة الحذف بل  
العلة الاختصاص والايجاز والقرينة اعم من ان يكون مقالية نحو عليك اي لا بأس عليك  
والقرينة هي ما يدخل الحرف على الحرف اعلم ان جواز حذف اسم مشروط بذكر خبره وانما  
عند حذف الخبر فلا يجوز حذف الاسم للزوم الاحتجاج بالعمله واما قوله لا كزيد فلا نسلم انه مما  
حذف الاسم والخبر جميعاً بل احداهما لان الكاف ان جعلنا اسماً كما هو من هذا الاختصار  
فالخبر محذوف تقديره لا مثله زيد موجود وان جعلنا حرفاً كما هو من هذا السبب  
فلا نسلم انه مما حذف وقيل بوجه آخر اي لا كزيد اي لا كزيد كذا في الخبرين فصل  
التقسيم الثاني عشر خبر ما ولا المتشبهتين وفي بعض النسخ الشبهتان بالرفع فخر لا يجر  
ان يقع صفة ما ولا كما تماماً يجوز ان لو وقع له صفة لا لان يكون من باب الحذف  
للمبتدأ وقع الصفة بالرفع والجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل السموات  
هو ليل الحمد بليس في ان في والدخول ولهذا يعمل علمها الاصلية وهو تقدير المرفوع على  
المصنوع هو اي خبر ما ولا المسند بعده وظهر اي بعد دخول احداهما في الرفع والشبهة  
التي عرفت من معنى الاسناد اعني كونه جديداً ومعنى الدخول اعني ايراث  
لا تزل يرد ايضاً شبهة اسناد المسند ولا يرد ما زيد يضرب ابوه وايضاً المراد بالسبب  
والسند اليه الاسناد بالاحالة لا بالبيعة بقرينة ذكر التواليع بعد ما قلنا يرد ايضاً  
الخطأ على احداهما والبدل عن احداهما خبر ما زيد قائماً مثال كلمة ما ولا لاجل ان  
من شبهة مثال كلمة لا واما مثل ما بالمعرفة ولا النكرة لان لا لا تعمل في المعرفة وذلك لان  
على ما ليس من غير مشابهة به باليسر في مشابهة ما اعم لان كلمة ليس لفظ الحال وما كذلك

على ذلك فان مساهمة لا يلبس مات لان ليس له مال ولا له المطلق فاقترع على  
 على السادة اى على الكثرة او المعرفة واما حصص الكثرة لان المعرفة اوجز امدان الكثرة  
 مساهمة في اولها لما دل على درجته بطار وهو اختصاص صاحبها اى للمعرفة  
 والكثرة اعطى الاصل وهو الكثرة لئلا يلزم الاحتجاج بالعلماء وصعده واما مقصود على سواد  
 الاستعمال والسمع حيث قال الشاعر من صد عن يدي ما فانفسى لا راحة  
 رجع على الكثرة وهى براسه وانقل الاسم الى لافى لا راحة لا للشهادة بليس بل لانه  
 الحسن لوجوده في مدح حيث احب عليه بان يجرى وجرى الرزم لا كفى ليعتد اياها  
 رجع هال بكونه لانه لا يكره اليه فانقل فان قيل اذ كان اختصاص الكثرة فلا  
 يكون مما يدل على السداد لان السداد لا يكون الا معرفة فلهذا يمكن مشاهدا بليس لا يجرى  
 احسب بان ذلك الكثرة وان لم يصح الاستدلال قبل حواله الا ان بعد حواله يصلح

للامتنان بما عساه  
 انتهى لما عساه  
 وقدر كبر اى حواله  
 وكذا كلمة ان كثر اذ  
 اى هم اجمع وانما ريد بالرفع ايه او ريد ان بعد ما نحو مال ريد قائم بالرفع اى بطل  
 على اى علم بطلا ما كثر ايتى بطلا على ما ريت ههنا روية المصروف لم يقتضه لا معرو  
 ولصداى الا مسلة المد كوره واما بطل العمل في هذه الصورة المد كورة كما بالصعده في العمل  
 وتي وجد الشىء الترتيب والزيادة كان عاملا في الاول فاع الصورة الاولى انتقص الشىء  
 لمساهمة انتقص لعل في الصورة التالفة اى الترتيب وفي الصورة الثالثة اتمت الزيادة  
 الاتصال بالتم لعل بالصعده وهذه اى كلمته ما ولا لغة اهل الحجاز وى بعض النسخ  
 اى علم ما ولا وسد كبر اسم الاستارة ووجه حمل اللغة عليه باعتبار اية مصدر يستوى  
 فيه المد كورة والتوت وفيه تامل واما كويان عاملين على لعمري للقياس على كلمة ليس  
 مع انه يؤيد مدحهم قوله تعالى ما هذا سر او ما هذا اى ما هذا بالصب في صورة  
 واما ستم ولا لعل اى ما لا اصلا اى في كل وقت ويكون اصلا منصوبا على  
 الطرية واما لعل على لعمري لانهما وان كانا متساويين كلمة ليس ليس استا مساهمة  
 طبعه وهو اختصاص الكثرة الاسمية لان ليس محض ما وهما اى وانما قوله تعالى  
 ما هذا سر او ما هذا اى ما هذا موبى من اى احسن لعمري ما هذا سر وهما

بأبوابهم فان قيل لم اسرف في ارجاع الجبر بعد فصل الخافض النصب انتيب لا الجبر  
 في الحقيقة مفعول به وهو النصب واذ ان في الجمل فقط ارجع الى اصله كذا في بعض  
 كواشي قال الشاعر عن السائب بن قيس قوله قال الشاعر اشارة الى التمثيل والتمثيل به ايضاً  
 مفعول به اي لا مفعول به قالوا ههنا عجزاً وهذا المستحق الصدر ويقضي التنبير ومن  
 والتقديم على متعلقه كما اقتضاء رب قلت له فلجاء مع الجبر متعلق بقلت وكذا في  
 له صلة لقلت ايضاً انتيب هذا الجملة مقولة لقوله قلت فقال ما قتل الحب حرام  
 برغم حرام فقال فعل فاعله الضير المستكن فيه وما ملغاه عن العزل ما بعد مبتدأ خبر  
 مرفوع عن الجملة مقولة القول والجوع جواب لقوله انتيب وان قيل قوله ما قتل الحب  
 حرام ليس بجواب لعذر مروي للنسابة بل لما يقضيها اذ السؤال عن الانتساب والاصل  
 الجواب بالقتل ايضاً لا بد لا تم التمثيل والتمثيل الوجود الضعيف فيه اجيب بالبطاقة  
 بين الجواب والسؤال ههنا حاصل الانتساب قال حرام بالرغم فكان قيل الشاعر من بني نهم  
 لان الرغم ليس الا في لغتهم ويوجب عنه بان الشاعر سأل عن الانتساب وثق به  
 قتل نفسه ايضاً فكان قيل وان لم تنتسب فانا من المقتولين وانت قال النافذ عليك  
 عقوبة فالشاعر اخذ صفة القتل فاجاب عنها اي عن السؤال ولما يتعلق به لقوله  
 ما قتل الحب حرام لما فرغ عن بيان المقصد الثاني شرع الان في بيان المقصد الثالث  
 فقال المقصد الثالث في الجبر واذا بينا تاويله بما عرفت في المقصد الاول والثاني  
 من كون المقصد بمعنى المقصود وكلمته في في تاويل التبدل تقدير المقصد الثالث في  
 الجبر والاشياء الجبرية ولما كان لا محذور من الجبرية صار الاسم بمعنى الاسم حتى تصفه  
 باللفظ المفرد وهو الجبر وايضاً يصح حمل هو في قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو الضير  
 الفصل فقط وفي بعض النسخ الاشياء الجبرية بالالف وكذا قوله في المضاف اليه بان  
 الضير في حاجة الى هذا التاويل وهو المضاف اليه فقط وان قيل هذا الحد  
 ليس شاملاً لبعض افراده كجبر بحسبك درهم وكفى بآبائه شهيداً والقيسيه فان كان واحد  
 منها جبراً ولم يكن المضاف اليه اجيب بان هذا التعريف مأول بقولنا في المضاف اليه  
 او ما يشتمل على علامة المضاف اليه فقوله بحسبك درهم وكذا الآخرين ان لم يكن  
 مضافاً اليه لكنه مشتق من علامة المضاف اليه وهو الجبر ولما كان معرفة الجبر موصوف  
 على معرفة المضاف اليه شرع في تعريفه فقال هو اي المضاف اليه كل اسم والحسن ان يضاف لفظ  
 الاسم لستأول الجمل ايضاً ويطلق صدر الكلام حيث ذكر المضاف في خواص الاشياء





لعدم وجود حرف الجر مقدرا في الاضافة اللفظية والمفرد قسم الاضافة التي بتقدير  
 الاضافة التي بتقدير حرف الجر الى الاضافة المعنوية واللفظية بحيث بان الاضافة  
 اللفظية محمولة على المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع للمعنوية في الاضافة فبينما  
 ان لا يخالف الاصل بان يختص بالفعل وليعلم الاصل بان يكون في الاسم والفعل واذا لم  
 يكن مخالفا اعطاه حكم الاصل فيكون حرف الجر مقدرا فيه واجاب عن الفصل  
 عنه بان الصفة لا يتخلو اما ان يكون الصفة مضافة الى الفاعل نحو زيد الحزين  
 في تقدير من اي من حيث الوجه وان كانت الصفة مضافة الى المفعول في  
 تقدير الامر نحو ضارب زيد فتقديره ضارب لزيد في الجملة لا يتخلو من تقدير  
 حرف الجر وان لم يبين المقدم في كتابه ولا في كتاب غيره ولا في شرحهم فان قيل  
 فعلى هذا يكون التخصيص فلا يصح قوله فيما بعد ولا بتقدير الاستحيف اغني قلنا  
 كان هذا التخصيص فبقابل الاضافة الى الفاعل والمفعول ثم بالاضافة يحصل  
 فقط ما افاده الاضافة فيجوز قوله ولا بتقدير الاستحيف فاعلى قسمين معنوية اي  
 منسوبة الى المعنى واللفظية اي منسوبة الى اللفظ وانما قدم المصنوع اللفظية مع ان اللفظية  
 بالنسبة الى المعنى لان المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيأتي من بعد هذا التبيين  
 باعتبار شرطها الى المعنى واللفظ الى اللفظ فقط وانما المعنوية فكلها اما التخصيص  
 لسبق اجماله فمخ اي علامتها ان يكون المضاف صفة وانما قد رل فقط علامتها بالبحر  
 المحل واللام يصح حمل الكون على الاضافة تامل مضافة بالجر على انه صفة لفظية  
 فيجوز ان كان المضاف اسم اجارا نحو ضارب زيد لكون المضاف غير صفة ولما  
 كان المضاف صفة لكن غير متصلة الى معيها نحو مصدره مكرم والبلد لكون الصفة  
 غير متصلة الى معيها اي هي اي الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين  
 المضاف والمضاف اليه على ثلاثة اقسام وان كان العقل يقتضي ان يكون على خمسة  
 اقسام لان النسبة بين المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احد هالنسبة مباينة  
 وثانيها نسبة متساوية وثالثها نسبة اعظم مقدارا رابعها نسبة اخص مقدارا  
 خامسها عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة النساء الى المساوي متمنعة  
 اضافة الخاص الى العام متمنع لعدم الفائدة في هذه الاضافة فانحصرت  
 اقسام احوالها اما ان يكون بمعنى اللام ان كان المضاف اليه مبايناً  
 اف ولا يكون طرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيد ليس

بمعنى  
 لا اضافة  
 منسوبة الى المعنى  
 فيكون  
 اي جاز في  
 اللفظ دون  
 المعنى

ولا يكون ايح طرفا له واما معنى من فيما اذا كان المصا اعم مطلتا من المصا اليه  
 كشح الادوال وعلم الفقه او فيما سماعهم وخصوص من نحو حاتم قصة  
 اى حاتم من قصة معنى من السيات او معنى نحو صلو اللال اى فى اللال فيما اذا كان  
 المصا مائيا للمصا الكثر طرفا له نحو ضرب اليوم واليوم ضربان الصرب كثر  
 طرفا له اى ضرب فى اليوم ولم احص هذه الحروف من بين حروف الحارة لال  
 الطرف سالكه فى اللطرية واعلم المصا نقية اليها وكلة من المصا ساء  
 له والليل يفتحه الاختصاص واللام للاختصاص ولهذا حصص دور  
 غيرها لا افرع عن احسانها شرع فى فوائد ها وذلك لان الاضاهة  
 صغر احرطار على الافراد وكل صغر لاند له من الفائدة المرتبة عليه و  
 الالعدت عتافا على وفائدة هذا الاضاهة تعريف المصا ان اصيف  
 ذلك المصا الى معرفة من المعارف بالواسطة واحدة او بواسطة  
 او بواسطة ما عرفت تعريف المصا اليه لان المصا فى المصا اليه نحو  
 علام زيد ونحو حاتم زيد ووجه من غير زيد وعلام اى ان قل  
 نهم من هذه العبارة ان كل بكرة اذ اسدب الى المعرفة تصير معرفة وان  
 ليس كذلك والصواب ان يقال تسدق تعريفا معرفة بكلمة مع لا تخط  
 الى لى الطرف والحقبة كما هو عبارة الكافية تحت وال قصد تعريفا  
 للمعروف اى مجموع الهيئة التركيبية موضوع معلومة المصا ومعهود  
 لان اسسه الامر لا عن ليس له معلومية المصا ومعهوده ولازم  
 كون الفعل المسدب الى المعرفة معرفة ودان اطل قطعا للروم هذه التكرار  
 الفعل بك اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المصا باضاهة المصا اليه  
 اسدب التعريف اليه فتقروا وان قل هذا الحكم ليس ساسا للتعريف  
 وميل وسسه وتطير لانها لا تعرف بالاضاهة الى المعرفة لتو عليها  
 والانهام احبب عليه بان الوحدان فى الالها مسمى عن هذه  
 القاعد اهى وتخصصه اى المصا ان اصيف ذلك المصا  
 الى بكرة والمخصص عبارة عن قوله الشركاء عما شأنا كفى المحسوس  
 علام رحل وان العظم من الاضاهة مسدب لزيد الرجل المنة فلما  
 اصيف الى الرجل محصن به لما فرغ عن بيان الاضاهة العنونة شرع

في بيان احوال الاضافة اللفظية وقال ما الاضافة اللفظية هي اى  
 لا متبها ان يكون المضاف صفة اى اسماء مشتقاً من الاعلى ذات مع  
 لوصف وخرج به الصادر كلها عن الاضافة اللفظية بخلاف عجبني  
 زيد وان كان مضافاً الى معموله لكن الصادر ليس صفة بهذا المعنى بل  
 عراض واحد وخرج به ايضا الاسماء الجوامد كالغلام وغيره مضافاً  
 الى معمولها واحترز به عن الصفة التي لا تكون مضافة الى معمولها  
 نحو مضارع مصر وكريم البلد وهي اى الاضافة اللفظية ثابتة  
 وكأية في تقدير الانفصال اى في منزلة الانفصال الكائن في  
 اللفظ فقط يعنى وان كانت الاضافة يقتضى الاتصال والامتزاج  
 لكن هذه الاتصال والامتزاج بمنزلة الانفصال لبقاء معنى العاملة  
 والمعمولية التي قبلها حين الاضافة وعدم شرائطها في معنى المضاف  
 بل كان باقياً على حاله قبل الاضافة فالجور بها كالمجمر وريل فروع  
 او منصوب نحو ضارب زيد من قبيل اضافة الصفة الى المفعول  
 وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة الى الفاعل وقائدتها اى  
 الاضافة اللفظية هو تخفيف في اللفظ فقط سواء كان في لفظ  
 المضاف وحده كسقوط التنوين ودونى التثنية والجمع او في لفظ  
 المضاف اليه وحده كسقوط الضمير منه واستتارده في الصفة  
 او في المضاف والمضاف اليه جميعاً نحو ضارب زيد وضاربو  
 زيد والقائم الغلام اذا صلح القائم فحذف الضمير واستترى  
 القائم واصيب للتخفيف تأمل كذا في الفوائد الضيائية ثم  
 اعلم انه لاجل التخصيص حاز الضارب زيد والصارب زيد و  
 امتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين منه  
 حصلت باللام دون الاضافة وهذا المنع ثابت عند الجمهور  
 خلافا للفرقاء فانه يجوز التركيب الضارب زيد ايضا الوجه  
 اما ولا المتقدم الاضافة على اللام وحصول التخفيف به او لا  
 واجاب عنه بان تاخير اللام المتقدمه حتماً على الاضافة  
 ليس على ما يقبله الطبع السليم والعقل اما حملها على الضارب

